



مجلة المنظمة

الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي

العدد ٥٢

مايو - أغسطس ٢٠٢٣

OIC Journal

المنظمة تعقد اجتماعاً طارئاً
لبحث أزمة السودان

“التعاون الإسلامي”
تدعو المجتمع
الدولي لإدراج
المستوطنين
على قوائم الإرهاب



نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في ١٢ من رجب ١٣٩٨ هجرية (الموافق ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩ ميلادية) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. عُقد في عام ١٩٧٠ أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام للمنظمة الثاني عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر ٢٠٢١.

وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام ١٩٧٢. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وأغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليلبلغ سبعًا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل ميثاق المنظمة لاحقًا لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام ٢٠٠٨ ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتتفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

تواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استُكمِلت عملية تنفيذ مضمين برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بنجاح. وقامت المنظمة بصياغة برنامج جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥.

ويستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن ١٨ مجالاً من المجالات ذات الأولوية و١٠٧ أهداف. وتشمل هذه المجالات قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيير المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

ومن أهم أجهزة المنظمة: القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيويًا وتكميليًا من خلال العمل في شتى المجالات.



منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI

نصف ٢٠٢٣ العصيب

يشق علي أن أكتب افتتاحية عدد مجلة المنظمة الـ (٥٢) ، وقد عصفت بعدد من الدول الأعضاء أزمات مدوية وكوارث تاريخية تنوعت واختلفت لكن الهمّ ظل واحداً ، وشهدت سقوط عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء في مستهل عام ٢٠٢٣ ، إما جراء كوارث طبيعية ، أو اقتتال عسكري داخلي وأزمات لم تنفك المنظمة ودولها الأعضاء تعاني منها كما هو واقع حال الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أرض فلسطين ، والذي لفت الأنظار هذا العام بوطأة اعتداءاته ودمويته ووحشيته التي تنوعت أساليبها الخبيثة ، وعبرت بكل فصاحة مخزية عن فظاعة الاحتلال الإسرائيلي ، وحكومته المتشددة التي يرأسها بينيامين نتنياهو.

فقد شهدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في العاشر من يناير الماضي انعقاد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية مفتوح العضوية لبحث الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى المبارك.

ولم يمض شهر حتى عقدت المنظمة اجتماعاً استثنائياً آخر للجنة التنفيذية مفتوح العضوية في ٢٧ فبراير الماضي ، بشأن الاعتداءات الإسرائيلية وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ، وبخاصة مدينة نابلس التي شهدت سقوط عدد من الفلسطينيين بنيران جنود الاحتلال . وفي شهر رمضان المبارك ، وبالتحديد في الثامن من إبريل الفائت ، انبرت الأمانة العامة للمنظمة إلى عقد اجتماع طارئ ثالث بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس الشريف.

ويعكس هذا الكم من الاجتماعات الطارئة زيادة وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية بصورة مقلقة على الشعب الفلسطيني ومقدساته ومدنه ، الأمر الذي يستدعي البحث والمتابعة والتحرك السريع على مختلف المنابر الدولية والإقليمية . ومع ذلك ، فإن هذا لا يفوت علينا فرصة أن نشيد بالشعب الفلسطيني الصامد والثابت على حقوقه والذي يتصدى بكل بسالة وثبات للهجمة الإسرائيلية الشرسة التي لا تراعي اتفاقات أو قرارات دولية .

ولا ننسى الذكرى الأليمة للزلزال المدمر الذي ضرب كلا من جنوب ووسط تركيا وشمال سوريا في ٢٨ فبراير الماضي ، وقتل قرابة الخمسين ألف شخص ودمر وعطل بنية تحتية لمدن بأكملها ، ووصف بأنه واحدة من أكبر الكوارث البشرية ، خاصة مع ما أدى إليه من حرمان ملايين الأشخاص من المأوى في ظروف الشتاء القارس وبما تبعه من زلازل وهزات زادت من وطأة الكارثة وأدخلت الربع والهلع في قلوب القاطنين في تلك المناطق .

لكن الكارثة أظهرت كذلك ملامح وجه إيجابي مع حسن تعامل السلطات التركية مع الأزمة وقدرتها على احتوائها ، الأمر الذي يدعو للفخر والاعتزاز ، جنباً إلى جنب ، مع وقفة والتفاف الدول الأعضاء في المنظمة والعالم كله مع كل من الشعبين التركي والسوري ، ووصول فرق الإنقاذ والمساعدات الإسلامية المختلفة والدولية ، الأمر الذي خفف من عبء المصيبة ، وهون على المصابين مصابهم ، وعلى السلطات المسؤولة تبعات الدمار والمعاناة التي أمت بالكبير والصغير والمرأة والرجل على حد سواء .

وفي هذا الإطار ، قمت بزيارة إلى الجمهورية التركية للتعبير عن تضامن المنظمة والدول الأعضاء مع حكومة وشعب تركيا والوقوف على آثار الدمار والدعوة لتقديم العون إلى ضحايا الزلزال .

وفي هذه المدة الزمنية ، اندلعت الاشتباكات المسلحة الدموية في جمهورية السودان ، في منتصف إبريل الفائت . ونشيد بجهود المملكة العربية السعودية في تنظيم حوار بين الأطراف السودانية في جدة ، آملي أن يفضي إلى نتائج إيجابية . وقد تابعت باهتمام بالغ هذه الأزمة د ، ووضعت على شفير وضع غير محمود النتائج . إن الاقتتال الذي شهده السودان في تلك المدة أدى إلى أزمة إنسانية ، تمخضت عن بقاء الآلاف عالقين في هذا البلد ووسط مخاوف من عدم قدرة ملايين السودانيين على الوصول إلى مصادر العيش بسبب الأعمال القتالية .

ولهذا عمدت المنظمة إلى عقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية مفتوح العضوية بدعوة كريمة من قبل رئيس القمة الإسلامية ، ورئيس اللجنة للتنفيذية ، دولة المقر : المملكة العربية السعودية ، التي لم تأل جهداً في تقديم الدعم والعون للسودان دولة ، وشعباً ، جنباً إلى جنب مع دول أعضاء عديدة تواصلت بمد يد العون ، والعمل الجاد من أجل وقف نزيف الدم في السودان ، ما يلزمنا الشكر والامتنان لهم جميعاً على هذه الوقفة .

ونأمل من الله أن يطوي عنا تلك الأزمات ، ويزيح الغمة ، وهو ما لمسناه وعاشناه بالفعل في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في نواكشوط ، عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية في ١٦ و ١٧ مارس الماضي .

لقد كان هذا الاجتماع الدوري المهم ، مناسبة مهمة لأن نلتقي في أجواء أخوية ، جمعت الدول الأعضاء ومنحت الجميع فرصة التباحث في جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية وغيرها من القضايا الإعلامية والقانونية ، وكانت حظيت تلك المجالات التي تعنى بها المنظمة ، بقرارات أصحاب المعالي وزراء الخارجية . ولا يفوتني في هذا الموضع أن أشكر بجزيل الشاء ، الجمهورية الإسلامية الموريتانية على حفاوة الاستقبال ، وحسن الوفادة والتنظيم ، فضلاً عن التسهيلات الكبيرة التي قدمها هذا البلد المثل على المحيط الأطلسي في أقصى غرب عالمنا الإسلامي . ونأمل كذلك النجاح والتوفيق لجمهورية الكاميرون التي تستعد لاستضافة الدورة الخمسين من مجلس وزراء الخارجية في العام المقبل .

وأخيراً ، إن العقبات الكأداء لا تلجئنا عن الاستمرار في العمل ، والأزمات والكوارث ، هي خبرات متراكمة تتيح لنا فرصة التعلم من أخطائنا ، لهذا ومع العمل الجاد والتكاتف والتلاحم ، نستطيع أن نتجاوز الألم ، كي نلتفت إلى ما علينا تحقيقه ، وما علينا تقديده .



حسين إبراهيم طه

الأمين العام

لمنظمة التعاون الإسلامي

إن العقبات الكأداء لا

تلجئنا عن الاستمرار

في العمل ، والأزمات

والكوارث ، هي خبرات

متراكمة تتيح لنا فرصة

التعلم من أخطائنا ،

لهذا ومع العمل الجاد

والتكاتف والتلاحم ،

نستطيع أن نتجاوز الألم



تصدر عن منظمة التعاون الإسلامي

مدير إدارة الإعلام ورئيس التحرير
وجدي علي سني

مدير التحرير
أيمن عبوشي

تصميم واخراج
محمد عبد القادر قلبة

مستشار التحرير
السفير طارق علي بخت

الترجمة
هشام خوجلي
أمجد حسن علي
محمد البوسيفي

المملكة العربية السعودية
ص.ب 178 جدة : 21411
هاتف : 6515222 فاكس : 6512288

حقوق نشر الصور داخل العدد

منظمة التعاون الإسلامي

موقع الالكتروني : www.oic-oci.org
البريد الالكتروني : journal@oic-oci.org

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة

في مقر الأمم المتحدة بنيويورك

320 East- 51st Street

New York 10022

New York - U.S.A

www.oicun.org

oic@un.int

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة

في مقر الأمم المتحدة بجنيف

ICC-20 Route pre - Bois - Case Postal 1818

CH 1215 Geneve - SUISSE

www.oic-un.org

oic@oci-un.org

روابط أجهزة المنظمة

الأجهزة المتفرعة

- www.fiqhacademy.org . مجمع الفقه الإسلامي الدولي . جدة
- www.icdt-oic.org . المركز الإسلامي لتنمية التجارة . الدار البيضاء
- www.iutoic-dhaka.edu . الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا . دكا
- www.sesrtic.org . مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية . أنقرة
- www.ircica.org . مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسكا) . اسطنبول
- www.isf-fsi.org . صندوق التضامن الإسلامي . جدة
- الجامعة الإسلامية في النيجر . نيامي
- الجامعة الإسلامية في أوغندا . كامبالا

المؤسسات والأجهزة المتخصصة

- www.isdb.org . البنك الإسلامي للتنمية . جدة
- www.isesco.org.ma . منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) . الرباط
- www.islamicnews.org.sa . الاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا) . جدة
- www.ibu.org . الاتحاد الإذاعات الإسلامية (إيبو) . جدة
- www.icic-oic.org . اللجنة الإسلامية للهلل الدولي . بنغازي
- المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي . نور سلطان
- منظمة تنمية المرأة في الدول الإسلامية . القاهرة
- مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي . باكو
- مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق الشرطي . اسطنبول
- منظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (أمانة الكومستيك) . إسلام آباد

المؤسسات المنتمية

- www.icci-oic.org . الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة . كاراتشي
- معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية . إسطنبول
- الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا . كوالا بلور
- الاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي . الرياض
- منتدى شباب التعاون الإسلامي للشباب . اسطنبول
- المجلس العام للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية . المنامة
- www.ias-worldwide.org . الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم . عُمان
- www.oicc.org . منظمة العواصم والمدن الإسلامية . مكة المكرمة
- المنتدى العالمي للوسطية . عُمان
- الاتحاد العالمي للكشاف المسلم . جدة
- فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة التعاون الإسلامي . سيري كامبينغان . ماليزيا
- الاتحاد السلطات الضريبية للدول الإسلامية (أتايك) . الخرطوم
- www.wfais.org . الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية . القاهرة
- اتحاد المقاومين في البلدان الإسلامية . الدار البيضاء
- اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية . اسطنبول
- الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية . جيبوتي
- www.oisaonline.com . الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر . جدة
- منتدى الإعلاميين لمنظمة التعاون الإسلامي . تركيا
- منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء . تركيا



إن الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، بل هي تمثل آراء الكتاب الخاصة بهم. ومع ذلك، تحتفظ بحق تعديل أي جزء من النص أو مراجعته أو تحريره أو حذفه أو إعادة صياغته عندما وأينما يبدو ذلك ضرورياً.

محتويات العدد



13 نواكشوط عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠٢٣



27 التجريد بين زخارف الفن الإسلامي والقط العسيري



33 الزلزال سرق الفرحة من قلوب الأتراك بقدوم رمضان



43 قرية ألمانية تستضيف لاجئين أوكرانيين أكثر من عدد قاطنيها



45 حسين طه: ضرورة دعم إنجازات المرأة التقنية

وزاري نواكشوط

٤: «التعاون الإسلامي» تعقد دورتها الـ ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية في نواكشوط
٧: المنظمة تحقق أهدافا عديدة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

تحت المجهر

٨: المنظمة تعلن عن إمكانية إرسال وفد رفيع للمساهمة في حل أزمة السودان

ملف فلسطين

١٦: الأمين العام: الأقصى مكان عبادة خالص للمسلمين فقط
١٧: «التعاون الإسلامي» تدعو المجتمع الدولي لإدراج المستوطنين على قوائم الإرهاب

أفغانستان

٢٨: وفد «التعاون الإسلامي» زار كابل لدعوتها إعادة النظر بقراراتها تجاه المرأة

زيارات

٢٩: وفد «التعاون الإسلامي» يزور مقديشو ويجري مباحثات سياسية وإنسانية

مجتمعات مسلمة

٣: المجتمعات المسلمة والإسلاموفوبيا على رأس أجندة المنظمة في الدورة ٥٢ لمجلس حقوق الإنسان
٣١: «التعاون الإسلامي» والأمم المتحدة تبحثان إمكانية عقد مؤتمر مشترك للارتقاء بمستوى تعليم لاجئي الروهينغا
٣٢: المنظمة تدين أعمال العنف ضد المسلمين في ولايات الهند

شؤون إنسانية

٣٤: الأمين العام يزور المناطق المتضررة في تركيا بعد الزلزال المدمر
٣٦: «التعاون الإسلامي» تشارك في منتدى الرياض الإنساني

علوم وتكنولوجيا

٤: الجامعة الأردنية تنظم فعالية حول تقنيات القياس الطيفي
٤١: تنمية الموارد المائية على طاولة البحث في العالم الإسلامي

الإسلاموفوبيا

٤٢: اجتماع طارئ لـ «التعاون الإسلامي» بشأن الاعتداءات الدنيئة على المصحف الشريف بدول أوروبية

الأجهزة

٥٢: «أوسبو» يفتتح أكاديمية تدريب إعلامي بمقره في جدة
٥٧: اختتام أنشطة احتفالية «القاهرة وياوندي» عاصمتا الثقافة في العالم الإسلامي



”التعاون الإسلامي“ تعقد دورتها الـ ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية في نواكشوط



التنفيذية الذي انعقد في يناير الماضي، لافتاً إلى جهود مبعوثه الخاص إلى أفغانستان، السفير طارق علي بخيت، الذي أجرى زيارات إلى أفغانستان والتقى في كابل وقندهار بقيادات من سلطات الأمر الواقع، نقل إليهم رسالة المنظمة ودولها الأعضاء تجاه التزام الدول الأعضاء بدعم أفغانستان على الصعيد الإنساني وأهمية إعادة النظر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع الأفغانية بخصوص تعليم الفتيات وعمل المرأة وضرورة بذل المزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب بشتي أشكاله وصوره، مؤكداً التزام المنظمة التام بدعم حق المرأة في أفغانستان في التعليم والعمل اتساقاً مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وتواصل المساعدات الإنسانية عبر مكتب المنظمة في كابل وذلك بالتنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

وأكد الأمين العام في معرض كلمته أن المنظمة ملتزمة بالدفاع عن قضية جامو وكشمير، وتواصل والمبعوث الخاص للأمين العام إلى جامو وكشمير، السفير يوسف الضبيعي تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير خلال اجتماعه بإسلام آباد على هامش الدورة ٤٨ لمجلس وزراء الخارجية

السعودي - الإيراني على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما، حيث تسهم هذه الخطوة في تعزيز ركائز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وتعطي دفعة جديدة للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وجدّد حسين إبراهيم طه خالص التعازي وتضامنه مع تركيا وسوريا على إثر الزلزال الذي ضرب عدة مناطق بهما خلال الشهر الماضي، مناشداً من جديد تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية لهما. وأوضح في مستهل كلمته أن التحديات الخطيرة التي تشهدها قضية فلسطين تستدعي توحيد المواقف ومضاعفة الجهود من أجل استنهاض مسؤولية المجتمع الدولي تجاه وضع حد للجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومساءلة ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، عبر آليات العدالة الدولية المتاحة، وكذلك دعم الجهود لإعادة إطلاق عملية سياسية متعددة الأطراف لتحقيق رؤية حل الدولتين، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وأضاف الأمين العام أن المنظمة تتابع عن كثب التطورات وتنفيذ القرارات الوزارية ومخرجات اجتماع اللجنة

عقدت منظمة التعاون الإسلامي الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء بالمنظمة يومي ١٦ و١٧ مارس الماضي في العاصمة نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وألقي رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، كلمة بلاده أمام الدورة رحّب فيها بضيوف موريتانيا وأكد الضرورة لعالم إسلامي آمن والحل السلمي للآزمات، معرباً عن أن بلاده لن تدخر جهداً لدعم وتطوير العمل الإسلامي المشترك.

وخاطب الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، الجلسة الافتتاحية للدورة تحت شعار «الوسطية والاعتدال صمام الأمن والاستقرار» وأعرب في كلمته عن خالص التهاني لموريتانيا على استضافتها ورئاستها لهذه الدورة، متمنياً لها النجاح والتوفيق. كما عبّر عن تقديره لجمهورية باكستان الإسلامية على رئاستها للدورة السابقة، وأعرب عن تقديره وامتنانه للمملكة العربية السعودية، بصفتها دولة مقر المنظمة ورئيس الدورة ١٤ للقمّة الإسلامية، لما تقدمه من دعم سخي للمنظمة برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، ومعرباً عن ترحيبه بالاتفاق

بدء التحضير لمؤتمر مانحين لمنطقة الساحل وبحيرة تشاد



التقدم الذي تشهده الدعوى التي رفعتها غامبيا أمام محكمة العدل الدولية ضد ميانمار تعد خطوة بارزة في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمساءلة للروهينجيا وحماية المتبقين منهم داخل ميانمار. وثنى حسين طه مساهمة عدد من الدول الأعضاء وصندوق التضامن الإسلامي في تأمين الموارد المالية التي تتطلبها القضية، متطلعا إلى مساهمة الدول والمؤسسات الأخرى. كما رحب بالتعاون مع الأمم المتحدة ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ميانمار والشركاء الدوليين الآخرين لحماية حقوق الروهينجيا.

وأشار الأمين العام إلى أن المنظمة ستواصل، وبدعم دولها الأعضاء، جهودها لتعزيز قدراتها في مجالات السلم والأمن وفض النزاعات والوساطة وملاحظة الانتخابات في الدول الأعضاء، وكذلك مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب ومظاهر الكراهية ضد الإسلام والمسلمين.

وفي المجال القانوني والتأسيسي، تم عقد عدة اجتماعات لفريق الخبراء الحكوميين ورد ذكرها في تقرير الأمين العام في الدورة.

مطلع مارس الماضي وفدا رفيع المستوى إلى الصومال حيث عقد اجتماعات هامة مع القيادات الحكومية. وأشاد حسين طه بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الصومالية للقضاء على الإرهاب وتوفير الخدمات في المناطق المحررة من قبضة حركة الشباب، كما أهاب بالدول الاعضاء وجميع مؤسسات التمويل الإسلامية تقديم كل ما يلزم من دعم لمساعدة الحكومة في تحقيق الاستقرار والتنمية في هذه المناطق ولمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن كارثة الجفاف الذي ضرب اقاليم البلاد المختلفة. ودعا كذلك المجتمع الدولي إلى رفع حظر السلاح المفروض على الصومال لدعم جهود الحكومة في فرض الأمن في جميع أنحاء البلاد.

وأشار حسين طه إلى الموقف الرسمي للمنظمة فيما يتعلق بقضايا البوسنة والهرسك وقبرص وترافيا الغربية وكوسوفو والذي يستند إلى القرارات الخاصة بذلك في مجلس الوزراء. وفي إطار متابعة أوضاع المجتمعات والجماعات المسلمة في الدول غير الأعضاء - أكد الأمين العام - أن المنظمة تعزز مواصلة الحوار البناء والمساعي لدى سلطات تلك الدول للحفاظ على حقوق وكرامة تلك الجماعات والمجتمعات.

وبخصوص مجتمع الروهينجيا المسلم في ميانمار، فإن

قال الأمين العام للمنظمة، حسين إبراهيم طه، وفي المجال الإنساني، إن التقرير الذي تم رفعه إلى الوزراء يعكس العمل المتنامي للمنظمة، شاكرًا جميع الدول الاعضاء ومؤسسات المنظمة وشركائها على دعم هذا العمل. وأكد أن المنظمة تسعى حاليا إلى تعزيز وجودها ونشاطها في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد من خلال مكتبها الإقليمي في نيامي وترتب لعقد مؤتمر المانحين اتساقا مع قرار مجلس وزراء الخارجية الخاص بذلك، مشيدا بعرض المملكة العربية السعودية استضافة المؤتمر، وذلك في إطار دعمها المعهود للتضامن الإسلامي وحرصها على مساعدة دول المنطقة على مواجهة التحديات المختلفة.

واستعرض حسين طه جهود المنظمة إزاء قضية مجتمع الروهينجيا المسلم في ميانمار، ومسألة ناغورنو كاراباخ، واليمن وسوريا والسودان وليبيا ودول الساحل وحوض بحيرة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، وقضايا أخرى مثل مكافحة الفساد، والاستثمار في الإعلام الجديد وتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء والعلوم والتكنولوجيا، وتمكين المرأة، وتعزيز قدرات الشباب وتنمية الرياضة، واستكمال تنفيذ برنامج عمل المنظمة حتى عام ٢٠٢٥.

وفيما يتعلق بالصومال، قال الأمين العام إن الوضع هناك يتصدر اهتمامات المنظمة، لذلك أوفدت الأمانة العامة في

«تحضيري دورة ٤٩» يبحث الانتهاكات الإسرائيلية

وتراجع الوضع بأفغانستان ومواضيع عديدة

الانتقالية العليا بالمساعي الحميدة التي بذلتها المنظمة مع رؤساء بعض دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مما أسهم بشكل كبير في إيجاد مخرج للأزمة فضلا عن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي شهد تطورات مشجعة.

وأكد حسين طه مجددا التزامه بالعمل وفقا للموقف الرسمي للمنظمة فيما يتعلق بقضايا قبرص والبوسنة والهرسك وتراقيا الغربية وكوسوفو اتساقا مع القرارات الصادرة في هذا الصدد، كما أكد دعم المنظمة وتضامنها مع المجتمعات والجماعات المسلمة في الدول غير الأعضاء لافتا إلى دعوة حكومات الدول المعنية لتحرك للتصدي لخطاب الكراهية والعداء تجاه المسلمين من مواطنيها واتخاذ إجراءات ملموسة لضمان حقوقهم الأساسية واحترام خصوصيتهم الدينية والثقافية وصون كرامتهم، مشيرا، في الوقت نفسه، إلى عزم المنظمة مواصلة المساعي لدى الدول التي لديها مجتمعات مسلمة مهمة مثل الصين والولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية والفلبين وتايلند وذلك في إطار الحوار البناء معها.

وفي هذا الإطار، لفت الأمين العام إلى التقدم الذي تشهده الدعوى التي قدمتها غامبيا أمام محكمة العدل الدولية ضد ميانمار وموضحا بأن هذا يعد علامة بارزة في الجهود لتحقيق العدالة والمساءلة للروهينجيا وحماية المتبقين منهم داخل ميانمار. ولضمان النجاح في هذه القضية، أوضح الأمين العام بأن الأمانة العامة سعت بالفعل إلى التنسيق مع غامبيا لتأمين الموارد المالية التي تتطلبها القضية، ودعا الدول والمؤسسات الأخرى إلى المساهمة في صندوق التضامن الإسلامي أسوة بعدد من الدول التي بادرت إلى ذلك.

وفيما يتعلق بدور المنظمة في مجالات السلم والأمن وفض النزاعات والوساطة، أشاد حسين طه بمخرجات المؤتمر الرابع للمنظمة حول الوساطة، الذي استضافته المملكة العربية السعودية في شهر يونيو الماضي والذي مثل مناسبة مهمة لتبادل الرأي حول آفاق تعزيز قدرات المنظمة في هذا المجال.

وأكد الأمين العام بأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف هي على رأس أولويات المنظمة وتتطلب تعزيز التعاون بين دول المنظمة ومع المجموعة الدولية، وخاصة الأمم المتحدة حتى تواكب بشكل أفضل تطورات هذه الظاهرة.

وبخصوص قضية جامو وكشمير، قال الأمين العام إن الأمانة العامة والمبعوث الخاص إلى جامو وكشمير، السفير يوسف الصبيعي، يعملان على تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير خلال اجتماعه بإسلام آباد على هامش الدورة ٤٨ لمجلس وزراء الخارجية. وأشار إلى أنه قام في شهر نوفمبر الماضي بزيارة إلى جمهورية باكستان الإسلامية وأزاد جامو وكشمير برفقة المبعوث الخاص. وبين أن هذه الزيارة مكنت الوفد من الاطلاع عن كثب على الأوضاع بالمنطقة وتأكيد الحاجة الملحة لحل قضية جامو وكشمير استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية.

وعلى صعيد مسألة ناغورنو كاراباخ، فقد أوضح حسين طه بأن الأمانة العامة، التي ما فتئت تؤكد دعمها الثابت لجمهورية أذربيجان في الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها ولحل النزاع وفقا لقرارات وقرارات القمة ومجلس الوزراء ومجلس الأمن الدولي، ستواصل متابعة هذه القضية بكل اهتمام.

وقال الأمين العام: «لقد تابعت الأمانة العامة عن كثب التطورات في سوريا واليمن والسودان وليبيا وتواصل دعمها للحوار وللجهود الإقليمية والدولية المبذولة من أجل التوصل إلى حلول سياسية لهذه القضايا بما يستجيب لتطلعات شعوبها والمنطقة في الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار. وما فتئت تدعو الدول الأعضاء والشركاء الدوليين إلى مساعدة الحكومة الصومالية في جهودها الرامية إلى تجاوز التحديات الإنسانية والاقتصادية ومقاومة الإرهاب وسنود في الأيام القادمة وفدا رفيعا إلى الصومال وتسخير جميع امكانياتها لدعم الصومال».

وبالنسبة إلى العراق، ثمن حسين طه كل الجهود والمساعي الخيرة لدعم وحدته وسلامة أراضيه واستتباب أمنه واستقراره وإعادة الإعمار، مؤكدا هذا الموقف خلال مشاركة الأمانة العامة في مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في دورته الثانية، الذي استضافته المملكة الأردنية الهاشمية يوم ٢٣ ديسمبر العام الفائت.

وأشار الأمين العام إلى أن التطورات السياسية والأمنية في دول الساحل وحوض بحيرة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وموزمبيق وغينيا وبوركينا فاسو تحظى باهتمام خاص لدى «التعاون الإسلامي»، مذكرا بقيامه بزيارة عدد من هذه الدول. وأشار إلى أنه في مالي، رحبت السلطات

التأم اجتماع كبار الموظفين التحضيري للدورة ٤٩ لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في الخامس من فبراير الماضي في مقر الأمانة العامة للمنظمة، حيث خاطب معالي أمينها العام، السيد حسين إبراهيم طه الاجتماع مؤكدا أنه ينعقد في ظرف دقيق تشهد فيه القضية الفلسطينية، التي تشكل القضية المركزية والجامعة لمنظومة العمل الإسلامي المشترك، تطورات خطيرة، لا سيما تصاعد وتيرة جرائم القتل العمد والاستيطان الاستعماري وتهويد مدينة القدس، وانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك، إضافة إلى تشكيل حكومة إسرائيلية عنصرية متطرفة جديدة، ما يهدد بالمزيد من تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية.

وقال الأمين العام إن ذلك يستدعي توحيد مواقف دول المنظمة ومضاعفة جهودها من أجل استنهاض مسؤولية المجتمع الدولي تجاه وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ورعاية عملية سياسية متعددة الأطراف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق رؤية حل الدولتين، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

من جهة ثانية أوضح الأمين العام بأن الوضع في أفغانستان شكل أجندة رئيسية في مقابلاته المختلفة مع القادة والمسؤولين في الدول الأعضاء والشركاء الدوليين، لافتا إلى أن المنظمة انخرطت مع مبعوثها الخاص إلى أفغانستان السفير طارق علي بخيت، خلال الأشهر الماضية، بشكل وثيق مع سلطات الأمر الواقع في كابل وتم إجراء عدة مشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الرئيسيين في أفغانستان، كما تم إرسال وفد من علماء الدين البارزين إلى كابل حيث أجرى سلسلة من المحادثات مع سلطات الأمر الواقع. وأضاف بأن المنظمة كانت تأمل أن تمهد الطريق أمام تلك السلطات نحو تحقيق ما تنتظره منها المنظمة والمجتمع الدولي من حيث احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة والتعليم ومكافحة الإرهاب بيد أن الأمين العام أكد أنه وبالنظر إلى التطورات الأخيرة التي عرفتها أفغانستان، فإن المنظمة لم تقترب بعد من ذلك الهدف، مشيرا إلى أنها سوف تعمل بكل جدية لتنفيذ توصيات الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية ومضاعفة الجهود في إطار التزام المنظمة تجاه الشعب الأفغاني.

المنظمة تحقق أهدافا عديدة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية



تعزيز الشراكات وحشد الدعم لمدينة القدس الشريف وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في القدس وبناء قدرات مؤسساتها الوطنية، إضافة إلى عقد عدة فعاليات ثقافية وإعلامية لفصح الانتهاكات الإسرائيلية وتوير الرأي العام حول المكانة التاريخية والقانونية والدينية والسياسية للمدينة المقدسة.

وتعكف الأمانة العامة، إضافة إلى جهودها السياسية، على تنظيم فعاليات ثقافية وإعلامية حول فلسطين والقدس في عواصم الثقافة الإسلامية التي يتم اختيارها كل عام، باعتبارها فرصة لتبقى مكانة مدينة القدس وتاريخها وأثارها حاضرة في وجدان وضمير الأمة الإسلامية. وأكد الأمين العام على ضرورة تظافر الجهود من أجل زيادة الدعم لكافة القطاعات الحيوية في القدس من أجل تعزيز صمود أهلها المرابطين.

وفي مجال التنمية الاجتماعية وتمكين المرأة والعدالة والمساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات الشباب وتنمية الرياضة في العالم الإسلامي، أشاد الأمين العام بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في استضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في سبتمبر الماضي في جدة، تحت شعار «تنمية الشباب والرياضة لبناء أمة متضامنة» واعتمد المؤتمر قراراً شاملاً يدعو لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء حول القضايا المتعلقة بالشباب والرياضة. كما أوصى المؤتمر بتحويل وحدة الشباب لدى الأمانة العامة إلى إدارة الشباب والرياضة، مع طلب تزويدها بموارد بشرية مؤهلة من داخل الأمانة العامة نظراً لقلّة الموارد المالية، وذلك رغبة من المؤتمر في رفع مستوى التمثيل حول قضايا الشباب والرياضة في منظومة المنظمة.

ومنتدى الاستثمار في أفريقيا، والاجتماع الثاني للأطراف المعنية بشأن مشروع المنظمة للسكة الحديد للدكار - بورتسودان؛ والمؤتمر الوزاري التاسع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ومنتدى القطاع الخاص.

وفي إطار متابعة تنفيذ برنامج عمل المنظمة حتى عام ٢٠٢٥، قال حسين طه إن الأمانة العامة قد استضافت الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين المكلف بتدريس وثيقة استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل يوم ٢٢ نوفمبر الماضي، والذي أوصى ببدء التحضير لإعداد مشروع برنامج عمل عشري جديد للفترة ٢٠٢٦ - ٢٠٣٥، تمهيدا لعرضه على الدول الأعضاء.

أما في مجال التعاون الثقافي، فقد نظمت الأمانة العامة، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية في أوغندا، نشاطا ثقافيا وعلميا لمدة يومين تحت عنوان «الثقافة، التعليم والتنمية: تجارب من العالم الإسلامي» في كمبالا بأوغندا يومي ١١ و١٢ يونيو الماضي ساهم في إبراز الإرث الثقافي المتنوع والثري والملمهم في الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة. ومن المقرر عقد النسخة المقبلة من هذه الفعالية في إندونيسيا.

كما قامت الأمانة العامة بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع الورقة المفاهيمية الخاصة بإنشاء منصة المنظمة للحفاظ على التراث الثقافي وحمايته في الدول الأعضاء. وفي مجال القضية الفلسطينية وشؤون القدس الشريف، قال الأمين العام إنه يتابع بقلق بالغ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الصعبة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس المحتلة جراء اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وسياسات التهويد المنهجية لمدينة القدس. وواصلت الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الدورة ٤٥ للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بمقرها بجدة في ٢٤ يناير الماضي. وألقى معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة قال فيها إنه يتضح من خلال التقارير المرفوعة في المجالات الخاصة بعمل هذه اللجنة أن المنظمة تمكنت، بفضل دعم دولها، من تحقيق عدة أهداف تصب في مصلحة الأمة وقضاياها وتطلع لتحقيق المزيد من الإنجازات في إطار ما يوكل إليها من مهام خلال هذه الدورة.

ففي مجال التعاون الاقتصادي، بدأ العمل بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في ١ يوليو ٢٠٢٢، وسيؤدي ذلك لزيادة تعزيز التجارة الإسلامية البينية والمساهمة في تحقيق هدف المنظمة المتمثل في الوصول إلى حصة ٢٥٪ في هذا القطاع بحلول عام ٢٠٢٥. وفي المجال السياحي، عقدت الدورة ١١ للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في باكو بأذربيجان في يونيو العام الماضي التي وفرت زخما جديدا للتعاون في هذا القطاع، داعيا لتنفيذ هذه القرارات.

وعلاوة على ذلك، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في يوليو العام الفائت برنامج الاستجابة الشاملة للأمن الغذائي بقيمة ١٠,٥٤ مليار دولار أمريكي لدعم جهود الدول الأعضاء لمواجهة تحدي انعدام الأمن الغذائي. وكان الهدف من هذه الأنشطة تحفيز الإجراءات الجماعية لدعم الدول في مواجهة تحديات التنمية، بما في ذلك تحقيق التعالي في استخدام والمزن من جائحة كورونا.

ولفت الأمين العام إلى أن الجهود سوف تتركز في المرحلة القادمة على عقد كل من المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل؛ والمؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة حول النقل،

حسين طه يتشاور مع وزراء خارجية دول أعضاء قبل عقد الدورة ٤٩



اتصالا هاتفيا مع معالي وزير الخارجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد رمطان لعمامرة. وخلال الاتصال، جرى استعراض أوجه التعاون الثنائي بين المنظمة والجزائر وتبادل وجهات النظر بشأن عدد من المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة ٤٩ لمجلس وزراء خارجية المنظمة.

وأجرى معالي حسين إبراهيم طه، في ٢٦ يناير الماضي، اتصالين هاتفيين مع كل من سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع معالي وزير خارجية جمهورية النيجر، السيد حسومي مسعودي.

وخلال الاتصالات، جرى استعراض أوجه التعاون الثنائي بين المنظمة وكل من الإمارات والنيجر وتبادل وجهات النظر بشأن عدد من المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة ٤٩.

وأجرى معالي الأمين العام كذلك في ٣١ يناير الماضي مكاملة هاتفية مع معالي السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بالملكة المغربية، وتناولت المحادثات العلاقات الثنائية بين المنظمة والملكة المغربية. كما تطرق الجانبان لتحضيرات عقد الدورة ٤٩، بالإضافة إلى أهم القضايا التي تحملها أجندة الدورة، بما فيها أفغانستان وظاهرة الإسلاموفوبيا، ومنطقة الساحل وبحيرة تشاد، وغيرها من القضايا.

وزراء الخارجية، معربا عن شكره لدعم مصر الدائم للمنظمة.

وأجرى حسين إبراهيم طه في ٢١ يناير الفائت اتصالا هاتفيا مع معالي وزير خارجية جمهورية بنغلاديش الشعبية، السيد عبد المؤمن. وخلال الاتصال، جرى استعراض أوجه التعاون الثنائي بين المنظمة وجمهورية

الأمين العام يبحث أهم قضايا العالم الإسلامي في اجتماع نواكشوط

بنغلاديش الشعبية وتبادل وجهات النظر بشأن عدد من المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة ٤٩.

واتصل معالي السيد حسين إبراهيم طه في ٣٠ يناير الماضي بمعالي وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية، السيد جوفري أونياما. وخلال الاتصال، جرى استعراض أوجه التعاون الثنائي بين المنظمة ونيجيريا وتبادل وجهات النظر بشأن عدد من المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة ٤٩ لمجلس وزراء خارجية المنظمة.

كذلك أجرى معالي الأمين العام في ٢٦ يناير الماضي

أجرى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، اتصالات هاتفية تشاورية مع عدد من وزراء خارجية الدول الأعضاء بالمنظمة بخصوص عقد الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء بالمنظمة في مارس الماضي، وشملت وزراء خارجية كل من سمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، وزير خارجية المملكة العربية السعودية رئيسة القمة الإسلامية الرابعة عشرة، في الأول من فبراير الماضي.

وتناولت المحادثات العلاقات الثنائية بين الجانبين، كما تطرق الاتصال إلى التحضيرات الجارية لعقد وزاري نواكشوط في موريتانيا، بالإضافة إلى أهم القضايا المطروحة على جدول أعمال الدورة ٤٩. وأشاد معالي الأمين العام بالدعم السعودي المستمر والسخي للمنظمة لتمكين من الاضطلاع بمسؤولياتها في خدمة العمل الإسلامي المشترك.

وهاتف الأمين العام في ٥ فبراير الماضي، معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية، السيد سامح شكرى.

وخلال الاتصال، جرى استعراض أوجه التعاون الثنائي بين المنظمة وجمهورية مصر العربية، وتبادلا وجهات النظر بشأن عدد من المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة ٤٩. وفي هذا الإطار، أطلع معالي الأمين العام معالي الوزير المصري على نتائج زيارته إلى موريتانيا التي سبقت انعقاد الاجتماع والاستعدادات الجارية لعقد اجتماعات مجلس

اجتماعان على هامش «وزاري نواكشوط» يبحثان قضايا فلسطين والروهينجيا



إنهاء الاحتلال وتجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشريف.

من ناحية ثانية، عقدت اللجنة الوزارية المخصصة التابعة للمنظمة المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينجيا اجتماعاً مفتوح العضوية، برئاسة معالي السيد داودا جالو، النائب العام ووزير العدل في جمهورية غامبيا، وذلك يوم الجمعة ١٧ مارس الماضي، حيث قدم رئيس اللجنة إحاطة بشأن آخر التطورات المتعلقة بالقضية المرفوعة ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية بشأن الروهينجيا.

وخاطب الأمين العام للجنة، حيث أكد في كلمته موقف المنظمة الثابت في دعم الروهينجيا ودعوتها المتكررة إلى ميانمار لضمان سلامتهم وأمنهم والاعتراف بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في المواطنة وهئية ظروف موافية لعودة الروهينجيا اللاجئين والنازحين عودة طوعية وأمنة وكرمية ومستدامة إلى وطنهم.

وأشار حسين إبراهيم طه أن المنظمة ستواصل جهودها لحشد الدعم الدولي لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة المعقدة والدفاع عن حقوق ومصالح الروهينجيا، وستعمل على تعزيز الحوار والتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة.

وحت المشاركون في الاجتماع الوزاري ميانمار على معالجة الأسباب الكامنة وراء هذا الصراع وإعادة الحقوق المشروعة لمسلمي الروهينجيا والامتنال الكامل لأمر المحكمة واتخاذ جميع التدابير لمنع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية ضدهم.

الاستعماري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين، بما فيها مدينة القدس، والآثار القانونية المترتبة على هذا الوضع بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة؛ ودعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة على بذل جميع الجهود لضمان التزام إسرائيل، قوة الاحتلال، الكامل بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، إضافة إلى

**حسين طه يشير إلى أن
المنظمة ستواصل جهودها
لحشد الدعم الدولي
لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة
المعقدة والدفاع عن حقوق
ومصالح الروهينجيا**

دعم الجهود والمساعي الفلسطينية على الساحة الدولية بهدف تحقيق العدالة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتثبيت حقوقه المشروعة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمه وانتهاكاته المتواصلة وإطلاق عملية سياسية برعاية دولية متعددة الأطراف تقضي إلى

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي سلسلة من الاجتماعات الجانبية على هامش انعقاد الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بدول المنظمة في ١٦ و١٧ مارس الماضي، وكان من بين تلك الاجتماعات انعقاد لجنة المنظمة السادسة المعنية بقضية فلسطين والتي بحثت إطلاق تحرك دولي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال.

وأكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، خلال اجتماع اللجنة، موقف المنظمة الثابت تجاه قضية فلسطين والقدس الشريف، ودعا إلى تضافر الجهود والبناء على مواقف الدول المتمسكة بقيم العدالة ومبادئ القانون الدولي، مؤكداً أهمية قيام الدول الأعضاء بتقديم بيانات خطية ومرفاعات شفوية ومساهمات مالية من أجل دعم حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، باعتباره غير قانوني وغير شرعي بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

كما ألقى وزير خارجية دولة فلسطين، الدكتور رياض المالكي، كلمة تضمنت عرضاً للوضع الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة تصاعد وتيرة الجرائم والاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

وخرجت اللجنة المنبثقة عن المنظمة بتوصيات مهمة من أبرزها الترحيب بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والسبعين لقرار يطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية حول ماهية وجود الاحتلال



على هامش اجتماع نواكشوط: دعوة الهند لاحترام حقوق شعب جامو وكشمير

من جهة ثانية، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته خلال الاجتماع الوزاري لفريق اتصال المنظمة المعني بجامو وكشمير الذي انعقد في ١٦ مارس الماضي على هامش الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية بدول المنظمة، دعم المنظمة المتواصل لشعب جامو وكشمير في الحصول على حقه في تقرير المصير.

كما شدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه على ضرورة مضاعفة المجتمع الدولي لجهوده من أجل تسوية قضية جامو وكشمير، استكمالاً لجهود المنظمة. وأطلع وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، السيد بيلال بوتو زرداري، الاجتماع على الوضع على الأرض منذ انعقاد الاجتماع الأخير لفريق الاتصال في نيويورك في سبتمبر العام الماضي، على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معرباً في كلمته عن تقديره للأمين العام وأعضاء فريق الاتصال لدعمهم المستمر لقضية شعب جامو وكشمير.

وعبر أعضاء فريق الاتصال في كلماتهم عن دعمهم المتواصل لشعب جامو وكشمير، داعين لتسوية النزاع سلمياً وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وجددوا دعوتهم للهند لاحترام حقوق الإنسان الأساسية لشعب جامو وكشمير، والامتناع عن إحداث أي تغيير في التركيبة السكانية للمنطقة المتنازع عليها.

من المجتمعات، علاوة على ضرورة اضطلاع العلماء بدورهم في مكافحة هذه الظاهرة وتعزيز التسامح والفهم الصحيح للنصوص الدينية وتشجيع الشراكة بين الحكومات وهيئات المجتمع المدني والعلماء لمواجهة التطرف العنيف.

وترأس جلسة تطارح الأفكار معالي وزير الشؤون

أعضاء فريق الاتصال يعبرون في كلماتهم عن دعمهم المتواصل لشعب جامو وكشمير

الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، السيد محمد سالم ولد مرزوك رئيس الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية، فيما تناول وزراء خارجية وممثلو الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الكلمات لإثراء موضوع جلسة تطارح الأفكار، وتقدموا بأفكار ومقاربات بناءة للتصدي لظاهرة التطرف العنيف لتفادي تداعياتها في المجتمعات.

أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته خلال الجلسة الوزارية لتطارح الأفكار، التي عقدت في ١٧ مارس الفائت على هامش الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على بحث موضوع «مكافحة التطرف العنيف» وضرورة معالجة التطرف بصورة شاملة، وتحليل الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.

ولفت الأمين العام للمنظمة إلى أن الفقر والتخلف والتهميش الاقتصادي والمفاهيم الدينية الخاطئة تعد عوامل أساسية تساهم في تفاقم التطرف العنيف. وأوضح حسين إبراهيم طه أن النهج الأكثر فاعلية لمكافحة التطرف العنيف يكمن في اتباع سلسلة من التدابير الوقائية لتعزيز التعليم والحكم الرشيد والتنمية والمساواة والعدالة، فيما يمكن مواجهة الكراهية وعدم التسامح بتعزيز الحوار والتفاهم وشرح قيم السلام والتسامح والتعايش.

ونوه الأمين العام للمنظمة بتجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أرض التسامح والاعتدال، المفيدة في التعامل مع ظاهرة التطرف العنيف من خلال اتباعها نهجاً شاملاً ومتكاملاً، وأكد أهمية الاستثمار بشكل كبير في تنمية الشباب وإدراج قضاياهم في صميم برامج التنمية وخطط العمل لضمان مشاركتهم بفاعلية في جهود تنمية المجتمع بغية استئصال التطرف العنيف



«التعاون الإسلامي» تحيي ذكرى صدور قرار «١٥ مارس» لمكافحة الإسلاموفوبيا

الالتزام بمكافحة كراهية الأجانب وتعزيز قيم التسامح والتفاهم والثأم والحوار والتعايش السلمي بين مختلف الأديان.

من ناحية ثانية، شارك الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في الجلسة الافتتاحية لمنتدى موريتانيا ومنظمة التعاون الإسلامي للاستثمار الذي استضافته الجمهورية الإسلامية الموريتانية في العاصمة نواكشوط يوم ١٥ مارس الماضي، وذلك على هامش انعقاد دوره ٤٩ لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي كلمته أمام المشاركين أشار الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، إلى أن منتدى موريتانيا ومنظمة التعاون الإسلامي للاستثمار يمثل تنفيذاً عملياً آخر لرؤية منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز التضامن والتعاون بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي.

كما دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه المشاركين في منتدى موريتانيا ومنظمة التعاون الإسلامي للاستثمار للاستفادة من الفرص والإمكانيات الهائلة في المنتدى لتعزيز العلاقات التجارية مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي هي أرض الفرص الكبيرة في الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والصناعات المرتبطة بها.

وقد مثل هذا الحدث المهم فرصة لزيادة الوعي بالوضع الراهن فيما يتعلق بمسألة ظاهرة الإسلاموفوبيا والدعوة إلى اتخاذ إجراءات عالمية ملموسة لمكافحة التحريض على جميع أشكال الكراهية والتمييز والعنف على أساس الدين.

وفي كلمته بهذه المناسبة، أشار معالي السيد حسين

الأمين العام شارك في الجلسة الافتتاحية لمنتدى موريتانيا ومنظمة التعاون الإسلامي للاستثمار

إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى أن هذا اليوم العالمي لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا لا ينبغي اعتباره مناسبة خاصة بالمسلمين فقط، وإنما يوماً عالمياً لمواجهة أي شكل من أشكال الكراهية الدينية وعدم التسامح، داعياً في ذات السياق جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للاحتفال بيوم ١٥ مارس باعتباره اليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا، ولتأكيد

في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا، عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يوم ١٦ مارس للعام الجاري ٢٠٢٣ جلسة خاصة بهذه المناسبة، وذلك على هامش الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية بدول منظمة التعاون الإسلامي التي التأم في العاصمة نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، يومي ١٦-١٧ مارس ٢٠٢٣.

وكانت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة اعتمدت في شهر مارس من العام الماضي ٢٠٢٢، قراراً بتخصيص يوم ١٥ من شهر مارس من كل سنة يوماً عالمياً لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا، وقد كان هذا القرار الدولي محل إشادة عالية من قبل منظمة التعاون الإسلامي، ودولها الأعضاء.

وجاء تنظيم هذا الحدث في افتتاح الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي احتضنتها نواكشوط، عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وحضر هذه الجلسة وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي والممثل السامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، السيد ميغيل أنجيل موراتينوس، والسفراء وممثلو الدول المراقبة لدى منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى ممثلي الأجهزة والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

انتخاب الأمناء العامين المساعدين للأمين العام للمنظمة في الدورة ٤٩



كاويسا سونغندو من جمهورية أوغندا لمنصب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، وانتخاب السفير أفتاب كوكر من جمهورية باكستان الإسلامية لمنصب الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، وانتخاب السفير موسى كوليكليكايا من الجمهورية التركية لمنصب الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية.

لمنصب الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس الشريف، وانتخاب السفير يوسف بن محمد الضبيعي من المملكة العربية السعودية لمنصب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وانتخاب السفير طارق علي بخيت من جمهورية السودان لمنصب الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، وانتخاب الدكتور أحمد

جری خلال انعقاد الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، انتخاب الأمناء العامين المساعدين للأمين العام للمنظمة، في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي ١٦ و١٧ مارس ٢٠٢٣. وقد تم انتخاب السفير سمير بكر ذياب من دولة فلسطين

الأمين العام يؤكد امتنانه للدول الأعضاء لدعمهم مسيرة الإصلاح في «التعاون الإسلامي»

للدورة الخمسين للجنة المالية الدائمة، كما أعرب عن تمنياته الخالصة بالنجاح للجمهورية الإسلامية الموريتانية التي تسلمت رئاسة الدورة الحالية للجنة. وتقدم السيد حسين إبراهيم طه، كذلك بعميق الشكر والامتنان لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز على سداها للمتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء الأقل نموا بمنظمة التعاون الإسلامي إلى نهاية سنة ٢٠١٩.

ثقة الدول الأعضاء قد أولى الملف الإداري والمالي اهتماماً كبيراً. وأضاف أن منظمة التعاون الإسلامي أطلقت العديد من اللجان والمبادرات لتحديث النظم الإدارية والمالية وتعزيز الحوكمة وغيرها من الإجراءات بما يتوافق مع النظم واللوائح، متمنيا من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي استمرار الدعم لإكمال مسيرة الإصلاح الشامل للأمانة العام بالمنظمة. وتقدم الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه بخالص الشكر لجمهورية باكستان الإسلامية على رئاستها الناجحة

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مقرها بجدة، الدورة الحادية والخمسين للجنة المالية الدائمة في يوم ٢٩ يناير ٢٠٢٣. وجاء الاجتماع ضمن الاجتماعات التي تعقدها الأمانة العامة تحضيراً لدورة مجلس وزراء الخارجية التي عقدت في العاصمة الموريتانية، نواكشوط في مارس الماضي. وألقى معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة أمام الجلسة الافتتاحية للاجتماع، أكد فيها أنه ومنذ توليه منصب الأمين العام للمنظمة، واستناداً إلى

حسين طه يلتقي وكيلة الخارجية الأمريكية لشؤون الأمن المدني

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في نواكشوط بموريتانيا سعادة السيدة عزرا زيا وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك يوم الأربعاء ١٥ مارس الماضي على هامش انعقاد الدور ٤٩ لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون الثنائي بين المنظمة والولايات المتحدة الأمريكية وسبل تعزيزها. كما تبادل الطرفان وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك القضية الفلسطينية والأوضاع في أفغانستان ودول الساحل وحقوق المجتمعات والجماعات المسلمة في الدول غير الأعضاء بالمنظمة، وقضية الإسلاموفوبيا.





نواكشوط عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠٢٣

الأمين العام للجنة العليا المشرفة على تنظيم احتفالية نواكشوط، محاور البرنامج الوطني لاحتفالية نواكشوط عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي، حيث أكد أنه يتضمن أنشطة بارزة بالتعاون مع الإيسيسكو، وتشمل العديد من المجالات الثقافية والتربوية والعلمية، وتزيد من إشاعة نواكشوط، وتبرز غناها وتنوعها الثقافي.

فيما عبرت السيدة فاطمة عبد المالك، رئيسة جهة نواكشوط، عن سعادتها بإطلاق الاحتفالية، وأكدت أن الجهة قامت بتشكيل لجنة متخصصة تعمل على مدار الساعة وتتعاون مع جميع الجهات لإبراز التراث المادي وغير المادي لنواكشوط.

ومن جانبه أكد الدكتور محمد ولد أعر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، على تميز برنامج الإيسيسكو لعواصم الثقافة في العالم الإسلامي.

وفي كلمة مسجلة قالت الدكتورة نيفين الكيلاني، وزيرة الثقافة المصرية، إن اختيار نواكشوط عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي ٢٠٢٣ فرصة للمدينة لتقديم نفسها للعالم كحاضنة للثقافة ومصدر إشاعة.

وفي كلمته، أكد السيد محمد ولد اسويطات، وزير الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان رئيس اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم، أن إعلان نواكشوط عاصمة للثقافة في العالم الإسلامي يعد شهادة من الإيسيسكو على مكانة المدينة الثقافية ومكانة موريتانيا عموماً في الفضاء الإقليمي والدولي.

ثقافية على مدار العام، في مقدمتها حفظ وتثمين المواقع التراثية والعناصر الثقافية المسجلة على لائحة الإيسيسكو للتراث في العالم الإسلامي، والمساهمة في ترميم عدد من المواقع التراثية، وإطلاق منتدى الإيسيسكو للشعراء الشباب. واختتم الدكتور المالك كلمته بإلقاء قصيدة نظمها بهذه المناسبة وحملت عنوان: زهرة العواصم الثقافية.



وعقب ذلك سلم المدير العام للإيسيسكو علم احتفالية نواكشوط عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٣ إلى رئيسة جهة نواكشوط.

وخلال الحفل قدم السيد محمد سيدي عبد الله، الأمين العام للجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم

احتضن قصر المؤتمرات بالعاصمة الموريتانية في السادس من يناير ٢٠٢٣، تظاهرة ثقافية كبرى لإطلاق احتفالية نواكشوط عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٣، تحت رعاية وبرئاسة فخامة الرئيس محمد ولد الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في إطار برنامج منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) للاحتفاء بعواصم الثقافة في العالم الإسلامي.

وشهد حفل الإطلاق مشاركة رفيعة المستوى، حيث حضر الوزير الأول الموريتاني وأعضاء الحكومة ورؤساء المؤسسات الدستورية والوطنية، وعدد من وزراء الثقافة ووفود مجموعة من الدول الأعضاء في الإيسيسكو وحشد من رجال الثقافة والفكر والأدب والإعلام.

وبدأ الحفل بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، أعقبها تقديم عدد من العروض الفنية من التراث الموريتاني، والمديح النبوي، ومشاهد إبداعية من أداء البراعم وتلاميذ المدارس.

واستهل الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، كلمته في الحفل بالإشارة إلى جدارة نواكشوط بلقب عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٣، لما لها وللبلاد بصفة عامة من أمجاد في الشعر والأدب والفقه والنحو والصرف، مؤكداً أن الإيسيسكو تهيأت لتقديم دعم ثقافي كامل لهذا العام من خلال أنشطة متنوعة.

واستعرض أبرز ما ستشرف عليه الإيسيسكو من أنشطة

المنظمة تدعو إلى العمل على وقف إطلاق نار دائم في السودان



إلى مصر وإثيوبيا وارتفاع عدد اللاجئين إلى تشاد. وأكدت اللجنة في بيانها الختامي على أهمية صون أمن السودان واستقراره واحترام وحدته وسيادته وسلامة أراضيه وبما يجنبه التدخلات الخارجية. وأعربت عن أسفها العميق لتفجر الاشتباكات المسلحة في جمهورية السودان وعن صادق التعازي لأسر الضحايا من الشعب السوداني وخالص الدعاء بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

كما دعا البيان الختامي إلى الالتزام بالهدنة الإنسانية التي يتم الاتفاق عليها، وذلك لضمان إيصال المساعدات الإنسانية ودعم الجرحى والعالقين وإجلاء الرعايا والبعثات الدبلوماسية وخلق مسارات إنسانية آمنة لذلك، داعياً كذلك إلى الوقف الفوري للتصعيد العسكري وتغليب المصلحة الوطنية، بما يحافظ على مقدرات ومكتسبات الشعب السوداني، وذلك في ضوء الخسائر البشرية الكبيرة وتدمير المنشآت والبنى التحتية.

وطالب الاجتماع الأشقاء في السودان بتغليب لغة الحوار والتحلي بضبط النفس والحكمة، والعودة بأسرع فرصة ممكنة إلى طاولة المفاوضات لمواصلة الجهود السلمية لحل الأزمة السودانية، بما يحافظ على وحدة السودان ومؤسسات الدولة ويحقق طموحات الشعب السوداني في الاستقرار السياسي والاقتصادي. وثنى جهود المملكة العربية السعودية، بصفتها رئيس القمة الإسلامية بمساعيها الحميدة واتصالاتها مع الأشقاء في السودان والأطراف الإقليمية والدولية المعنية بهدف الوصول إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار والعودة إلى المسار السلمي للمحافظة على وحدة السودان.

والدوليين بهدف العمل على إيجاد الحلول السلمية لهذه الأزمة الخطيرة، مشيداً كذلك بجهودها المخلصة في الإجراء، وذلك بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد

البيان الختامي دعا إلى الالتزام بالهدنة الإنسانية التي يتم الاتفاق عليها لضمان إيصال المساعدات الإنسانية ومساعدة الجرحى والعالقين وإجلاء الرعايا

العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء. كما أشاد الأمين العام بالمبادرات القيمة التي بذلتها دول أعضاء عديدة في المنظمة وقيامها بإجلاء العالقين في السودان، فضلاً عن جهودها التي تهدف إلى دعم الاستقرار في السودان، داعياً لبذل المزيد من الجهود للتوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار وحث الأطراف على الجلوس حول مائدة الحوار حتى لا تتزلق البلاد إلى منعطف الفوضى خاصة مع تداعيات تدفق العابرين

عقدت منظمة التعاون الإسلامي، في ٣ مايو الماضي، في مقر الأمانة العامة بجدة، الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية مفتوح العضوية، وذلك لبحث الأوضاع في السودان.

وجاء الاجتماع بدعوة من المملكة العربية السعودية رئيسة القمة الإسلامية، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، وقال معالي الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه في خطابه أمام الاجتماع إن المنظمة سوف تعمل بتوصيات الدول الأعضاء بما في ذلك إمكانية إرسال وفد رفيع المستوى إلى السودان في الوقت المناسب وبالتنسيق مع رئيس القمة الإسلامية ورئيس اللجنة التنفيذية.

وأعرب الأمين العام عن الأسف لوقوع الاشتباكات في السودان في وقت كان ينتظر فيه الجميع أن تتوج محادثات الأطراف السودانية باتفاق على موعد جديد للتوقيع على اتفاق نهائي، وتشكيل حكومة انتقالية مدنية، معرباً كذلك عن أسفه لعدم الالتزام الكامل بالهدنات الإنسانية لإجلاء الجرحى والعالقين والرعايا والبعثات الدبلوماسية، واستمرار الاشتباكات خاصة في مواقع بالعاصمة؛ الخرطوم. وقال إن السودان يشهد تطورات خطيرة تستدعي التحرك الفوري جراء الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وأدت لسقوط العديد من الضحايا وزادت الأوضاع الإنسانية تدهوراً. وأشاد حسين إبراهيم طه بالمبادرة السعودية، بصفتها رئيس القمة الإسلامية ورئيس اللجنة التنفيذية، التي دعت لانعقاد اجتماع المنظمة الطارئ استمراراً لمساعيها الحميدة وجهودها المتصلة لدى الأطراف المعنية في السودان والفاعلين الإقليميين

مشاورات مكثفة مع دول أعضاء ومنظمات دولية وإقليمية حول الوضع في السودان

العسكري واللجوء للحوار لحل جميع القضايا الخلافية. وأكد الأمين العام استعداد منظمة التعاون الإسلامي لتسخير كافة إمكانياتها لدعم الجهود الإنسانية واستئناف الحوار بين الأطراف السودانية.

وفي سياق الأحداث المتصاعدة، أجرى الأمين العام، اتصالاً هاتفياً مع معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش وذلك لبحث تطورات الأوضاع في السودان. وأكد الجانبان أهمية التنسيق بينهما وذلك في إطار الجهود الإقليمية والدولية لنزع فتيل الأزمة. وشدد على ضرورة استمرار الهدنة الإنسانية لإيصال المساعدات الإنسانية وأهمية التوصل لوقف فوري لإطلاق النار واستئناف مسار العملية السلمية عبر الحوار والتفاوض. وتلقى حسين إبراهيم طه، اتصالاً هاتفياً من السيد فولكر بيرتس رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة السودان. جرى خلال الاتصال بحث التطورات الراهنة في السودان وأهمية المشاورات والتنسيق في إطار الجهود الإقليمية والدولية لنزع فتيل الأزمة. كما أجرى معالي السيد حسين إبراهيم طه، اتصالاً هاتفياً مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد أحمد أبو الغيط وذلك لبحث تطورات الأوضاع في السودان. وثمن الجانبان خلال المكالمة أهمية التنسيق بينهما في إطار الجهود الإقليمية والدولية لنزع فتيل الأزمة، بالإضافة إلى محادثات هاتفية أجراها الأمين العام في السياق نفسه مع وزير الخارجية الموريتاني، معالي السيد محمد سالم ولد مرزوك.

وواصل السيد حسين طه، مشاوراته في الشأن نفسه حيث هاتف معالي السيد سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر العربية وذلك لبحث تطورات الأوضاع في السودان. وأشاد معالي الأمين العام بجهود الدول الأعضاء في المنظمة في إطار المساعي الحميدة بما في ذلك الدور المهم الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية لإيجاد حل للأزمة السودانية.

من جهة أخرى، استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في مقر الأمانة العامة، سعادة السفير دفع الله الحاج علي، المبعوث الخاص لرئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان لدول الجوار والاتحاد الإفريقي، والذي قدم شرحاً وافياً حول موقف الحكومة السودانية من تطورات الأوضاع الراهنة في السودان.

أعلى المستويات، لحث الأطراف المعنية في جمهورية السودان على التحلي بضبط النفس والإعلان فوراً عن وقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة الحوار، ونوه كذلك بعمليات الإخلاء الآمنة والسريعة التي قامت بها الجمهورية التركية لمواطنيها ولرعايا بلدان أخرى ينتمون إلى (٢٢) بلداً ومن ضمنهم (١٣) دولة عضو في المنظمة.

وتقدم البيان الختامي بالشكر للسلطات السودانية لتنسيقها وتأمينها الظروف المواتية لإجلاء أفراد البعثات الدبلوماسية والرعايا الأجانب بسلام وحرية في ظل ظروف أمنية معقدة والإشادة بالجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية وجمهورية جيبوتي. في إجلاء رعاياها ورعايا عدد من الدول وعدد من المدنيين والدبلوماسيين الدوليين وتؤكد على الجهود الإنسانية والدبلوماسية التي قدمتها الدول

حسين طه يتشاور مع وزراء خارجية في دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن السودان

في هذا الشأن خاصة دول الجوار والدول الحدودية. وكان الأمين العام قد جدد مناشدته للأطراف في السودان للالتزام بالهدنة الإنسانية في أيام عيد الفطر المبارك الشريعة المقدسة لدى المسلمين، مؤكداً ضرورة الالتزام بالهدنة لضمان المرور الآمن للمدنيين والبعثات الدبلوماسية ومنح الفرصة لإخلاء الجرحى والعالقين. وحث الأمين العام الأطراف على وقف التصعيد

أكد البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية مفتوح العضوية بمنظمة التعاون الإسلامي الذي تدارس الأوضاع في السودان أهمية أن تبذل المنظمة جميع الجهود الممكنة لدعم السودان والشعب السوداني لإنهاء هذه الأزمة والوصول إلى الحل المنشود الذي يحقق الأمن والاستقرار والازدهار للسودان وشعبه، والعمل على تعزيز قدرات المنظمة فيما يخص الوساطة لتحقيق ذلك. وأكد كذلك أن استمرار العنف في البلاد سيلقي بظلاله وتداعياته السلبية على الأمن والسلم الإقليميين والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمن والسلم الدوليين.

وشدد الاجتماع على ضرورة مراعاة أن النزاع في السودان شأن داخلي خالص، والتحذير من أي تدخل خارجي في السودان أيًا كانت طبيعته أو مصدره، مع وجوب الحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة في السودان.

وأكد البيان حتمية العودة إلى الحوار السياسي في السودان مع ضرورة أن تتسم أي عملية سياسية مستقبلية في السودان بالشمولية في تناول الملفات المتشابهة. وناشدت اللجنة كافة الدول والمؤسسات والمنظمات الإنسانية إلى تقديم المساعدات الإنسانية والصحية للمتضررين من الأوضاع الصعبة في السودان، بما في ذلك اللاجئين في دول الجوار والعالقين في المناطق الحدودية، معبرة عن تأييدها للمبادرة الإفريقية التي خرجت بها قمة الهيئة الحكومية للتنمية (إيفاد) بإرسال وفد رئاسي للوساطة. وتفعيل هذه المبادرة في إطار أفريقي عربي مشترك.

وفي ضوء ذلك، دعا البيان الختامي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى متابعة وتقييم تطورات الوضع في جمهورية السودان والمشاركة في الجهود للحوار والمصالحة في السودان والقيام باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ ما ورد في هذا البيان بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية.

كما أشاد البيان بالجهود الكبيرة التي اضطلعت بها المملكة العربية السعودية في عمليات إجلاء رعايا الدول والبعثات الدبلوماسية من جمهورية السودان وتوفير كافة الاحتياجات، كما أشاد بدور الدول الأخرى التي بذلت جهوداً في هذا الشأن. وأشاد البيان بمساعي الجمهورية التركية، وعلى



الأمين العام: الأقصى مكان عبادة خالص للمسلمين فقط

ومناسكهم، بما فيهم النساء والأطفال، وأدت إلى إصابة واعتقال المئات منهم، والحققت أضراراً بالمصلى القبلي، الأمر الذي يعد استفزازاً لمشاعر المسلمين في كافة أنحاء العالم واعتداءً على الوضع القانوني والتاريخي القائم وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما حذر البيان الختامي للاجتماع من عواقب استمرار تطاول سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومسؤوليها والمستعمرين الارهابيين على حرمة المسجد الأقصى المبارك: الحرم القدسي الشريف، بما فيها الاستفزازات والإساءات المستمرة والاعتداءات والاحتفامات اليومية الخطيرة، في خرق جسيم للقانون الدولي وعبث غير مسبوق بالوضع التاريخي والقانوني القائم، وفي محاولة لتكريس التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك، وأكد أن الاحتلال الاسرائيلي ليس له أي سيادة على أي جزء من المسجد الأقصى المبارك، وأن للمصلين المسلمين الحق المطلق في الصلاة بحرية وأمان فيه وحوله، وفي أي وقت، دون أي عائق أو عنف. وحمل البيان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية ما سينتج من عواقب نتيجة هذه التصرفات الاستفزازية الخطيرة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية العنصرية بمواصلة سعيها،

للأقصى المبارك، واعتدائها الوحشي على المصلين في باحاته وإصابة واعتقال المئات منهم، ما يشكل انتهاكاً صارخاً لحرمة الأماكن المقدسة وحرية العبادة، ولاتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وحذر الأمين العام من أية محاولة تغيير تطل الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، لا سيما الأقصى المبارك، محملاً الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الجرائم والانتهاكات الخطيرة، التي من شأنها أن تؤدي إلى تغذية العنف والتوتر وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وشدد السيد حسين إبراهيم طه على أن كل القرارات والسياسات الإسرائيلية الرامية لتغيير وضع المدينة الجغرافية والديمقراطية والمساس بالوضع التاريخي والقانوني للأماكن المقدسة فيها ليس لها أثر قانوني وتعتبر لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأدان الاجتماع بأشد العبارات التصعيد الخطير لقوات الاحتلال الاسرائيلي والمستعمرين الإرهابيين باقتحام المسجد الأقصى المبارك: الحرم القدسي الشريف خلال شهر رمضان المبارك بشكل متكرر والتي وصلت في ليلة ١٤ من رمضان الماضي، إلى الاعتداء الوحشي على المصلين والمعتكفين في باحاته أثناء تأدية صلاتهم

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في غضون الأشهر الماضية، سلسلة من الاجتماعات الطارئة، في ظل تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية، وفي الثامن من إبريل الماضي، وبدعوة من كل من دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، عقدت الأمانة العامة، اجتماعاً استثنائياً للجنة التنفيذية مفتوحة العضوية بشأن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية؛ سلطة الاحتلال الاستعماري غير الشرعي على المسجد الأقصى المبارك.

وجدد معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، رفض المنظمة وإدانته الشديدة لجميع سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التي تستهدف طمس هوية القدس الشريف، مؤكداً أنها جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وعاصمة دولة فلسطين، وأن المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط.

كما جدد الأمين العام موقف المنظمة من مجريات الأحداث في الأقصى المبارك، وذلك في كلمته أمام الاجتماع الاستثنائي، مشيراً إلى أن الاجتماع يأتي في وقت تشهد فيه الأوضاع التي تمر بها مدينة القدس الشريف ومقدساتها الإسلامية، تدهوراً نتيجة تصعيد وتيرة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية السافرة من خلال اقتحام قوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين



”التعاون الإسلامي“ تدعو المجتمع الدولي لإدراج المستوطنين على قوائم الإرهاب

المدمومين والمحميين من جيش الاحتلال والتي تعمل كذراع من أذرعه، ضد المواطنين الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم، وأكد البيان أن هذه الجرائم المتزايدة وصلت إلى مستوى خطير لا يمكن السكوت عنه ويجب مواجهته على كافة الأصعدة بما في ذلك من خلال إدراج المستعمرين وتنظيماتهم وقادتهم على قوائم الإرهاب الدولية، وتحمل، بهذا الصدد، حكومة الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي المسؤولية الكاملة عن جرائم المستعمرين التي وقعت في حوارة وزعتر وبيورين وفي سائر أنحاء دولة فلسطين بما فيها القدس الشريف، ودعا البيان المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في لجم وكف يد المستعمرين المسلحين والجيش الاسرائيلي عن هذه الفظائع والجرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل ومساءلة مرتكبيها.

وحمل البيان الختامي إسرائيل، سلطة الاحتلال الاستعماري غير الشرعي، المسؤولية الكاملة عن تبعات مثل هذه الأعمال الوحشية والجرائم البشعة التي يمارسها جيش الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، وأكد أن المستوطنات الاستعمارية الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

جنيف وقرارات الأمم المتحدة والذي جرى بسبب غياب رادع سياسي أو قانوني أو إنساني.

وتقدم الأمين العام بتعازيه القلبية لكافة أسر الشهداء الذين ارتقوا نتيجة جريمة اعتداء إسرائيل على مدينة نابلس، متقدماً بتحية إجلال وإكبار للشعب الفلسطيني الصامد في أرضه. وأدان حسين طه الجريمة البشعة التي جرت في نابلس وقبلها في مدينتي أريحا وجنين، لتضاف تلك الجرائم إلى السجل اللامتناهي من جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

ودعا الأمين العام، الدول الأعضاء في المنظمة إلى الإسهام ببيانات خطية ومرافعات شفهية لدى محكمة العدل الدولية والتي دعيتها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ابداء الرأي الاستشاري حول الوضع القانوني للاحتلال الإسرائيلي والآثار الناشئة عن احتلال إسرائيل طويل الأمد للأرض الفلسطينية.

وأدان الاجتماع الطارئ بشدة استمرار انتهاكات إسرائيل، سلطة الاحتلال الاستعماري غير الشرعي، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الجريمة الأخيرة البشعة في مدينة نابلس، كما أدان بشدة الجرائم المتواصلة لعصابات المستعمرين الإسرائيليين

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في ٢٧ فبراير الماضي، الاجتماع الاستثنائي مفتوح العضوية، للجنة التنفيذية للمنظمة، في مقرها بجدة. وشدد معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، على أن إفلات إسرائيل من العقاب قد شجعها على التمدادي في سياساتها التي ترتقي في مجملها إلى جرائم حرب، وجريمة ضد الإنسانية تستدعي التحقيق والمساءلة.

جاء ذلك في كلمة الأمين العام التي ألقاها نيابة عنه، السفير سمير بكر ذياب، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس الشريف، في الأمانة العامة، وتناول الاجتماع مسألة تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي على مدينة نابلس وعموم أرض دولة فلسطين، الذي نتج عنه مؤخراً ارتقاء ١١ شهيدا وسقوط عشرات الجرحى من المواطنين الفلسطينيين.

وقال الأمين العام في كلمته إن القانون الدولي لا يتجزأ، فيما لا تزال إسرائيل، قوة الاحتلال، تمعن في جرائمها وانتهاكاتها وتكريس نظامها الاستيطاني الاستعماري في الأرض الفلسطينية تحت سمع وبصر المجتمع الدولي، لافتا إلى انتهاكها للقانون الدولي واتفاقيات



الأمين العام يؤكد: اعتداءات إسرائيل على الأقصى مساسٌ بعقيدة المسلمين

الصراع الديني بفرض تقسيم زمني ومكاني للحرم القدسي الشريف وما يشكله ذلك من تهديد على السلم والأمن الدوليين.

وأكد الاجتماع أن المسؤولية الأولى لما يحدث في المسجد الأقصى المبارك، ومدينة القدس الشريف تقع على عاتق سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي التي توفر الحماية للمستعمرين وقادتهم، بما فيهم المسؤولين الحكوميين، وتواصل مساعيها لتغيير الوضع القائم فيه وتحملها مسؤولية عواقب سياساتها وأجراءاتها غير القانونية المستمرة.

وطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بصفتها الضامن للسلم والأمن الدوليين، بتحمل مسؤولياتها والتحرك العاجل باتخاذ ما يلزم من إجراءات لردع ووقف التصعيد الإسرائيلي الخطير ومعه كافة الإجراءات والسياسات غير القانونية والاستفزازية الأخرى التي تمس بمدينة القدس المحتلة وحرمة المسجد الأقصى المبارك، دون انتقائية أو ازدواجية بالمعايير.

وثنى البيان الختامي مواقف الدول التي عبرت عن رفضها وإدانتها للاقتحامات الإسرائيلية الاستفزازية والعنصرية للمسجد الأقصى المبارك، داعياً المجتمع الدولي، وتحديدًا الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، إلى إدانة هذه التصرفات غير المسؤولة والخطيرة، وإلى التحرك العاجل لوضع خطوات عملية لوقفها ووقف التدهور المتسارع للوضع في فلسطين بصورة عامة بسبب مواصلة سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان الفلسطيني.

القومي الإسرائيلي، المتطرف إيتمار بن غفير إلى الأقصى المبارك.

وأوضح حسين طه بأنه أجرى اتصالات مع الأطراف الدولية الفاعلة نقل من خلالها موقف المنظمة بهذا الشأن، وشملت كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لحثهما على ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها الخطيرة بحق المسجد الأقصى المبارك. ودعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى حشد ومضاعفة جهود المنظمة السياسية والاقتصادية والإعلامية من أجل حماية القدس المحتلة، ودعم صمود أهلها في مواجهة مخططات التهويد الإسرائيلية والدفاع عن الحقوق الفلسطينية الثابتة.

وأدان الاجتماع بأشد العبارات اقتحام المسجد الأقصى المبارك؛ الحرم القدسي الشريف في ٣ يناير الماضي، من قبل وزير معروف بتطرفه في حكومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، وتعتبر ذلك استفزازاً خطيراً يمس بمشاعر المسلمين في كافة أنحاء العالم وانتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخرقاً واضحاً للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها ولكافة الأعراف الدولية.

وحذر البيان الختامي من عواقب استمرار التناول على المسجد الأقصى المبارك، بما فيها الاستفزازات والإساءات المستمرة والاعتداءات الخطيرة اليومية لسلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومسؤوليها الحكوميين، وقوات احتلالها العسكرية والمستعمرين، في خرق جسيم للقانون الدولي وعبث غير مسبوق بالوضع التاريخي والقانوني القائم، وخصوصاً خطورة محاولات المستعمرين اليهود المتطرفين تأجيج نيران

أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، أن الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك تعد مساساً بمشاعر وعقيدة المسلمين في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن أنها انتهاك صارخ للقانون الدولي والقرارات الأممية. وأكد في كلمته في الاجتماع الاستثنائي مفتوح العضوية للجنة التنفيذية للمنظمة الذي بحث الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الأقصى المبارك، أن من شأن هذه الاعتداءات أن تغذي العنف والتوتر وتزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة، داعياً إلى تحرك دولي مسؤول يلزم إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات الخطيرة بالحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك باعتباره مكان عبادة خالصاً للمسلمين وحدهم.

جاء ذلك في سياق متابعة الأمانة العامة للمنظمة، بقلق، سياسات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، التي عقدت اجتماعها الاستثنائي بخصوص الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الأقصى المبارك في مقرها بجدة، في ١٠ يناير الماضي، حيث خاطب السيد حسين طه الجلسة الافتتاحية، مؤكداً أن الاحتلال الإسرائيلي يقوم بإجراءات تستهدف تغيير الوضع الجغرافي والديموغرافي في القدس المحتلة، وطمس هويتها العربية الإسلامية، والاعتداء على مقدساتها الإسلامية وبخاصة المسجد الأقصى المبارك، من خلال إغلاق بواباته، والاعتداء على المصلين ومنعهم من الوصول إليه، واقتحامه من قبل المستوطنين المتطرفين وكبار المسؤولين الإسرائيليين، تحت حماية قوات الاحتلال، وبخاصة الزيارة الاستفزازية التي قام بها وزير الأمن



«التعاون الإسلامي»: ما تشهده القدس يستدعي تعزيز التعاون مع «الجامعة» لتقديم الدعم للمدينة

أن استمرارها يهدد السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره.

وأضاف بأن ما تشهده مدينة القدس الشريف من اعتداءات وانتهاكات إسرائيلية ممنهجة، تستدعي تعزيز التعاون القائم بين منظمتنا وأجهزتها المختلفة لتوفير الدعم السياسي لها في المحافل الدولية. ودعا الأمين العام في هذه المناسبة، إلى تكاتف الجهود لدعم التدابير القانونية المناسبة لدى الهيئات القانونية الدولية بما فيها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، من أجل محاسبة ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاكاته المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

وأوضح الأمين العام بأن ما يجري من صمود وإصرار لدى أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس وحرصه على تمكين مؤسساته من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية لأهلها المرابطين يعكس ما يحدوهم من إيمان بقضيتهم وتشبث بواجب الدفاع عن هذه المدينة وهويتها وتاريخها ومقدساتها نيابة عن الجميع.

وأكد حسين طه الحاجة إلى تعزيز التعاون مع جميع الشركاء، لتقاسم المسؤولية وحشد ما أمكن من الموارد بالتنسيق المشترك بين المنظمة والجامعة، وتعزيز التعاون بين جميع الهيئات التابعة لهما، ووكالات التنمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدول الأعضاء بغية المساهمة في حماية مدينة القدس وصون هويتها العربية، ودعم صمود أهلها وتشبثهم في مواجهة مخططات التهويد الإسرائيلية، في إطار الجهود المشتركة التي يتم بذلها لضمان عودتها إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين.

بما فيها القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين. وقال حسين طه «إننا نجدد في هذه المناسبة تحذيرنا من خطورة استمرار اجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة، مبرزين مسؤولية المجتمع الدولي تجاه

الانتهاكات الإسرائيلية تشكل اعتداء على الحقوق الدينية الثابتة للأمة الإسلامية وتراثها، واستفزازاً لمشاعر المسلمين في أنحاء العالم

الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني فيها، لا سيما المسجد الأقصى المبارك، باعتباره مكان عبادة خالص للمسلمين وحدهم».

واعتبر الأمين العام أن الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، قوة الاحتلال، تشكل اعتداء على الحقوق الدينية الثابتة للأمة الإسلامية وتراثها، واستفزازاً لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وانتهاكاً لحرية العبادة ولحرمة الأماكن المقدسة، وخرقاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف، مجددا التحذير من

خاطب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، المؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس الشريف، والذي انعقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، ١٢ فبراير الماضي، وحضره كل من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وجلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الفيط.

وشكر الأمين العام جامعة الدول العربية على دعوتها وحسن إعداد وتنظيم المؤتمر، مثنياً عالياً دورها الرائد في مساندة الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة، كما عبر عن التقدير لجمهورية مصر العربية، قيادة وشعباً، على استضافة هذا الحدث الهام على أرض الكنانة، وعلى ما تقدمه من دعم ومناصرة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

واغتنم الأمين العام هذه الفرصة للتعبير عن الإجلال والتقدير لأبناء الشعب الفلسطيني المرباط في أرضه، مجددا التأكيد على دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت لكفاحه العادل من أجل نيل حقوقه المشروعة، مجددا رفضه المطلق وإدانتة جميع الإجراءات غير القانونية التي تهدف إلى تغيير الواقع الجغرافي والديمقراطي والهوية العربية لمدينة القدس المحتلة، باعتبارها إجراءات لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومؤكدا دعم المنظمة المستمر لدولة فلسطين في ممارسة حقها في السيادة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

الأمين العام يبحث مع مساعد وزير الخارجية الفلسطيني التطورات في الأرض الفلسطينية

حرمة المسجد الأقصى المبارك وعلى مدينة القدس، والتي تسعى من خلالها سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي الى توسيع نظامها الاستعماري على أرض دولة فلسطين مستخدمة أدوات القمع والقتل والتمييز العنصري. كما ناقش الطرفان الجهود التي تضطلع بها منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية. من جانبه، أكد الأمين العام على أن قضية فلسطين والقدس الشريف تمثل القضية المركزية وتحتل صدارة أولويات وتحركات منظمة التعاون الإسلامي، مجدداً التزام المنظمة بتقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ودعم حقوقه المشروعة بما في ذلك تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشريف.



للعلاقات متعددة الأطراف، ويبحث معه التصعيد الخطير في وتيرة الجرائم والمجازر والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وارضه ومقدساته، لا سيما الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مكتبه في ٦ فبراير الماضي، السفير عمار حجازي، مساعد وزير الخارجية الفلسطيني

استياء إسلامي من تصريحات رئيسة الاتحاد الأوروبي في ذكرى النكبة

لتجديد التضامن مع الشعب الفلسطيني في دفاعه عن أرضه وتاريخه ومقدساته وهويته الوطنية، قد أكدت وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها المطلق لنضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية. كما استذكرت المنظمة في هذه المناسبة بكل إجلال وإكبار تضحيات الشعب الفلسطيني عبر عقود، وصموده المتواصل في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الاستيطان الاستعماري، ومصادرة الأراضي.

تلاها من سياسات تطهير عرقي، وتهجير قسري، واضطهاد ومصادرة ممتلكات الشعب الفلسطيني الأصل وحرماته من حقوقه المشروعة. ودعت المنظمة، في الوقت نفسه، الاتحاد الأوروبي للوقوف عند مسؤولياته السياسية والقانونية والانسانية تجاه العمل على إنهاء الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي، وتصحيح الظلم التاريخي الذي ما يزال واقعا على الشعب الفلسطيني، ودعم حقوقه المشروعة بما فيها حقه في العودة، وتجسيد قيام دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية. وكانت الأمانة العامة وبمناسبة ذكرى يوم الأرض الفلسطيني الذي يصادف ٣٠ مارس من كل عام، والذي يجسد محطة

عبرت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في ٢٧ إبريل الماضي، عن استيائها الشديد من تصريحات رئيسة الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين، التي تحمل اشارات سياسية وتاريخية مخيبة للأمال، ولا تتسجم مع مواقف الاتحاد الأوروبي القائمة على حقوق الإنسان والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. كما أكدت المنظمة أن هذه التصريحات تتجاهل حقائق تاريخية وسياسية وقانونية تمتد لآلاف السنين، وتتزامن مع ذكرى نكبة فلسطين أرضا وشعبا، التي ما تزال تشكل علامة قائمة في الذاكرة والضمير الإنساني وانتكاسة لقيم الحرية والعدالة، على إثر اعلان قيام اسرائيل، قوة الاحتلال الاستعماري، وما

«التعاون الإسلامي» تدين بشدة تجاوزات سموتريتش ضد فلسطين والأردن

التي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني وتاريخه وحقوقه المشروعة، معتبرة أن ذلك يمثل امتدادا للرواية الاسرائيلية الزائفة والايديولوجيا الصهيونية الاستعمارية الذي قامت عليها اسرائيل، قوة الاحتلال، وما تزال تمارس بموجبها التطهير العرقي، والتهجير القسري، والاستيطان الاستعماري، والقتل والاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني، ومصادرة أرضه وممتلكاته وحرماته من حقوقه الوطنية المشروعة. كما دانته المنظمة قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق مكتب خدمات الإعلام الرسمي الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة.

أراضيه، ومجددة في الوقت نفسه وقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل استعادة كل حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في الاستقلال وتقرير المصير وتجسيد سيادة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشريف. كما دعت المجتمع الدولي إلى رفض وإدانة هذه الادعاءات الاسرائيلية العنصرية الخطيرة التي تهدد الأمن والاستقرار، وتدفع باتجاه التصعيد. كما كانت قد عبرت الأمانة العامة عن رفضها وإدانتها الشديدة للتصريحات العنصرية الرعناء للوزير الإسرائيلي

عبرت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عن إدانتها ورفضها الشديدين قيام وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش باستخدام خريطة جغرافية مزعومة لإسرائيل تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية والأرض الفلسطينية المحتلة، وتصريحاته العنصرية التي ينكر فيها وجود الشعب الفلسطيني وتاريخه وحقوقه المشروعة، معتبرة أن ذلك استهتارا بالحقائق التاريخية الراسخة، وانتهاكا صارخاً لقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية، فضلا عن كونها تشكل تحريضا سياسيا. وأكدت المنظمة دعمها المطلق لسيادة الأردن ووحدة وسلامة

الكلمة في فضاء مشروط



أيمن عبوشي
مدير تحرير مجلة
المنظمة

قوام المنصات بات
يُحكم من قبل قضاة
يحددون لنا ما يجب أن
نقوله،
وإلا فإن مصير
المحتوى هو الحظر
والمنع والإغلاق.

واحدة من الفروقات الأساسية بين الإعلام الاجتماعي - إعلام منصات التواصل الاجتماعي - ووسائل الإعلام التقليدية، هو أن في الثانية كان يجب أن يتم التحكم بالمحتوى قبل طباعته أو بثه، أما في الأولى، فيمكن لأي كان أن يقول ما يشاء، ويوثق ما يريد، ويكتب كما يحلو له، لكن النطاق الذي ينشر فيه محتواه الإعلامي لن يكون مطوعاً له بسبب الشروط الافتراضية لاستمرارية الخبر على سطح الشاشة.

نعم، نستطيع أن نطلق على منصات التواصل الاجتماعي اسم مواقع إعلامية أو خبرية بديلة كغيرها من وسائل الإعلام التقليدية، والفرق كما ذكرت سابقاً، يكمن في (قوام) الإعلام الاجتماعي الجديد، ذلك الذي يعمل على إبقاء مادة الخبر أو يسرع عملية ذوبانه وضمحلته.

وترجع كلمة "قوام" في اللغة العربية، إلى الجذر "قَوَمَ"، أي (أصلحه وعدل اعوجاجه)، والقوام في المعجم الوسيط هو (عماد الشيء ونظامه)، ولا يختلف معنى نظام الشيء عن طبيعته كثيراً لهذا نجد أن في سياق المصطلحات العلمية والكيميائية على وجه الدقة، أن القوام أو Texture هو كثافة السائل وطبيعته، لزج أو مائع، قلوي أو قاعدي أو حمضي، وغيرها من التوصيفات. يوحي هذا التوصيف بأن القوام محدد ومؤطر، وليس فضاء مفتوحاً على مصراعيه..

وإعلامياً، كان الخبر مرتبطاً إلى حد كبير بحرية انطلاق الكلمة وليس محدودية نطاقها، فشرع الجاهلية كان أشبه بإعلام منمق، يتناقله الناس بتواتر في فضاء مفتوح ومسموع، وكذلك، الإعلام الورقي، عندما يدون الخبر على وجه صحيفة ورقية ما، تتم طباعتها وتوزيعها لمن يرغب في شرائها، وبهذا يكون نطاقها محدوداً لمن يستطيع القراءة، ويملك ثمن الصحيفة الذي لطالما كان رخيصاً متاحاً للجميع، فكان نطاق الصحافة الورقية مؤطراً بنخبة القراء من الموظفين والطلبة وآخرين. وصار يتجاوزهم إلى العامة حين قلت الأمية. حتى راجت الصحيفة بين الجميع تقريباً.

وفي كل المراحل السابقة، كان النطاق مقيداً بصورة محدودة، تتيح لمعظم الناس الاطلاع على الخبر الصحفي، بشكل أو بآخر حتى لو كانت قراءة أحدهم ركيكة، أو استحوذ آخر على صحيفة قديمة نسبياً ممكناً.

وربما تكون الفضائيات الأوسع انتشاراً، بعد ذلك، من حيث اقتناء صحن لاقط أمراً ممكناً لمعظم المشاهدين. وظل الأمر منوطاً بنطاق بعينه كذلك في ظل الفضائيات الخيرية التي غزت العالم العربي بين أواسط التسعينات وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة. واللافت في الوقت الحالي، حيث انتشرت منصات التواصل الاجتماعي؛ فيسبوك، وواتس آب، وتويتر، وانستغرام، وتيك توك، وسناب تشات، وغيرها من التطبيقات، باتت هذه المواقع التي تعتبر سهلة الاستخدام، منتشرة بانتشار الهاتف الذكي المتاح بأسعار متفاوتة، بل وحلت هذه التطبيقات محل المصادر التقليدية للخبر، بتفرداها في نشر مقطع الفيديو لأي فرد يسير في الشارع، أو رأي لأي مجهول أو متابع عادي.

في هذا الإطار، يمكن أن نقول إن الإعلام دخل مرحلة مختلفة بل شديدة الاختلاف عن كل وسائل الإعلام السابقة التي تصدر الخبر، وتنتظر من المتلقي التقاطه بحسب الإمكانيات المتاحة.. من دون التدخل في طبيعة قراءة الخبر أو زمانه أو كلفته.

فمثلاً، يلعب عدد التعليقات، والمشاركات، وإشعارات الإعجاب أو وجوه الغضب أو الفرح أو الحزن أو الضحك، دوراً كبيراً في ديمومة الخبر على سطح Time-Line، ورواجه وترشيحه لأعداد أكبر، أو تغييبه باعتباره خبراً مغموراً لا يستحق لفت الانتباه، كما أن فيسبوك طور تقنية قياس مدة قراءة الخبر لدى المتلقي كميّار للإبقاء عليه أو حذفه من قائمة المنشورات.

لكن هذه المعادلة الظاهرية لا تشي بكل أسرار هذا العالم، لأن النتيجة النهائية للخلاصة التي تصل إلى المتلقي، يمكن اختصارها في مواقع بعينها أو أخبار محددة، تخدم أغراض وجهات بعينها، فيفرض أحدهم شروط اللعبة، وتغيب عدالة الطرح لصالح من يملك المقدرة، أو التمويل، فواحدة من مفاعيل تحريك الخبر وترويجه، هو الدفع المالي المباشر لواحدة من هذه التطبيقات التي تعمل بنفسها على طرح الخبر أو المنشور لأكثر عدد ممكن من المتابعين بحسب دعمه أو متابعتهم.

ورغم ما قيل عن حرية التعبير المطلقة والمفتوحة في (قوام) منصات التواصل الاجتماعي، إلا أن الكلمات المفتاحية، التي باتت تشكل أدوات لحظر أو منع منشور بعينه وفق "معايير مزدوجة" لما يجب وما لا يجب، وما يصلح وما لا يصلح، بحسب المسطرة التي تضعها الجهات التي تسيطر على هذا النمط الإعلامي الجديد.

وهنا نصل إلى أن قوام هذه المنصات مجتمعة بات يحكم من قبل قضاة يحددون لنا ما يجب أن نقوله، وإلا فإن مصير المحتوى هو الحظر والمنع والإغلاق.. الأمر الذي يعيد الجدول حول المدى الممكن والمنوط للأخبار المتداولة على هذه المواقع.

مرة أخرى، كان الإعلام التقليدي في مختلف أنحاء العالم يحدد معايير بظروف مختلفة قبل أن يطرحه الإعلامي في فضاء النشر والبث، واليوم أضحت الفضاء نفسه قلترًا عملاقاً يمسك بمؤشره أفراد يحددون لنا كيف نعيش وكيف نحلم وكيف يجب أن تكون عليه حياتنا.

رئيس غينيا بيساو يستقبل الأمين العام



استقبل فخامة رئيس جمهورية غينيا بيساو، عمر المختار سيسكو إمبالو، في ١٢ أبريل الماضي، بمكة المكرمة، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه. وكان الاجتماع مناسبة لمناقشة التعاون بين المنظمة وجمهورية غينيا بيساو وسبل وطرق تعزيزها والمواضيع ذات الاهتمام المشترك خاصة الأمن والسلام والتنمية في العالم عمومًا وفي إفريقيا بشكل خاص. وأشاد الأمين العام بإسهام جمهورية غينيا بيساو في العمل الإسلامي المشترك والجهود التي يبذلها في إفريقيا الرئيس عمر المختار سيسكو إمبالو بوصفه الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

الأمين العام يجري مباحثات مع رئيس الوزراء الصومالي

استقبل دولة رئيس الوزراء الصومالي، السيد حمزة عبيدي بري، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، وذلك يوم ١٨ أبريل الماضي، بمكة المكرمة. وخلال هذا اللقاء، جدد معالي الأمين العام التزام المنظمة بدعم جهود الصومال في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتغلب على التحديات المناخية والإنسانية التي تواجه الصومال. ومن جانبه، أشاد رئيس الوزراء الصومالي بدور المنظمة وبإدعمها للصومال. كما ناقش الجانبان جملة من المسائل ذات الاهتمام المشترك وخاصة تطورات الوضع في السودان.



رئيس اتحاد جزر القمر يستقبل حسين طه



استقبل فخامة السيد غزالي عثمان، رئيس اتحاد جزر القمر، الرئيس الدوري للاتحاد الإفريقي، يوم ١٩ إبريل الماضي، في مكة المكرمة، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه. وأشاد الأمين العام، بالدور الإيجابي الذي تضطلع به جزر القمر في إطار المنظمة وفي إطار العمل الإسلامي المشترك، متقدماً بالتهنئة للرئيس غزالي عثمان لتوليته رئاسة الاتحاد الإفريقي. وأشاد السيد غزالي عثمان، من جانبه، بالدور الذي تضطلع به المنظمة وما تبذله من جهود لتعزيز التعاون والتضامن بين دولها الأعضاء. وشكل الاجتماع فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

حسين طه يستقبل الممثل الخاص للرئيس الأوزبكي

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، ١٢ مارس الماضي، بمقر الأمانة العامة بجدة، سعادة السيد عبد العزيز كاملوف الممثل الخاص لفخامة رئيس جمهورية أوزبكستان للسياسة الخارجية. وأشاد الأمين العام خلال الاجتماع بالتزام أوزبكستان بمبادئ منظمة التعاون الإسلامي وسعيها إلى تعزيز العمل الإسلامي المشترك ودعم السلام والاستقرار والتعاون في منطقة آسيا الوسطى. ومن جهته أكد سعادة السيد عبد العزيز كاملوف على الاهتمام الخاص الذي توليه بلاده بمنظمة التعاون الإسلامي ورغبتها في تعزيز التعاون مع المنظمة في مختلف المجالات، لا سيما في مجال تعزيز مشاركة الشباب في المجتمع.



مباحثات بين «التعاون الإسلامي» وماليزيا بشأن القضايا المشتركة

عقد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، اجتماعاً، في ٢٢ مارس الماضي في مكة المكرمة، مع دولة رئيس وزراء ماليزيا، السيد أنور إبراهيم. وناقش الاجتماع الأوضاع في العالم الإسلامي والقضايا المطروحة على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي، التي من أبرزها قضية فلسطين، والوضع في أفغانستان، ومنطقة الساحل، ومحنة مسلمي الروهينجيا، ومكافحة الإسلاموفوبيا.

كما ناقش الاجتماع آفاق التعاون بين المنظمة وماليزيا في مختلف المجالات. وأشاد الأمين العام بمستوى الممتاز للعلاقات بين المنظمة وماليزيا، وأعرب عن تقديره لدور ماليزيا الفاعل في «التعاون الإسلامي» وإسهاماتها المختلفة في العمل الإسلامي المشترك.

من جهة ثانية، التقى حسين إبراهيم طه في فبراير الماضي، بمعالي وزير خارجية ماليزيا الدكتور زمبيري عبد القادر. وبحث اللقاء التعاون الثنائي بين المنظمة وماليزيا وأشاد الأمين العام في هذا الصدد بدور ماليزيا في تعزيز التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك. من جانبه، أكد الوزير الماليزي الأهمية التي توليها ماليزيا لدور المنظمة في مختلف المجالات



السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلوم والتكنولوجيا وأكد استعدادها دعم جهود المنظمة وخاصة علي الصعيد الاقتصادي والتموي والاستفادة من اليات التمويل الإسلامي من جهة اخري ، استعرض الجانبان التحضيرات الجارية لعقد الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية في العاصمة الموريتانية نواكشوط واهم اجندة الدورة كما بحثا عددا من القضايا الإقليمية والدولية .

لقاء يجمع الأمين العام مع رئيس تاتارستان

عقد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ١٢ مارس الماضي، بمقر الأمانة العامة في جدة لقاء مع رئيس جمهورية تاتارستان ورئيس مجموعة الرؤية العالمية الاستراتيجية روسيا - العالم الإسلامي، السيد رستم ميناخانوف والوفد المرافق لفخامته.

وأشاد الأمين العام خلال هذا اللقاء بدور مجموعة الرؤية الاستراتيجية من خلال ربط روسيا بالعالم الإسلامي في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والاجتماعية والثقافة. وأعرب رئيس جمهورية تاتارستان عن شكره للدعم التي توفره المنظمة لمجموعة الرؤية الاستراتيجية والذي يقود إلى تعزيز الشراكة بين تاتارستان والعالم الإسلامي.



مباحثات بين المنظمة وتشاد

اجتمع معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ٢٤ يناير الماضي، في مقر الأمانة العامة بجدة، مع معالي السفير محمد صالح النظيف، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين بالخارج.

وخلال هذا الاجتماع، أكد وزير الشؤون الخارجية التشادي الأهمية التي توليها بلاده لدور منظمة التعاون الإسلامي ودعمها لجهود الأمين العام لتحقيق أهداف المنظمة. ومن جانبه، أكد معالي الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه، دعم منظمة التعاون الإسلامي للجهود التي تبذلها تشاد لتعزيز استقرارها وتنميتها.



الأمين العام يلتقي بوزير الشؤون الخارجية الغيني

التقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ٣١ يناير الماضي، في مقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة بمعالي الدكتور موريساندا كوياتي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الإفريقي والغينيين في الخارج بجمهورية غينيا.

وشدد الوزير الغيني، خلال اللقاء، على الأهمية التي توليها بلاده لمنظمة التعاون الإسلامي ودعمها لجهود الأمين العام في سبيل تحقيق أهداف المنظمة، كما أشاد بدعم المنظمة لعملية الانتقال السياسي في جمهورية غينيا. وأشاد معالي الأمين العام، من جانبه، بجهود الحوار في جمهورية غينيا، مجدداً الإعراب عن دعم المنظمة لجهود غينيا في سبيل تعزيز استقرارها وتنميتها.



حسين طه يشيد بجهود جمعية رجال الأعمال والصناعاتيين المستقلين التركية



دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، إلى إنشاء آلية للربط الشبكي بين رجال الأعمال وحاضنات الأعمال في الدول الأعضاء في المنظمة تمكين الممولين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من إطلاق أنشطتها. وجاءت هذه الدعوة خلال اللقاء الذي عقده الأمين العام مع رئيس هذه الجمعية، السيد محمد أسمالي، بمقر الأمانة العامة في جدة يوم ٢١ مارس الماضي.

وأعرب الأمين العام عن ارتياحه إزاء مستوى التعاون الحالي القائم بين المنظمة والجمعية، منوهاً بالدور الذي تضطلع به الجمعية في تسهيل التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في «التعاون الإسلامي» عبر التعبئة النشطة للقطاع الخاص، وتم التطرق خلال هذا اللقاء كذلك لفرص تعزيز التعاون التي من شأنها تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء

والاستثمارات الخارجية المباشرة. واتفق الجانبان خلال هذا اللقاء على التنظيم المشترك لمعارض ومنشآت أعمال بهدف تحفيز وتعزيز كيانات القطاع الخاص في الدول المنظمة.

الأمين العام يستقبل مفتي أذربيجان والقوقاز

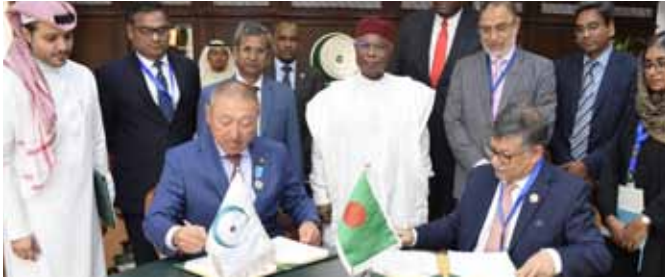


أذربيجان والقوقاز والوفد المرافق له، حيث أشاد سماحته بالتعاون التاريخي بين المنظمة وجمهورية أذربيجان مقدماً الشكر والتقدير لمواقف المنظمة الداعمة للقضايا العادلة لجمهورية أذربيجان خاصة في قضية الاحتلال الأرميني لمناطق ناغورني كاراباخ إبان الفترة السابقة، ونقل سماحته تحيات وتقدير فخامة رئيس أذربيجان السيد إلهام علييف لمعالي الأمين العام.

واتفق الجانبان على مواصلة الجهود من أجل تعزيز التعاون فيما بين جمهورية أذربيجان والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في كافة المجالات والعمل سوياً بما يعزز هوية الأمة الإسلامية وتضامنها، ويدعم التعايش السلمي مع الديانات الأخرى.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، اليوم ٢١ مارس ٢٠٢٣ في مقر الأمانة العامة في جدة، سماحة شيخ الإسلام الله شكر باشازاده، مفتي

حسين طه يستقبل وكيل وزارة الخارجية البنغلاديشي



استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مكتبه في جدة يوم ٦ فبراير الماضي، سعادة السفير مسعود بن مومن، وكيل وزارة خارجية جمهورية بنغلاديش الشعبية. وأكد معالي الأمين العام خلال هذا اللقاء على مكانة بنغلاديش بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مبرزاً دعم المنظمة القوي لحكومة بنغلاديش في سياساتها ومبادراتها المتواصلة التي تهجها من أجل تعزيز التضامن والوحدة الإسلامية.

الأمانة العامة لمنظمة التعاون ممثلًا بالجامعة الإسلامية للتكنولوجيا وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، والتي وقعها على التوالي كل من سعادة الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، السفير عسكر موسينوف وسعادة وكيل وزارة الخارجية، السفير مسعود بن مومن.

وتركزت المناقشات حول العلاقات الثنائية بين المنظمة وجمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى جانب القضايا الأكثر إلحاحاً في جدول أعمال التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة، مع التركيز على وجه الخصوص على قضية فلسطين، والإسلاموفوبيا، وصون حق المرأة في التعليم. ومباشرة بعد هذا اللقاء، حضر معالي الأمين العام مراسم توقيع اتفاقية المقر بين

الأمين العام يستقبل مدير إدارة الشؤون الإسلامية بالخارجية الليبية

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في مكتبه في ٥ فبراير الماضي مدير إدارة الشؤون الإسلامية في وزارة خارجية دولة ليبيا، السيد سيف احمد. وخلال اللقاء، أكد الأمين العام الموقف المبدئي الدائم للمنظمة الداعم لليبيا ووحدة شعبها وسلامة أراضيها.

وانطلاقاً من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ومبادئها وقرارات القمة ومجلس الوزراء، جدد الأمين العام التأكيد على دعم المنظمة لكل المبادرات والجهود التي تسهم في حل الأزمة الليبية سياسياً بما يكفل عودة الأمن والاستقرار في ليبيا ويحفظ سيادتها ووحدة أراضيها ويحقق تطلعات الشعب الليبي.



لقطات



معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل في ٩ إبريل الماضي، بمقر الأمانة العامة بجدة، سعادة السيد عمر جبريل صلاح، المندوب الدائم لغامبيا لدى منظمة التعاون الإسلامي.



معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل في ١٠ إبريل، بمقر الأمانة العامة في جدة، سعادة السفير سيد محمد فؤاد شير، المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية لدى المنظمة.



معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل في ١٤ فبراير الماضي في مكتبه، سعادة داتوك وان زيدي وان عبد الله، الذي قدم أوراق اعتماد مندوبا دائما لماليزيا لدى المنظمة.



معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، يستقبل في ١٦ فبراير الماضي، بمقر الأمانة العامة، السفير محمد علي بوغازي، المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى منظمة التعاون الإسلامي.



استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مكتبه ٧ فبراير ٢٠٢٣، السفير شائع محسن الزنداني، المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى منظمة التعاون الإسلامي.



معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يستقبل بمقر الأمانة العامة، ٨ فبراير الماضي السفير أورازم محمد شارييف، المندوب الدائم لجمهورية تركمانستان لدى منظمة التعاون الإسلامي.

لقطات



استقبل معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام للمنظمة، في ٢٤ يناير الماضي في مكتبه بجدة، سعادة السفير حسن صالح القدم الجنيدي، الذي قدم خطاب اعتماد كمنسوب دائم جديد لجمهورية تشاد لدى المنظمة.



استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ٦ فبراير في مقر الأمانة العامة في جدة سفير جمهورية غينيا بيساو لدى الرياض ومندوبها الدائم لدى المنظمة، سعادة السيد دينو سيدي.



معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل في مكتبه ٨ فبراير ٢٠٢٣، سعادة باسكال غريكوار، سفير مملكة بلجيكا لدى المملكة العربية السعودية.



معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه يستقبل في مكتبه في ٦ فبراير الماضي مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية القطرية، السفير علي المنصوري.



معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل في يوم ١٦ فبراير ٢٠٢٣ السيدة كاثرين قرم كمون، القنصل العام لفرنسا، في مقر الأمانة العامة، حيث قدمت له ورقة التعيين بوصفها مبعوثة خاصة لفرنسا لدى منظمة التعاون الإسلامي.



معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل بمقر الأمانة العامة في ٢١ مارس الماضي سعادة سفيرة الاتحاد السويسري لدى المملكة العربية السعودية السيدة ياسمين شاتيل زواهلين.

التجريد بين زخارف الفن الإسلامي والقط العسيري



أو نباتية، وأنه منذ أن ظهر المسجد أخذ الفن المعماري الإسلامي عموماً، وفن الزخرفة الإسلامية خصوصاً، طريقهما إلى النمو والازدهار، فحين تطلبت العقيدة بيوتاً لممارسة العبادة، سرعان ما أصبحت تلك البيوت مجالاً للفن والابداع.

واعتبرت الباحثتان، أن التزيين الديني في الإسلام يُعبّر عن روحانية مؤكدة جسدها إبداع الفنان المسلم، فهو يربط السكون باللانهائية، ويشكل حلقة وصل بين العالم المادي والعالم المطلق، وذلك من خلال النماذج التزيينية المنسجمة، والألوان البراقة المشرقة، والتي تظهر تقنية متقدمة للتعبير عن الكمال المركزي ووسيلة للوصول إلى الجمال السامي.

ولفتت الدراسة إلى أن المسلمين أبدعوا في بناء وتزيين عماثرهم الدينية والمدنية مثل القصور في العصور الإسلامية التي بدأت في الاستقرار منذ العهد الأموي وما تبعها من العصور، وأن عمارات المسلمين بدأت تظهر للعيان هنا وهناك وأصبح لهذه العماثر شخصية معروفة تختلف من حيث الأسلوب والطراز عن تلك التي وجدوها قائمة في البلاد التي تم لهم فتحها، واستخدمت الكتابات والاشكال الهندسية والنباتية لتكوين الزخارف والنقوش المعمارية والتي أصبحت ميزة تنعم بها العمارة الإسلامية أكثر من غيرها.

وبغیرها، وأشارت إلى أن الفنان المسلم أبدع في إنتاجه الفني مستمداً فكره من روح العقيدة الإسلامية، واخضع كل أشكاله الزخرفية لفلسفة الفكر الإسلامي مما كوّن لنا مصدراً غنياً ورافداً حضارياً يحمل في طياته لغة بصرية وشكلية مغايرة تحمل قيماً فنية وجمالية وتتسم بخصائص تميزها عن غيرها من الفنون.

وأكدت الدراسة أن التجريد يعد من أهم سمات الفن الإسلامي، وهو القاعدة الأساسية التي قام عليها فن التصوير الإسلامي، فجاء التصوير الإسلامي مقيداً بسبب تحريم التشخيص في الإسلام، فأصبح ذو نزعة تجريدية، فهو لا يقوم على المحاكاة من الطبيعة، فاتجه الفنان المسلم إلى خلق عالم من العلاقات التجريدية، فأصبح الفنان المسلم له القدرة على تخليص الصيغ المشتركة بين العناصر والجزيئات.

وبيّنت الدراسة تأكيد الفنون الإسلامية على التجريد لما تضمنيه من الصفة الروحية على الأعمال الفنية والمعمارية التي تضم التصميمات الزخرفية التي تتكون من عناصر متنوعة.

وبحسب د. مسعودة قربان، والباحثة يسرى القحطاني، بجامعة الملك سعود، في دراستهما، فإن العمارة الإسلامية تُعد من أبرز المجالات في الفن الإسلامي التي كانت تزخر بالزخارف الإسلامية المجردة سواء كانت هندسية

القاهرة - حجاج سلامة - (د ب أ): ذكرت دراسة سعودية، أن هناك تشابهاً في المفردات الزخرفية من حيث التجريد بين زخارف الفن الإسلامي وزخارف القط العسيري بمنطقة عسير، وأن القيم الفنية والجمالية للزخارف الإسلامية وزخارف القط العسيري تلتقي في نقاط مشتركة، منها التجريد والتكرار والوحدة والتنوع والايقاع، وأن العقيدة الإسلامية أثرت على الزخارف الشعبية السعودية.

وسعت الدراسة التي أعدتها الدكتورة مسعودة عالم جان قربان، الأكاديمية بجامعة الملك سعود، والباحثة يسرى سعيد القحطاني، بجامعة الملك سعود، وحملت عنوان: «التجريد بين زخارف الفن الإسلامي وزخارف القط العسيري في منطقة عسير.. دراسة مقارنة»، إلى توضيح أوجه التشابه والاختلاف في مفهوم التجريد بين الزخارف الإسلامية وزخارف القط العسيري بمنطقة عسير السعودية، إلى تسليط الضوء على جماليات الزخارف الإسلامية والزخارف الشعبية بمنطقة عسير، وعملت على توضيح أثر الفن الإسلامي على الفنون الشعبية السعودية. وأوضحت الدراسة أن الفن الإسلامي من المصادر التي تتميز بتنوع وثراء المفردات الزخرفية الجمالية، وتفردها بحلول إبداعية لمعالجة المساحات الشكلية لجميع مجالات الفنون الإسلامية من عمارة ونسيج وزجاج ومعادن



وفد «التعاون الإسلامي» زار كابل لدعوتها

إعادة النظر بقراراتها تجاه عمل النساء وتعليم الفتيات

كابل. وبحث الاجتماع مختلف أوجه التعاون الثنائي بين الأمم المتحدة والمنظمة لدعم الشعب الأفغاني. وكانت الأمانة العامة قد أعربت عن قلقها إزاء انتهاك آخر مثير للقلق للحقوق الأساسية للمرأة الأفغانية، حين أعلنت سلطات الأمر الواقع في كابل، في ٤ أبريل الذي تلى الزيارة الرسمية للمبعوث الخاص، أمرا بحظر النساء الأفغانيات من العمل في الأمم المتحدة في البلاد. وعقب هذا الإعلان المثير للقلق، أعربت الأمانة العامة للمنظمة عن قلقها البالغ إزاء ما ورد بشأن هذا الحظر. وسوف يشدد المرسوم الجديد الإجراءات التقييدية المتعاقبة المفروضة على النساء والفتيات، بما في ذلك منعهن من التعليم والوظائف الحكومية والعمل في المنظمات غير الحكومية. وأشارت الأمانة العامة إلى أن قرار الحظر يأتي بنتائج عكسية مع تداعيات محتملة ليس على النساء الأفغانيات فحسب، بل وعلى نحو أشد، على عمليات الأمم المتحدة الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. ودعت الأمانة العامة سلطات الأمر الواقع إلى إعادة النظر في هذا القرار غير المقبول والسماح للأفغان، رجالا ونساء، بالمشاركة في إعادة إعمار بلدهم بعد عقود من الصراع العنيف والضعف الاجتماعي والاقتصادي.

كما التقى طارق علي بخيت بالمولوي حبيب الله اغا وزير التعليم في السلطة القائمة في أفغانستان. وأكد المبعوث الخاص أن اللقاء مع وزير التعليم جاء ضمن أهداف الزيارة نفسها تجاه عمل النساء وتعليم الفتيات. من جانبه، أكد الوزير التزام وزارته وسعيها لتوفير البيئة الآمنة لتعليم الفتيات ومراجعة المناهج التعليمية، مشيرا إلى أهمية دعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للبنية التحتية للتعليم في أفغانستان. وفي إطار زيارته الحالية لأفغانستان، التقى المبعوث الخاص، السفير طارق علي بخيت مع رئيس جمعية الهلال الأحمر الأفغاني المولوي مطيع الحق خالص وذلك في مقر الهلال الأحمر الأفغاني بكابل. وتم خلال الاجتماع بحث أوجه التعاون الثنائي بين المنظمة وجمعية الهلال الأحمر الأفغاني وخاصة الاستعدادات لبدء تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع توزيع السلالم الغذائية في عدد من محافظات أفغانستان بالتنسيق بين مكتب المنظمة في كابل والهلال الأحمر الأفغاني ومركز الملك سلمان للإغاثة. والتقى مبعوث الأمين العام بوفد من بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان برئاسة السيد ماركوس بوتزيل نائب رئيس البعثة، وذلك بمقر مكتب منظمة التعاون الإسلامي في

قام المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أفغانستان، السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بزيارة إلى جمهورية أفغانستان الإسلامية، تهدف إلى دعوة السلطة القائمة هناك بضرورة إعادة النظر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها تجاه عمل النساء وتعليم الفتيات. وفي مستهل شهر مارس الماضي، والتقى السفير بخيت خلال زيارته المولوي عبد السلام حنفي نائب رئيس مجلس وزراء السلطة القائمة في أفغانستان. وبحث اللقاء متابعة تنفيذ البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية بشأن التطورات والأوضاع الإنسانية في أفغانستان والذي عقد في يناير الماضي بمقر المنظمة بجدة. كما التقى المبعوث الخاص خلال هذه الزيارة في مدينة قندهار مع وزير الخارجية في حكومة السلطة القائمة في أفغانستان، السيد مولوي أمير متقي، وذلك بحضور نائب والي قندهار السيد حياة الله مبارك وعدد من المسؤولين في الولاية ووزارة الخارجية. وتم خلال الاجتماع بحث متابعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء الخارجية بشأن أفغانستان واجتماع يناير الماضي، وإيصال رسالة بهذا الشأن.



وفد «التعاون الإسلامي» يزور

مقديشو ويجري مباحثات سياسية وإنسانية

من أقاليم الصومال. من جهته، أشاد السفير بخيت بالجهود الكبيرة التي تبذلها مقديشو لتقديم الخدمات في المناطق المحررة وللمتضررين من آثار الجفاف، مؤكدا التزام المنظمة بمواصلة جهودها الإنسانية والتنمية في البلاد بالتنسيق مع الشركاء الدوليين وخاصة مركز الملك سلمان للإغاثة. والتقى السفير طارق بخيت مع الدكتور علي حاجي آدم وزير الصحة الصومالي والسيدة مريم محمد حسين وزيرة الدولة للصحة. وتم التأكيد أهمية مواصلة المنظمة لجهودها في تعزيز علاقات التعاون الثنائي مع الصومال وخاصة الصحة في الصومال وحشد المزيد من الدعم للقطاع الصحي في الصومال. من جهة أخرى، أكد مندوب صندوق التضامن الإسلامي مواصلة جهوده الحثيثة لدعم برامج ومشاريع وزارة الصحة الصومالية. والتقى الوفد بمفوض هيئة إدارة الكوارث في الصومال محمود معلم عبد الله وكبار مساعديه، وذلك بمقر الهيئة في مقديشو. واستمع الوفد لشرح وافي من مفوض ادارة الهيئة حول الأوضاع الإنسانية في البلاد والجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الصومالية لمعالجة الأوضاع الإنسانية وبخاصة آثار الجفاف الذي ضرب عددا من أقاليم الصومال.

السياسية والانسانية في المنظمة، مؤكدا كذلك احترام سيادة واستقلال ووحدة الصومال وسلامة أراضيه، وأشار إلى التزام المنظمة بالوقوف الى جانب الشعب الصومالي ومواصلة تقديم الدعم لحكومة الصومال لمساعدتها لمواجهة جميع التحديات الماثلة مشيدا بجهود الصومال في محاربة الارهاب وتحقيق الاستقرار والتنمية. من جهة اخرى، أكد الامين العام المساعد للشؤون الانسانية السفير طارق علي بخيت التزام المنظمة بمواصلة جهودها في تعزيز علاقات التعاون الثنائي مع الصومال وخاصة تنفيذ العديد من المشاريع الانسانية والتنمية عبر مكتب المنظمة بمقديشو بالتنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. من جانبه، شكر الوزير الوفد، مشيدا بجهود المنظمة المتواصلة ومنذ عقود للصومال لاسيما في الجانب السياسي والإنساني بهدف تحقيق الاستقرار ومحاربة الارهاب وتقديم الدعم الإنساني والتنمية. كما التقى الوفد بوزير الداخلية والشؤون الفيدرالية السيد أحمد معلم فتحي وكبار مساعديه. وقدم الوزير شرحا وافيا للأوضاع الانسانية والأمنية في البلاد والجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الصومالية لمكافحة الإرهاب وبناء السلام وإعادة الاستقرار للمناطق المحررة وتحسين الأوضاع الإنسانية، وخاصة في ضوء آثار الجفاف الذي ضرب عددا

استقبل دولة رئيس الوزراء الصومالي، السيد حمزة عبيدي بري وفد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الذي يقوم بزيارة رسمية للصومال. وتسلم رئيس الوزراء رسالة خطية من معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه تتعلق بالتزام المنظمة بدعم جهود الصومال في تحقيق الامن والاستقرار والتنمية. وخلال اللقاء، نقل الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السفير يوسف الضبيعي تحيات معالي الأمين إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزراء مؤكدا مواصلة المنظمة لجهودها في دعم الصومال لمواجهة مختلف التحديات. من جانبه، استعرض دولة رئيس الوزراء جهود الحكومة الصومالية لمكافحة الارهاب وبناء مؤسسات الدولة وبرامجها ومشاريعها لتحقيق الاستقرار والتنمية وأشاد بالتزام المنظمة بدعم الصومال في هذه المرحلة الهامة من تاريخه. كما التقى الوفد، بمعالي وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الصومال الفيدرالية السيد أبشر عمر جامع هورسي، وذلك بمكتبه في مقر وزارة الخارجية الصومالية في العاصمة مقديشو، في ٢٦ فبراير الماضي. وأكد الضبيعي الأهمية القصوى التي يحظى بها الصومال في الاجندة

المجتمعات المسلمة والإسلاموفوبيا على رأس أجندة المنظمة بالدورة ٥٢ لمجلس حقوق الإنسان



للأمم المتحدة رقم: 76/254. وجدد الجانبان التأكيد على رغبتهما في تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان. على صعيد آخر، التقى حسين إبراهيم طه، المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار)، السيد نيكيل سيث، وذلك على هامش مشاركة الأمين العام في أعمال الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان. واستكشف الجانبان السبل والوسائل الرامية إلى تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

كما عقد معالي الأمين العام على هامش الدورة نفسها، اجتماعاً مع رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيدة ميريانا سبولجاريش إيجر، وذلك في مقر اللجنة الدولية في جنيف. وتبادل الجانبان وجهات النظر حول سبل ووسائل معالجة الأزمات الإنسانية التي تتكشف معالمها حالياً في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما بحث الجانبان بشكل خاص آخر التطورات في فلسطين والوضع في أفغانستان ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. كما شدد الجانبان على الحاجة إلى تكثيف التعاون الثنائي لتعزيز القانون والمبادئ الإنسانية الدولية.

والتقى معالي السيد حسين إبراهيم طه، بالسيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، في مقرها بجنيف، على هامش الدورة، وناقش الجانبان ضرورة توجيه الهجرة لخدمة التنمية المستدامة، والتصدي للصور النمطية السلبية عن مهاجرين وتنفيذ حلول دائمة من خلال الربط بين الأعمال الإنسانية والإنمائية والسلام. واتفقا على تعزيز التعاون في المجالات الرئيسية، بما في ذلك المشاورات والحوار الاستراتيجي والتنسيق.

ووجه الأمين العام دعوة إلى المجتمع الدولي من أجل تحمل مسؤولياته في مواجهة الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان حماية الشعب الفلسطيني ووضع حد لما يتعرض له من انتهاكات. وتطرق الأمين العام للمستجدات المتعلقة بأفغانستان، وقضية جامو وكشمير، وأوضاع أقلية الروهينغا المسلمة، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي والديني في الأراضي المحررة في أذربيجان. من ناحية ثانية، التقى معالي السيد حسين إبراهيم طه، في الأول من مارس الماضي، بالسيد فولكر تورك، المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك على هامش الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان، ورحب الأمين العام بنهج السيد تورك الشامل تجاه حقوق الإنسان، مؤكداً أن المنظمة تركز عملها لحد كبير من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن مواثيقها وآلياتها في هذا المجال تتوافق مع المعايير الدولية.

وأعرب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن تقديره للدور الذي تضطلع به المنظمة في مجال حقوق الإنسان، مؤكداً أهمية تخليد المجتمع الدولي للذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان خلال عام 2023. وتباحث الطرفان حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الوضع في فلسطين وأفغانستان وقضايا الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة. واتفقا على ضرورة أن يتصدى المجتمع الدولي بحزم لظاهرة الإسلاموفوبيا، وشددوا على أهمية الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الإسلاموفوبيا، يوم الخامس عشر من مارس، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة

حضر معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، الذي ترأس وفد المنظمة إلى الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حفل افتتاح الدورة في قصر الأمم في جنيف، في 27 فبراير الماضي. وعقد الأمين العام في مقر البعثة الدائمة للمنظمة، على هامش الدورة، اجتماعاً مع مجموعة الممثلين الدائمين لدول المنظمة الأعضاء. وأعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به المجموعة في الدفاع عن مواقف المنظمة وتنفيذ قرارات ومقررات مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية. واستعرض القضايا الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المنظمة والجهود التي تبذلها في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والجنسيات والمجتمعات المسلمة.

ورحب الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في المنظمة بالتشاور مع الأمين العام، معربين عن تقديرهم لدور المنظمة ومنجزاتها. وتبادل المشاركون وجهات النظر حيال القضايا المدرجة على جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان وأكدوا ضرورة إقامة تنسيق أوثق في سبيل الدفاع عن مواقف منظمة التعاون الإسلامي.

وفي غضون ذلك، أكد الأمين العام في كلمته في الجزء الرفيع المستوى من الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المنعقد في جنيف، التزام المنظمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام كرامته. وشدد على أن تدنيس المصحف الشريف عمل مقبوت يجب إدانته من الجميع، مشدداً على أن من واجب الدول مكافحة الإسلاموفوبيا.

“التعاون الإسلامي” والأمم المتحدة تبحثان إمكانية عقد مؤتمر مشترك للارتقاء بمستوى تعليم لاجئي الروهينغيا



واقع الحياة وتجنب “ضياح جيل” وتمكين الروهينغيا من أن يصبحوا قادة ومساهمين عند عودتهم إلى ميانمار. وأكدت المبعوثة الخاصة أن الوضعية الحالية لا تُطاق وغير قابلة للاستمرار، داعية إلى زيادة طابع الاستعجال وزيادة تقاسم المسؤوليات، معترفةً بسخاء بنغلاديش الهائل في تحملها على نحو غير متناسب للمسؤولية الأكبر. وفي حين أن الصراع وعدم الاستقرار يجعلان من تحقيق ظروف العودة الآمنة والطوعية أمراً صعباً، إلا أن هناك مجالات واضحة الآن يمكن إحراز تقدم ملموس فيها. وفي هذا الصدد، أعرب الأمين العام المساعد عن تقديره لأفكار المبعوثة الخاصة ومبادراتها الرامية إلى تحسين أوضاع لاجئي الروهينغيا، مشيراً إلى أنه سيتم إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء حول هذا الموضوع. وجدد الجانبان التزامهما بمواصلة تعاونهما البناء في قضية الروهينغيا. وعقد وفد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي اجتماعات مع عدد من المسؤولين الكمبوديين ومفتي كمبوديا وممثلي المجتمع المسلم. كما زار الوفد مساجد في العاصمة بنوم بنه وتفاعل مع أفراد المجتمع المسلم.

قضية الروهينغيا ظلت بنداً ثابتاً على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي وتحظى بدعم كامل من دولها الأعضاء، كما أطلعها على حيثيات القضية التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية، نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي. وسلطت المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة، من جانبها، الضوء على أنه رغم مرور أكثر من خمس سنوات على النزوح الجماعي القسري للروهينغيا من ولاية راخين، فإنهم ما زالوا يكابدون محناً قاسية، ومن ذلك الإعلان الأخير عن تخفيض الحصص التموينية الخاصة بهم جراء النقص الحاد في التمويلات في ظل الأزمات العالمية المتزايدة. وأكدت المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة أن العنف والخوف المستمر من مستقبل غامض جراء عدم إحراز تقدم في معالجة الأسباب الجذرية للإقصاء والتمييز قد دفع لاجئي الروهينغيا إلى القيام برحلات بحرية خطيرة، وكان العام الماضي من أشدها خطورة. وسلطت الضوء على المقابلات التي أجريت مع الأمهات والشابات والشباب الناجين في القوارب التي تم إنقاذها، وكلها أشارت إلى رسالة واحدة مفادها أنهم يريدون مستقبلاً وتعليماً. وفي هذا السياق، شددت على التعليم باعتباره أداة قوية لتغيير

قامت المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى ميانمار، السيدة نولين هايزر، بزيارة لمقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة، حيث استقبلها سعادة السيد يوسف الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وذلك لبحث مقترح المبعوثة الخاصة بإمكانية عقد مؤتمر دولي بالشراكة بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بهدف إنشاء وتعزيز مسارات عملية وطويلة الأمد من أجل الارتقاء بمستوى التعليم، سواء بالنسبة للاجئين الروهينغيا أو المجتمعات التي تستضيفهم، ودعم الدعوات للحصول على دعم دولي عاجل. وأعرب الأمين العام المساعد عن تقديره للنهج العملي للمبعوثة الخاصة للأمم المتحدة في وقت تشدد فيه الحاجة إلى إيجاد حلول ملموسة، مؤكداً لها كامل تعاون الأمانة العامة للمنظمة ودعمها. وجدد التأكيد على دعم المنظمة الراسخ للروهينغيا، ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل المزيد من المسؤولية لضمان حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في المواطنة الكاملة، وتهيئة الظروف المواتية لعودتهم الطوعية والأمنة والكرامة، معرباً عن بالغ قلقه إزاء تدهور الوضع الأمني وحقوق الإنسان والوضع الإنساني في ميانمار وتداعياته السلبية بالنسبة للروهينغيا. وشدد الأمين العام المساعد، للمبعوثة الخاصة على أن

وفد "التعاون الإسلامي" يحضر حفل الإفطار الرمضاني السابع في كمبوديا

أمام حشد يزيد عن 6000 شخص جاؤوا من مناطق مختلفة من كمبوديا ومن البلدان المجاورة، على أن حكومته دأبت على تعزيز حرية الدين والوثام الديني في كمبوديا من خلال تسهيل جميع الممارسات الدينية، ومعارضة العنصرية على نحو حازم. وأكد كذلك على أن الانسجام الديني لا غنى عنه لبناء وضمان السلام والتنمية.

كما دعا رئيس الوزراء المجلس الإسلامي الأعلى في كمبوديا إلى تعزيز وتوسيع التعاون الوطني والدولي لتعبئة المساعدات الفنية والمالية للمساهمة في تحسين معيشة المجتمع المسلم من خلال تنمية رأس المال البشري.

مدير المجتمعات والجماعات المسلمة في إدارة الشؤون السياسية، على أن هذه الفعالية هي شاهد على احترام كمبوديا الراسخ للتنوع والتعايش السلمي والتسامح بين جميع المجتمعات ودليل على التقدير الكبير الذي تكنه حكومة كمبوديا للمجتمع المسلم. وأشار إلى أن تعزيز الحكومة الكمبودية للاندماج السلمي والتعايش والوثام بين مختلف المجتمعات هو مصدر إلهام تحتذي به الدول الأخرى.

كما أعرب الأمين العام عن تقديره للتفاعل البناء القائم بين المنظمة وكمبوديا، وعبر عن التزامه بتعزيز العلاقات الوثيقة والودية والتعاون في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد رئيس الوزراء، هون سين، في كلمته التي ألقاها

حضر وفد من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حفل الإفطار الرمضاني السنوي الذي أقامه دولة رئيس وزراء مملكة كمبوديا، هون سين، في 27 مارس الماضي، في العاصمة الكمبودية بنوم بنه. وكان حفل الإفطار الرمضاني السابع حدثاً مهماً حضره كبار الشخصيات من دول المنطقة، بما في ذلك رئيس وزراء ماليزيا ونائب رئيس إندونيسيا السابق وأعضاء السلك الدبلوماسي.

وفي هذه المناسبة، أعرب معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، عن فائق تقديره للقيادة في كمبوديا، بما في ذلك رئيس الوزراء هون سين، لاستضافة هذا الحدث السنوي. وأكد الأمين العام، في كلمة ألقاها نيابة عن معاليه، السيد الحبيب بوران،

المنظمة تدين أعمال العنف ضد المسلمين في ولايات بالهند

من مارس الماضي. ودعا الأمين العام للمنظمة الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية والمجتمع الإنساني العالمي لإنقاذ ضحايا حريق الروهينغا وتقديم الدعم اللازم لهم. كما أعرب عن تقديره لحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية لجهودها المستمرة لتحسين أوضاع اللاجئين الروهينغا. وكرر السيد حسين طه التزام المنظمة بالوقوف دائماً مع لاجئي الروهينغا وحشد كل عون لمساعدتهم على استعادة سلامتهم وكرامتهم.

في الهند. ودعت الأمانة العامة السلطات الهندية إلى اتخاذ إجراءات حازمة ضد المحرضين على مثل هذه الأعمال ومركبها وضمان سلامة وأمن وحقوق وكرامة المسلمين في البلاد. على صعيد آخر، أعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، عن عميق تعاطفه وتضامنه مع لاجئي الروهينغا في بنغلاديش بعد حريق هائل نشب في بعض المخيمات في كوكس بازار وترك العديد من اللاجئين بلا مأوى في الخامس

تأبعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بقلق بالغ أعمال العنف والتخريب التي استهدفت المسلمين في عدة ولايات في الهند خلال طقوس رام نافامي، بما في ذلك حرق مدرسة دينية ومكتبها على يد أحد الغوغاء من المتطرفين الهندوس في بيهار شريف في 31 مارس الماضي.

ودانت الأمانة العامة للمنظمة أعمال العنف والتخريب الاستفزازية، والتي تعد مظهراً حياً لتصاعد الإسلاموفوبيا والاستهداف المنهج ضد المسلمين



الزلازل سرق الفرحة من قلوب الأتراك بقدوم رمضان



وفي أسوأ تعلق أسلي زوجة أكرم على هذا الوضع المؤلم، فتقول ”سنفتقد بالتأكيد الاحتفاليات الدينية والثقافية هذا العام“.

وتتذكر أسلي البهجة التي كانت تتناوب السكان، عندما يقوم المسحراتية الذين يرتدون الأزياء العثمانية، بالمرور وسط الأحياء وهم يدقون الطبول، لإيقاظ السكان لتناول السحور. وعندما ينطلق صوت أذان المغرب ومدفع الإفطار التقليدي، كان من المعتاد أن تتجمع أسر في مختلف الأحياء، لتناول طعام الإفطار بشكل جماعي. ولكن هذا العام لا يزال ذلك الإقليم يتعرض لهزات أرضية، كانت قوة آخرها تبلغ 3ر5 درجة على مقياس ريختر، وحثت هيئة الشؤون الدينية التركية ”ديانت“، السكان على التبرع لمساعدة 11 مدينة ضربها الزلزال.

وتدقق متطوعون من مختلف أنحاء تركيا على المنطقة، لدعم جهود الإغاثة، ومن بينها منظمة ”أيز ديرنييه“ الخيرية من محافظة إسكيشير، التي تبعد عن المنطقة المنكوبة بمسافة 990 كيلومترا من جهة الغرب.

فإن أول وجبة في شهر رمضان لهذا العام، سادها جو من التجهّم، حيث انشغل الكثيرون بالتفكير في ظروف حياتهم الجديدة.

ويشير عن هذه الحالة أكرم بقوله، ”لم أكن أتخيل على الإطلاق، أن نستقبل رمضان بهذا الوضع، وبقلوب أثقلها الحزن. وكنت أتمنى أن تشاركنا شقيقتي وأبنائنا في تناول الإفطار في أول يوم من الشهر الكريم“. ولم يستطع أكرم أن يمنع دموعه من الانهمار، بعد أن تذكر العديد ممن فقدهم، من أصدقائه وزبائنه في محل الحلاقة الذي صار مغلقا الآن.

توفت شقيقة أكرم وأبنائها الأربعة في الزلزال، وهو يقوم بزيارة قبورهم كل يوم، حيث يروي الزهور وينظف شواهد المقبرة، بعد أن وضع عليها وشاح شقيقته ولعب أطفالها. وفي مكان آخر تتجه بعض الأسر بما فيها أسرة أكرم، لمشاهدة ذبح مجموعة من الخراف والماشية، لإمداد الفقراء باللحوم ترحما على موتاهم.

وفي الظروف العادية، اعتادت آديمان في إقليم الأناضول، أن تستعد لاستقبال شهر رمضان في وقت مبكر، وسط جو احتفالي يعم الجميع.

آديمان - إيرجين هافا - (د ب أ):

تتجمع أسرة كابلان، وهو اسم تركي يعني النمر، حول طاولة مستديرة، معدة على أرضية الخيمة التي يقيمون بداخلها، لتناول أول وجبة إفطار في شهر رمضان لهذا العام، بمدينة آديمان التركية، بينما يأتي صوت أذان المغرب من بعيد. ويوزع رب الأسرة أكرم أرغفة الخبز، بينما تصب الأم أسلي الماء في أكواب وتقدمها لطفليها، ويخيم الصمت على الخيمة باستثناء أصوات خافتة تلهج بالدعاء بالرحمة، لأولئك الذين فقدوهم في الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا الشهر الماضي.

وأدى الزلزال إلى مقتل عشرات الآلاف، من سكان مدينة آديمان وحدها، والكائنة في جنوب شرقي تركيا، بينما أصبح كثيرون بلا مأوى.

وبعد مرور 6 أسابيع على الكارثة، لا تزال هذه المدينة التي كان يبلغ عدد سكانها 310 آلاف نسمة غارقة في الحزن، وغادرها كثير من الأفراد، بينما لا يزال الذين بقوا فيها يعانون من مصاعب جديدة، حيث يقيمون في ملاجئ مؤقتة، وهم يستقبلون شهر رمضان المبارك.

وفي مشهد يتناقض إلى حد كبير مع البهجة المعتادة، المصاحبة لتناول الإفطار في تجمعات يسودها الألفة،



الأمين العام يزور المناطق المتضررة في تركيا بعد الزلزال المدمر

كما أطلع معاليه وزير الخارجية التركي على قيام الأمانة العامة بتوجيه نداء عاجل للدول الأعضاء والمؤسسات الإنسانية التابعة للمنظمة وكذا للشركاء الدوليين بغية حثهم على التحرك بسرعة وتقديم الدعم الإنساني اللازم لضحايا الزلزال المدمر. وفي هذا الإطار، طلب الأمين العام من صندوق التضامن الإسلامي القيام بما يلزم من أجل إغاثة المنكوبين جراء هذه الكارثة.

كما أشاد معالي الأمين العام بجهود السلطات التركية وفرق الإنقاذ التي تحركت بسرعة وفاعلية لمواجهة التداعيات الكارثية للزلزال وتوفير سبل الدعم للمتضررين وإنقاذ المصابين العالقين تحت البنايات المهدمة. من جانبه، شكر وزير خارجية تركيا الأمين العام على هذه المكاملة وعلى ما أبداه من تضامن مع الشعب التركي، كما ثمن النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام، وشكر كافة الدول والجهات التي قدمت ولا تزال تقدم الدعم المعنوي والمادي.

من جهة ثانية، توجه الأمين العام، خلال إقامته في أنقرة، إلى المركز الرئيس لإدارة الكوارث والطوارئ (أفاد)، من أجل الاطلاع على الجهود المركزية التي تبذلها الإدارة في سبيل احتواء أزمة الزلزال.

لأمين العام على مبادرته بالقيام بزيارة للجمهورية التركية وتضامنه مع المناطق التي ضربها الزلزال، كما شكر السيد تشاويش أوغلو من خلال المنظمة، الدول الأعضاء التي ساهمت في حملات الإنقاذ ولا تزال تساهم في عملية توفير الملائات لمن تقطعت بهم السبل. وأكد الوزير ثقته في المنظمة، ومواصلة التعاون والتنسيق معها في سبيل الخروج من هذه الأزمة. وتناول اللقاء، جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فيها القضية الفلسطينية، وظاهرة الإسلاموفوبيا، والمجتمعات المسلمة المقيمة في الدول غير الأعضاء.

وكان الأمين العام قد أجرى في 8 فبراير الماضي، مكاملة هاتفية مع السيد شاويش أوغلو وذلك على إثر الزلزال المدمر الذي خلف وراءه حصيلة ثقيلة من القتلى والجرحى ودمارا كبيرا في البنايات السكنية والمرافق العامة والبنية التحتية الرئيسية.

وخلال هذه المكاملة، قدم معالي الأمين العام تعازيه الحارة، باسم الأمانة العامة للمنظمة والدول الأعضاء، لشعب وحكومة تركيا معربا عن تعاطفه مع ضحايا هذه الكارثة المؤلمة ومتمينا الشفاء العاجل للمصابين والنجدة السريعة للعالقين تحت أنقاض البنايات المتضررة من شدة قوة وعنف الزلزال.

قام معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، بزيارة إلى الجمهورية التركية للاطلاع على آثار الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد، والتقى خلالها بمعالي وزير الخارجية بالجمهورية التركية، السيد مولود تشاويش أوغلو، في مكتبه في العاصمة التركية أنقرة، 23 فبراير الماضي.

وأثنى الأمين العام في بداية اللقاء على الحكومة التركية لجهودها في احتواء الأزمة معزيا إياها بضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد.

وتناول معالي الأمين العام في اللقاء، نتائج جولته التي أجراها في المناطق المنكوبة، مؤكدا فداحة الكارثة من خلال المشاهدات التي قام بها بشكل شخصي على رأس وفد الأمانة العامة للمنظمة إلى مدينة غازي عنتاب، مشددا، في الوقت نفسه، على النشاء على الجهود الكبيرة والمقدرة التي بذلتها الحكومة التركية في معالجتها للكارثة، وجدد تضامنه مع الجمهورية التركية في محنتها. كما جدد الأمين العام، من هذا المنبر، نداءه للدول الأعضاء لمواصلة الدعم لجهود احتواء الأزمة، وانتهاز الأمين العام كذلك الفرصة لتكرار شكره وعرفانه لما قدمته الدول الأعضاء في سياق هذه الأزمة.

بدوره، أعرب الوزير التركي عن تقديره وشكره



حسين طه يقف على أضرار الكارثة التركية

رأس الحدث، والاستماع مباشرة من المسؤولين عن حجم الكارثة من أجل إيصال المشاهدات للدول الأعضاء والمنظمات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

واستكمل الأمين العام جولته لليوم الأول، لتشمل مخيمات المتضررين الذين شردتهم الزلازل في مدينة نورداغي، واطلع على الجهود الحثيثة التي يتم بذلها لاحتواء تلك الأعداد الكبيرة وإيوائها وتوفير سبل الدعم لها.

والتقى السيد حسين إبراهيم طه كذلك بمسؤولين اقتصاديين أترك رفيعي المستوى، وذلك للاطلاع على الخسائر الوخيمة التي أحدثها الزلزال وتوابعه والدمار الذي أصاب أحد عشرة مدينة في جنوب ووسط تركيا، حيث التقى بمعالي وزير الخزانة والمالية، السيد نور الدين نباتي، في مكتبه في أنقرة. وأعرب الوزير التركي عن تقديره وشكره للمنظمة لمبادرتها بزيارة الجمهورية التركية وتضامنها مع المناطق التي ضربها الزلزال، كما استعرض الخسائر المادية التي أحدثتها الكارثة. كما التقى الأمين العام بمعالي رئيس رئاسة الاستراتيجية والميزانية التركي، السيد إبراهيم شانيل.

الداخلية التركية، سعادة السيد مهمت إيرسوي، وحاكم غازي عنتاب، سعادة السيد داوود غول، وعمدة المدينة، سعادة السيدة فاطمة شاهين، بالإضافة إلى رئيس مجلس غرفة صناعة وتجارة غازي عنتاب، سعادة السيد عدنان أنفيرد، وعدد من مسؤولي الغرفة. واستمع معاليه خلال الجولة لشرح مطول عن التداعيات الكارثية للزلزال الذي يعتبر الأقوى الذي تشهده تركيا في العصر الحديث، حيث أفاد الجانب التركي بأن المنطقة المنكوبة تعرضت لثلاثة زلازل قوية ومتتالية على مدى 15 يوماً، تضرر خلالها ما يقارب الـ ١٣ مليون شخص، وخلفت خسائر بمليارات الدولارات، وغيّرت من الشكل الجغرافي للبلاد.

وتقدم الجانب التركي بالشكر والعرفان للدول الأعضاء في المنظمة لسرعة الاستجابة التي بادرت بها لحظة وقوع الزلزال، مشدداً على أن هناك حاجة ماسة لمئات الآلاف من الخيم وحاولات المساعدات لسد النقص في الاحتياجات الإنسانية في المناطق المنكوبة، خاصة وأن الحدث كان قبل حلول شهر رمضان المبارك في هذا الظرف الصعب الذي يعيشه عدد هائل من العائلات من دون مأوى أو إعانة. وأكد معاليه أن زيارته تأتي من أجل الوقوف على

بعد حدوث الزلزال المدمر في الجمهورية التركية وسوريا مباشرة، وجه معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، نداءً عاجلاً إلى الدول الأعضاء في المنظمة والمؤسسات الإنسانية التابعة لها والشركاء الدوليين لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة لدعم ضحايا الزلزال المدمر الذي خلف أعداداً كبيرة من القتلى في كل من تركيا وسوريا يوم الإثنين 6 فبراير الماضي.

وكان الأمين العام قد تمنى أن يساعد حس التضامن، الذي يميز على الدوام الدول الأعضاء في المنظمة والأجهزة ذات الصلة، بالإضافة إلى المجتمع الدولي على نطاق واسع، كلاً من الجمهورية التركية وسوريا في مواجهة الوضع الإنساني العاجل الحالي وضمان إعادة بناء المنازل والبنيات التحتية المدمرة.

وكان السيد حسين طه قد بدأ جولته الميدانية في ٢٢ فبراير الماضي، وذلك في خضم زيارته إلى الجمهورية التركية، للاطلاع على تداعيات الزلزال المدمر الذي ضرب 11 مدينة في مناطق مختلفة من البلاد.

واستهل الأمين العام زيارته بجولة شملت مقاطعة غازي عنتاب، حيث التقى في مقر هيئة إدارة الكوارث والطوارئ، التركية (أفاد) بكل من وكيل وزارة



”التعاون الإسلامي“ تشارك في منتدى الرياض الإنساني

لأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وناقش الجانبان جوانب التعاون المشترك بين المنظمة ومكتب الممثل الخاص. وأشار السفير طارق إلى الاهتمام الخاص الذي توليه المنظمة لقضايا المرأة، وخاصة أهمية حمايتها من جميع أنواع العنف، بما يتماشى مع قرارات المنظمة، سواء على مستوى القمة أو مجلس وزراء الخارجية، والتي توجت بإنشاء منظمة تنمية المرأة وشدد في هذا الصدد على أهمية التنسيق بين مكتب الممثلة الخاصة ومنظمة تنمية المرأة لاستكشاف مختلف جوانب التعاون

كما أجرى السفير طارق علي بخيت، لقاء مع السيد مايكل كولر، نائب مدير عام المساعدات الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوروبية. وتم بحث العلاقات الثنائية بين إدارة الشؤون الإنسانية ونظيرتها في المفوضية الأوروبية، بالإضافة للعديد من الموضوعات الإنسانية لاسيما سبل دعم العمل الإنساني والتنموي في الدول الأعضاء المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية. وصدر في ختام اللقاء بيان صحفي مشترك أكد أهمية إرساء أسس الحوار والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التفاهم المتبادل بين الجانبين لمواجهة الازمات الإنسانية المختلفة.

من جانبه أكد غراندي على الدور المحوري للمنظمة في مساعدة اللاجئين في الدول الأعضاء باعتبار أن بعض دولها الأعضاء من أكبر المانحين في العالم، كما تحتضن بعض دولها أعدادا كبيرة من اللاجئين والنازحين. واتفق الجانبان على المضي قدما في تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في خطة العمل للفترة 2022-2025 الموقعة حديثا بين الطرفين خاصة في القضايا ذات الاهتمام المشترك في الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد وأفغانستان والصومال والأقلية المسلمة للروهينغيا.

في غضون ذلك، التقى السفير طارق علي بخيت بالسيد عثمان البلبيسي المدير الاقليمي لمنظمة الهجرة الدولية، وتم خلال اللقاء التأكيد على أهمية العلاقات الثنائية المتميزة بين الجانبين وذلك في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في عام 2003 والتي ينوي الطرفان تجديدها قريبا.

ونوه السفير طارق بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة ومنظمة الهجرة الدولية لتوقيع خطة عمل بين الإدارة الإنسانية للمنظمة والمكتب الإقليمي لمنظمة الهجرة بهدف تطوير التعاون الثنائي بما يخدم الاهداف المشتركة للمنظمتين.

وعلى هامش منتدى الرياض كذلك، التقى السفير طارق بخيت، بسعادة السيدة باميلا بارتون، الممثلة الخاصة

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في منتدى الرياض الإنساني الدولي الثالث في 20 فبراير الماضي، وذلك بوفد رفيع ترأسه معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، وضم السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية.

وخلال المشاركة، التقى السيد حسين إبراهيم طه، السيد فيليبو غراندي المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتم خلال اللقاء التأكيد على أهمية العلاقات الثنائية التاريخية بين المنظمة والمفوضية السامية.

وتبادل الجانبان وجهات النظر حول أوضاع اللاجئين والنازحين في العالم الإسلامي لاسيما الذين يعيشون أوضاعا إنسانية كارثية جراء موجات الجفاف والزلازل والفيضانات والنزاعات المسلحة.

وأكد الأمين العام للمنظمة أهمية التحرك بسرعة كبيرة لتفادي انتشار الأزمات الإنسانية والحد من آثار الكوارث الطبيعية وتعزيز إجراءات بناء السلام لضمان العودة الطوعية الآمنة للمهجرين إلى أوطانهم لاسيما الأطفال والنساء والشيوخ، مشيرا إلى أن المنظمة تشاطر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والعديد من الشركاء الإنسانيين القلق بشأن حجم الاستجابة الإنسانية التي تحتاج للمزيد من الدعم مع تزايد الازمات الإنسانية.



المنظمة تعقد اجتماعات مع شركائها الدوليين في المجالات الإنسانية

والمعارف بشأن المساعدة الإنسانية في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وبناء القدرات بما يمكن من الاستعداد والاستجابة على نحو أفضل للكوارث وإدارة المخاطر.

كما تنص المذكرة على استكشاف الفرص التي تتيح التعاون الثنائي لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، وتعزيز التنسيق وتنفيذ أنشطة مشتركة في المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية بهدف زيادة كفاءة عمليات إيصال المساعدة الإنسانية وزيادة فعاليتها، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطة للدعوة المشتركة بشأن القضايا الإنسانية المشتركة. ودعم العمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ من خلال مبادرات مشتركة تهدف إلى تعزيز النظام الدولي لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتطوير السياسات الإنسانية.

وفي غضون ذلك، التقى السفير بخيت، السيد فيليب لازاريني وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وأعرب السفير طارق خلال الاجتماع عن تقدير ودعم المنظمة العميق للأونروا لعملها المستمر ومسؤوليتها عن توفير الحماية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، مشيراً إلى القرارات الصادرة عن القمم الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية والتي تحث الدول الأعضاء في المنظمة على دعم ميزانية الأونروا.

تشمل المشاورات المشتركة والحوار الاستراتيجي، وتبادل المعلومات، والمشاركة في الاستجابة للكوارث، والتدريب والدعم التشغيلي. كما جدد الجانبان التزامهما بتعزيز التعاون في مجال المساعدة الإنسانية والتمسك بالمبادئ الإنسانية.

وبموجب مذكرة تفاهم التي تم توقيعها في عام 2015، اتفقت لأمانة العامة للمنظمة، المفوضية الأوروبية، على تبادل وجهات النظر بشكل منتظم، وإرساء أسس الحوار والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التفاهم المتبادل.

وأكدت إدارة الشؤون الإنسانية بالمنظمة والمديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية عزمهما على تعزيز التعاون في مجال العمل الإنساني والإغاثي، وفقاً لمهام كل منهما وللأطر القانونية المعمول بها.

ووفق المذكرة تلتزم المؤسسات الإنسانية باستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعميق الحوار بينهما وتعزيز تعاونهما في مجالات السياسات الإنسانية الرئيسية والعمليات الإنسانية في أفغانستان ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي وأزمة الروهينجا والشرق الأوسط. كما تعترف المديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية القيام بتوفير حيزٍ للمشاورات المنتظمة بهدف تبادل الخبرات

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي سلسلة من الاجتماعات الجانبية على هامش منتدى الرياض الإنساني الدولي في 20 و21 فبراير الماضي، حيث التقى الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية السفير طارق علي بخيت ووفد الأمانة العامة للمنظمة مع سعادة السيد أندرو ميتشل، وزير الدولة البريطاني في وزارة الخارجية والتنمية البريطانية والمسؤول عن ملف أفريقيا. وتبادل الطرفان وجهات النظر حول القضايا الإنسانية الرئيسية، وكذلك سبل ووسائل تعزيز العلاقات الثنائية بين المنظمة والمملكة المتحدة على أساس مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في عام 2012 والتي تغطي التعاون في العديد من المجالات بما في ذلك تعزيز السلام والحوار بين الأديان والثقافات والتعاون بشأن المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. وأكد الاجتماع ضرورة التنسيق لتلبية الاحتياجات الإنسانية وبخاصة في الدول الأعضاء في المنظمة مثل أفغانستان ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة بحيرة تشاد.

والتقى الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية كذلك مع نائب مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) السيد لاري ساكس. وبحث الجانبان وجهات النظر حول كيفية تعزيز شراكتهما الثنائية في إطار مذكرة التفاهم والتعاون الموقعة بينهما والتي

الأمين العام يعزي بضحايا أزمات إنسانية في اليمن وباكستان



كما عبر الأمين العام عن تعاطفه مع أهالي الضحايا سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة وأن يسكنهم فسيح جناته ويلهم أهاليهم الصبر والسلوان، وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

كما تقدم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه بأصدق تعازيه ومواساته إلى جمهورية اليمن قيادة وشعبا، وذلك في عشرات الضحايا الذين قضوا نتيجة التدافع الذي حصل في صنعاء يوم 20 إبريل الماضي والذي أدى إلى سقوط قتلى وجرحى.

بحياة العديد من الأشخاص، وأسفرت عن دمار هائل في البنية التحتية، وشردت الكثيرين، وتركهم من دون مأوى في كل من الجمهورية الباكستانية الإسلامية، والجمهورية اليمنية.

وأعرب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، عن صادق تعازيه لحكومة وشعب باكستان على إثر وفاة عدد كبير من الضحايا والمصابين، جراء انفجار حافلة كانت تقلهم بعد اصطدامها بعمود وسقوطها من الجسر الذي كانت تعبره في إقليم بلوشستان في باكستان اليوم 29 يناير الماضي.

سجل العام المنصرم قفزة كبيرة وقياسية في أعداد الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من منازلهم في جميع أنحاء العالم، وفقا لما ذكرت صحيفة «الغارديان» البريطانية.

وبحسب الأرقام التي نشرها مركز مراقبة النزوح الداخلي التابع لمجلس اللاجئين النرويجي (IDMC)، فقد بلغ عدد النازحين داخل بلادهم بنهاية العام 2022 71 مليوناً، وذلك بعد أن الرقم 59.1 مليون في سنة 2021.

وشهد عدد من الدول الأعضاء أزمات إنسانية أودت

جهود مكثفة للارتقاء بوضع ذوي الاحتياجات الخاصة

وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة في 25 يناير الماضي.

من جهة أخرى، أشاد السفير طارق بالتقرير الثاني حول الفقر متعدد الأطراف، مشيراً إلى أنه يتماشى مع أهداف البرنامج العشري لـ «التعاون الإسلامي» والقرارات ذات الصلة.

من خلال بحث السبل والوسائل الكفيلة للارتقاء بأوضاع هذه الفئة الاجتماعية تحقيقاً لمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها السفير طارق علي بخيت الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بالمنظمة، في الحدث رفيع المستوى لمجلس

أكدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التزامها بتعزيز التعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك في إطار اتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين، مشيراً إلى أن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة يمثل فرصة لدعم تلك الجهود في متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وما بعد

تحفة إسلامية لغز أخذتها الرياح إلى نيوزيلاندا



أسئلة عديدة. وأخذت جوبال الجرس، على سبيل الإعارة معها، إلى سنغافورة، وبالتحديد إلى مركز التراث الهندي لمدة 7 أشهر حيث ظل معروضا قبل أن يعيده إلى متحف تي بابا، وتقول جوبال إنه عندما عرض الجرس هناك تعرف عليه مسلمو التاميل.

وَصُدَّمت جوبال وغمرتها سعادة كبيرة عندما تبين أن الجرس انتقل إلى نيوزيلاندا قادما من منطقة مسلمة، فيما لا توجد سجلات تاريخية أو أدلة أثرية تؤكد أن البحارة التاميل المسلمين أبحروا إلى نيوزيلاندا أو تاجروا معها. وتقول جوبال إن الجرس يتحدى التفسير.. إنه مثل جسم غامض.

وانفصل الجزء المنتفخ للجرس عن جسده الأصلي، ولم يتبق سوى التاج الذي لم يكن أكبر بكثير من يدين مطويتين يثير حجمه تساؤلات حول رواية كولينسو الأصلية التي قال فيها إنه كان لطهي البطاطا..

وبحثت جوبال في النظريات السابقة حول الجرس لتكتشف أنه في وقت مبكر من عام 1882، وبحسب نظرية العالم النيوزيلندي ويليام ماسكيل كان الجرس بحوزة بعض البحارة الذين سافروا مغادرين ميناء للتاميل المسلمين، واحتفظوا به كتذكاري، ولكنهم فقدوه بطريقة ما في الجزيرة الشمالية لتغرق سفينتهم ويموت طاقمها أو يهجرونها، فيما يعتقد ماسكيل أنه ربما انجرفت السفينة لآلاف الأميال قبل أن تتحطم على شواطئ نيوزيلاندا.

حديدي. وعندما توفي كولينسو في عام 1899، تم توريث القطعة الأثرية لمتحف كولونيال، الذي أصبح فيما بعد متحفاً لنيوزيلاندا تي بابا تونجاريا، الموجود في ويلينجتون.

ولأكثر من قرن من الزمان، احتار علماء الآثار بشأن هذه القطعة المعروفة باسم جرس التاميل نسبة إلى

الجرس غادر مع بعض البحارة الذين أبحروا من ميناء للتاميل المسلمين

الكتابة التاميلية المزخرفة والتي تطوق أعلى القطعة، ومن المعروف أن التاميلية لغة يتحدث بها القاطنون في جنوب شرق الهند وسريلانكا وسنغافورة.

وبقيت رحلة الجرس غامضة، حتى وصلت نالينا جوبال، أمينة متحف من مركز التراث الهندي في سنغافورة، إلى ويلينجتون في عام 2019، حيث كشف عملها المكثف وتحريات الجادة عن تفاصيل مفاجئة بشأن هذه التحفة اللغز لتفتح المجال باكتشافها أمام

لاحظ رجل الدين ويليام كولينسو شيئاً مثيراً للفضول، عندما وصل إلى قرية ماوري في غابات الجزيرة الشمالية الخصبة في أوتاروا في نيوزيلاندا في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وكان كولينسو أول أوروبي يصل إلى هذه المنطقة، لكنه كان محتاراً عندما رأى وعاء برونزيا قديماً لدى السكان الأصليين الذين لم يعرفوا على معدن البرونز في ذلك الوقت.

وبحسب رواية كولينسو، كانت نساء الماوري يطبخن في هذا الوعاء نباتا يدعى كومارا ويشبه البطاطا الحلوة فوق موقد بدلاً من الطريقة التقليدية لوضع الحجارة الساخنة في إناء خشبي. وكان الأمر غريباً لأن القرية لم تكن قد تبادلت الأواني من خلال التجارة الخارجية، وبالتالي، اعتقد كولينسو، أنه لم يكن بإمكان سكان القرية الوصول إلى معدن البرونز.

نظر كولينسو عن قرب لهذا الوعاء الغريب غير المكتمل. وكان ارتفاعه حوالي 6.5 بوصات، وعرضه 6 بوصات، بحواف بارزة وطرف غير مستو كما لو أن جزءاً من القدر قد انكسر. ولم تكن اللغة والزخارف حول الحلقات والدوامات المنقوشة على القطعة قد كتبت بالإنجليزية، فأدرك كولينسو أن القطعة لم تكن وعاء بل قمة جرس لسفينة ما.

وأخبرت نساء الماوري كولينسو أنهن توارثن الوعاء منذ أجيال؛ فقد وجده أسلافهن في جذور شجرة سقطت جراء عاصفة ضربت القرية.

وأخذ كولينسو الجرس من النسوة وأعطاهن وعاء

حسين طه يدعو جامعات العالم الإسلامي لتطوير تعليمها الرقمي بعد كورونا

الجامعة بالانفتاح على غيرها من الجامعات في الدول الأعضاء في المنظمة، واستكشاف فرص للتعاون مع تلك الجامعات.

وترأس سعادة السفير ناصر بن عبد الله الزعابي رئيس المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي ورئيس مجلس إدارة الجامعة هذا الاجتماع الذي تشرف بحضور معالي وزير التعليم العالي والبحث والابتكار بجمهورية النيجر، الدكتور مامودو جيبو، والأمين العام المساعد لرابطة العالم الإسلامي الدكتور عبد الرحمن الزيد، ضمن آخرين. وتدارس الاجتماع تقارير مدير الجامعة والمدققين الخارجيين واللجنة الأكاديمية، واتخذ عدة قرارات تهدف إلى تحسين الأداء الإداري والأكاديمي للجامعة.

يُشار إلى أن الجامعة الإسلامية في النيجر، التي بدأت بعدد قليل من الطلاب في عام ١٩٨٦، أصبحت الآن تضم أكثر من ٤٠٠٠ طالب و٩ كليات بدلاً من كئيتين فقط في بدايتها. وتم تعزيز الجامعة من خلال إطلاق حرم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للفتيات في نيامي يوم ٢٩ مارس ٢٠٢١. وقد مكّن الحرم الجامعي الجديد الجامعة من زيادة قدرة قبول الطلاب وتوفير مرافق تعليمية مناسبة من قبيل المكتبة والمختبرات التابعة لمختلف التخصصات.



المساعد للعلوم والتكنولوجيا، وذلك خلال الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس إدارة الجامعة الإسلامية في النيجر الذي انطلقت أعماله يوم ٢٦ فبراير الماضي، في نيامي بجمهورية النيجر. وأشاد الأمين العام كذلك بالمجلس وإدارة الجامعة لدورهما في ضمان الإبقاء على الجامعة واستمرار عملها على الرغم من التحديات الهائلة الناجمة عن جائحة كورونا. وأشار على إدارة

دعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، جامعات منظمة التعاون الإسلامي إلى النظر في تطوير بنيتها التحتية الرقمية من أجل تحسين تجربة التعلم، وذلك على غرار غيرها من المؤسسات في جميع أنحاء العالم على أثر جائحة كورونا. وأطلق الأمين العام هذه الدعوة في خطاب ألقاه بالنيابة عنه السفير عسكر موسينوف، الأمين العام

الجامعة الأردنية تنظم فعالية حول تقنيات القياس الطيفي



حضر الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، السفير عسكر موسينوف، في ١٢ مارس الماضي، ورشة العمل الدولية حول «تقنيات القياس الطيفي الحديثة وتطبيقاتها البحثية»، والتي نظمتها الجامعة الأردنية بالاشتراك مع الكومستيك في عمان بالأردن. وألقى السفير موسينوف، كلمة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي رحبت بالمشاركين في ورشة العمل التي ضمت علماء بارزين جلهم من الدول الأعضاء في المنظمة ومن بعض الدول غير الأعضاء كذلك.

وتأتي هذه الشراكة بين الكومستيك والجامعة الأردنية في تنظيم هذا الحدث العلمي رفيع المستوى في ضوء المكانة التي تبوأها الجامعة الأردنية مؤخراً بانضمامها إلى عضوية «اتحاد الكومستيك للتميز»، حيث تم الإعلان رسمياً عن هذه العضوية خلال الجلسة الافتتاحية لورشة العمل في ١٢ مارس الماضي.

تنمية الموارد المائية على طاولة البحث في العالم الإسلامي



تحقيق الأمن المائي يمثل أهمية استراتيجية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وأضاف أن التحدي المتمثل في تأمين الوصول إلى المياه وإدارة المخاطر والطوارئ المتعلقة بالمياه أصبح أمراً أكثر إلحاحاً، مضيفاً بأن ضخامة هذا التحدي تتطلب بالتأكيد استجابة جماعية في إطار من التعاون على المستويات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية.

وأكد السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي مجدداً أن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، ذات الصلة سوف تظل ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء بالمنظمة، وكل الجهات ذات العلاقة لضمان تحقيق الأهداف المشتركة التي نصت عليها خطة العمل الخاصة بتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي حول المياه التي تم اعتمادها في عام ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية والتي تضع إطاراً لدعم التعاون من أجل تعزيز مستقبل الأمن المائي في العالم الإسلامي، من خلال تكثيف التعاون وتبادل أفضل الممارسات ونقل التقنيات وبناء القدرات وتطوير الخبرات في مختلف المجالات المتعلقة بالمياه.

بها الرؤية المذكورة، والتي تضمنت بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات والتجارب.

وأكد خلال كلمته على أن مؤتمري القمة الأولى والثانية للمنظمة للعلوم والتكنولوجيا التي استضافتهما على التوالي كل من أستانا العام ٢٠١٧ وأبوظبي العام ٢٠٢١، قد علقا أولوية كبرى على تعزيز مؤهلات الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بالاستعمال الأمثل لمصادر المياه. وبمناسبة اليوم العالمي للمياه الذي يوافق ٢٢ مارس من كل عام، أشار الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه إلى أن شعار اليوم العالمي للمياه لهذه للعام ٢٠٢٣ ”ليكن التغيير“ يعتبر دعوة للجميع لتعزيز الوعي المجتمعي بالمحافظة على المياه وتخزينها ولتطوير مصادر مياه بديلة، ووضع قوانين تضمن مستقبلاً مائياً آمناً.

وأكد الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه، أن الأزمات المائية مثل غيرها من الأزمات الدولية تتطلب حتماً تآزراً من المجتمع الدولي كي تتمكن كل الأطراف ذات العلاقة من العمل بصورة جماعية لتحقيق أهداف موحدة من خلال تيسير نشر المعرفة وبناء القدرات والاستفادة من تضافر الجهود.

وشدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على أن

استضافت العاصمة الأردنية عمان يوم ١٣ مارس الماضي، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ندوة السياسات رفيعة المستوى الثالثة عشرة حول الشبكة الإسلامية لتنمية الموارد المائية وتديرها.

وكان موضوع الندوة التي نظمتها الشبكة الإسلامية لتنمية الموارد المائية وتديرها بالشراكة مع اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) حول موضوع ”متراصة المياه والطاقة والغذاء والأنظمة البيئية كمحفز لوضع السياسات والتعاون الإقليمي في بلاد الشام ومنطقة الخليج وأفريقيا“. وحضر الندوة ممثلون من الدول الأعضاء وعن المنظمات الدولية والإقليمية وشركاء دوليون.

وألقي سعادة الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، السفير عسكر موسينوف خلال هذه الفعالية كلمة بالنيابة عن الأمين العام للمنظمة، أشار خلالها إلى الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي لمعالجة القضايا ذات الصلة بالمياه في الدول الأعضاء في المنظمة. مبرزاً أهمية تنفيذ رؤية المنظمة المعنية بالمياه ”لنعمل مجتمعين لمستقبل مياه آمن“، ومذكراً أن تأسيس مجلس المنظمة للمياه خلال العام ٢٠١٦ مثل خطوة مميزة في اتجاه تعزيز الأنشطة التي أوصت

اجتماع طارئ لـ "التعاون الإسلامي"

بشأن الاعتداءات الدنيئة على المصحف الشريف بدول أوروبية



الاتفاقيات المعنية، وكذلك وضع نصوص قانونية دولية جديدة لهذا الغرض.

وحت البيان الختامي المسلمين الذين يحملون جنسية البلدان التي تقع بها اعتداءات معادية للإسلام على المصحف الشريف وغيره من رموز الإسلام على اللجوء للمحاكم المحلية واستنفاد جميع إجراءات التقاضي، بتوجيه من مستشار قانوني متخصص، قبل رفع الدعاوى إلى الهيئات القضائية الدولية عند الاقتضاء.

وأشاد البيان بالاجتماع الأول لفريق الاتصال المعني بالسلام والحوار الذي انعقد في جاكارتا بجمهورية إندونيسيا يومي ٢٩ و ٣٠ يوليو ٢٠١٩، والذي صدر عنه مشروع "خطة عمل لمكافحة الإسلاموفوبيا" تم اعتمادها لاحقاً في نيويورك، على هامش الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، من قبل وزراء دول المنظمة الأعضاء في فريق الاتصال المعني بالسلام والحوار، كما دعا الأمانة العامة للإسراع في تنفيذ تلك الخطة.

يتعارض مع روح المادتين ١٠ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وطالب المجتمع الدولي بالتصدي لهذه المحاولات.

ودعا الاجتماع سفراء الدول الأعضاء في المنظمة المعتمدين في العواصم التي تحدث فيها أعمال شنيعة ضد المصحف الشريف وغيره من رموز الإسلام ومقدساته، لبذل جهود جماعية على مستوى البرلمانات الوطنية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن المؤسسات الحكومية، للتعبير عن موقف المنظمة وحث الجهات المعنية على اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتجريم مثل هذه الاعتداءات، أخذاً في الحسبان أن ممارسة حرية التعبير تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة.

ودعت اللجنة جميع بعثات المنظمة في الخارج (نيويورك وجنيف وبروكسل) إلى أخذ زمام المبادرة في المنظمات الدولية التي هي معتمدة لديها بغية التصدي لأعمال الكراهية ضد الإسلام ورموزه ومقدساته في تفسير

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي اجتماعاً استثنائياً بدعوة من الجمهورية التركية، يوم ٣١ يناير الماضي، بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة، وذلك لبحث حادث تدنيس المصحف الشريف الذي وقع في السويد وهولندا والدانمارك مؤخراً. وأدان اجتماع اللجنة بشدة الاعتداءات الدنيئة الأخيرة على المصحف الشريف، وأهابت بحكومات البلدان المعنية اتخاذ إجراءات فعالة لمنع تكرار هذه الأعمال الدنيئة.

وأعرب البيان الختامي الصادر عن اللجنة عن الأسف لتزايد أعداد حوادث التعصب العنصري والديني والعنف على الصعيد العالمي، بما في ذلك ظاهرة الإسلاموفوبيا، وحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ الفقرة ١٥٠ من إعلان وبرنامج عمل ديربان.

كما أدان البيان كافة محاولات تدنيس حرمة المصحف الشريف، وغيره من قيم الإسلام ورموزه ومقدساته، بما في ذلك الرسول الكريم، بذريعة حرية التعبير، مما

الجمعية العامة تحتفل بالذكرى الأولى لقرار ١٥ مارس: (مكافحة الإسلاموفوبيا)

أساس الدين أو المعتقد وتعزيز الحوار والتفاهم. وكان من بين المتحدثين الآخرين في هذه الفعالية ميغيل موراتينوس، الممثل السامي لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، ونزيلا غانيا، المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد. وقدم ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية مداخلاتهم، حيث أعربوا عن التزاماتهم ودعمهم للجهود التي تبذلها الأطراف المعنية بمكافحة الإسلاموفوبيا والتمييز والكراهية على أساس المعتقد الديني.

غوتيريش، والسيد تشابا كروسي. واسترعى الأمين العام للمنظمة، في خطابه عبر الفيديو أمام هذه المناسبة، انتباه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الانعكاسات السلبية للعنف على أساس الدين أو المعتقد، مؤكداً ضرورة عدم فسخ أي مجال للكراهية الدينية وعدم التسامح في مجتمعاتنا. ودعا جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى الاحتفال بيوم ١٥ مارس يوماً عالمياً لمكافحة الإسلاموفوبيا، في إطار جهودها الجماعية لمكافحة التحريض على الكراهية والتعصب على

شهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك فعالية رفيعة المستوى في ١٠ مارس الماضي للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا، تمشياً مع قرار الجمعية ذي الصلة المعتمد في ١٥ مارس العام الماضي. وترأس الفعالية وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، رئيس الدورة ٨٤ لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بمشاركة تشابا كروسي، رئيس الجمعية العامة وأنطونيو غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة. وخطب الجلسة الافتتاحية معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، والسيد

قرية ألمانية تستضيف لاجئين أوكرانيين أكثر من عدد قاطنيها



الماضي) في سياق حرب أوكرانيا وحدها. وأعادت الولاية الواقعة أقصى شمال ألمانيا تنشيط الإقامة في ملاجئ الإيواء لديها بعد بداية الحرب الروسية في أوكرانيا. ويقع أحد هذه الملاجئ في التكنة العسكرية السابقة "شتابلهولم" في سيت. ويقول فولفجانج كوسرت، المتحدث باسم المكتب الإقليمي لشؤون الهجرة واللاجئين في الولاية: "تعرضنا في ذلك الوقت لضغوط كبيرة، لأن الكثير من الناس جاءوا من أوكرانيا إلى شليزفيغ-هولشتاين... كنا بحاجة إلى أماكن إيواء إضافية. وكانت التكنة العسكرية شاغرة، ومثالية لهذا الغرض".

في البداية استقبل الملاجئ أوكرانيين فقط، لكن وفد أيضا طالبي لجوء آخرون منذ فترة. حتى الآن من المخطط إغلاق الملاجئ مرة أخرى في نهاية عام ٢٠٢٣ - ولكن هناك مؤشرات على تمديد العقد حتى عام ٢٠٢٤.

وفي الأصل كان من المفترض أن يتم تحويل اللاجئين الذين وصلوا إلى الملاجئ في سيت إلى بلديات أخرى بعد حوالي ١٠ أيام، لكن المدن والبلديات ليس لديها مساحة معيشية كافية لهذا العدد الكبير من اللاجئين - وفي نوفمبر الماضي زادت حكومة الولاية مدة الإقامة في ملاجئها إلى عدة أسابيع.

عن بلدة فريديريشتات الصغيرة، وتستغرق رحلة الحافلة إلى مدينة هوسوم المجاورة حوالي ٤٠ دقيقة. ويوجد في القرية خبز وفرقة إطفاء ونادي رياضي ونادي للرمية وحلبة لركوب الخيل ومجموعة مسرحية، في المقابل لا يوجد بالقرية طبيب أو مدرسة أو روضة أطفال. ويقع أقرب محل بقالة في قرية شتابل، التي تبعد حوالي ٣ كيلومترات عن الملاجئ. في مثل هذه الأيام الممطرة تخرج قلة من الناس إلى الشوارع.

إلا أن التعايش بين السكان المحليين واللاجئين ليس هادئا هكذا في كل مكان. ففي ولاية ميكلنبورج-فوربومرن على سبيل المثال، أثارت خطط بناء ملجأ في بلدة يوبال التي يقطنها ٥٠٠ نسمة احتجاجات منذ أسابيع. في الأساس كان من المخطط إنشاء ملجأ بالحاويات يوفر ٤٠٠ مكان للإقامة، لكن مجلس المقاطعة قرر مؤخرا أن يكون الحد الأقصى للأماكن المتاحة ٢٠٠ فقط.

ووفقا للمكتب الإقليمي لشؤون الهجرة واللاجئين، تضاعف عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يأتون إلى شليزفيغ-هولشتاين وحدها عدة مرات نتيجة للحرب في أوكرانيا. وفي عام ٢٠٢١ قدم إلى الولاية ٤٢٠٩ لاجئين، وفي عام ٢٠٢٢ كان عددهم ٣٧ ألفا و٤٣٤ لاجئا. ووفقا لوزارة الداخلية الألمانية، فقد قدم إلى ألمانيا حوالي مليون و٥٥ ألف لاجئ (وفقا للوضع حتى ٢١ مارس

سيت بيرجيتا فون جيلدنفلت (د ب أ): بالنسبة لكل ساكن في قرية «سيت» الألمانية، التي يبلغ عدد سكانها ٧٠٠ نسمة، يوجد أكثر من لاجئ واحد. بالتحديد تأوي القرية الواقعة في ولاية شليزفيغ-هولشتاين حوالي ٧٩٠ لاجئا وطالب لجوء في ملجأ خصصته الولاية للاجئين هناك، وذلك بحسب الوضع حتى ٢١ مارس الماضي. بالإضافة إلى ذلك، تم السماح لـ ١٧ لاجئا آخرين بالسكن في منازل مستقلة بالقرية. وينحدر معظم نزلاء الملاجئ (٧١٩ لاجئا) من أوكرانيا، أما المقيمون المتبقون فإنهم من طالبي اللجوء.

ويشعر العمدة الفخري لقرية سيت، إرنست-فيلهلم شولتس، بفخر شديد بمواطنيه، حسبما قال وهو يحتسي القهوة ويتناول الكعك في غرفة معيشته، موضحا أنه فخور بقبول الوضع حتى لو كانت النسبة بين اللاجئين الأوكرانيين والسكان المحليين غير متناسبة عدديا.

وعندما أعيد فتح الملاجئ قبل حوالي عام بعد بدء الحرب الروسية ضد أوكرانيا، كان هناك استعداد كبير للغاية للمساعدة، حسبما يصف شولتس. وأحيانا يتم دعوة سكان سيت لحضور فعاليات في الملاجئ. ويقول شولتس: "أذهب أيضا إلى هناك في كل مرة. هذا أمر بديهي. إنهم (اللاجئون) مواطنون مثل أي شخص آخر".

وتبعد سيت في ريف نوردفريزلاند حوالي ٦ كيلومترات

الأمين العام يخاطب مؤتمر "المرأة في الإسلام" في نيويورك



إطار متابعة تنفيذ المشروع الذي أقره المؤتمر الوزاري الثامن للمرأة الذي انعقد في يوليو ٢٠٢١ بالقاهرة. ووقع الاتفاق من جانب الأمانة العامة الدكتورة أمينة بنت عبيد رمضان الحجري، المدير العام للشؤون الثقافية والاجتماعية وشؤون الأسرة، وعن حكومة بوركينا فاسو السيد كراموكو جان ماري تراوري، الوزير المنتدب لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي والبوركينابيين في الخارج، المكلف بالتعاون الإقليمي.

تجدر الإشارة إلى أن وفد منظمة التعاون الإسلام الذي زار مخيمات النازحين في بوركينا فاسو كان قد التقى بمعالي السيدة أوليفيا رومبا، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي والبوركينابيين في الخارج وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية، وبمعالي السيدة ناندي سومي ديالو وزيرة التضامن الوطني، والعمل الإنساني، والمصالحة الوطنية والمرأة والأسرة واللاتين رحبتا بمبادرة الأمانة العامة في تنفيذ هذا المشروع وأكدت استعداد وزارتيهما والجهات المعنية في بوركينا فاسو في التعاون مع الأمانة العامة من أجل تذليل كافة العقبات من أجل نجاح تنفيذ المشروع.

بالثناء من أجل تعزيز مكانة المرأة وتمكينها في جميع المجالات، ولدورها الفعال في دعم أهداف منظمة التعاون الإسلامي، ولجهودها الرامية إلى صون حقوق المرأة المسلمة وتعزيز دورها في التنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة، حملت كلمة الأمين العام رسالة طمأنة إلى جميع النساء في الدول الأعضاء في المنظمة وفي العالم ككل، تحثهن على الثقة القوية بالنفس وعلى الإيمان بقدراتهن وإمكاناتهن في مجال القيادة والمشاركة الفاعلة في تنمية بلدانهن.

وأكد الأمين العام أن الإسلام قد أقر على الدوام بدور المرأة في تشكيل التنمية في المجتمعات ودافع عن كرامتها وحققها في المشاركة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك حقها الكامل في التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية.

من جهة ثانية، وقعت الأمانة العامة للمنظمة اتفاقاً مع حكومة بوركينا فاسو لتنفيذ مشروع تمكين المرأة ورعاية الطفل في أماكن النزوح واللجوء في ٢٣ مارس الماضي، وذلك في ختام أعمال الزيارة الميدانية التي بدأها وفد الأمانة العامة وصندوق التضامن الإسلامي ومكتب بعثة المنظمة في النيجر خلال الفترة من ١٩ - ٢٤ مارس الماضي لأماكن اللجوء والنزوح في البلاد، في

ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ٨ مارس الماضي، كلمة مسجلة بالفيديو في الجزء رفيع المستوى من المؤتمر المعنون "المرأة في الإسلام: فهم حقوق المرأة وهويتها في العالم الإسلامي"، الذي نظّمته جمهورية باكستان الإسلامية في نيويورك على هامش الدورة ٦٧ للجنة وضع المرأة.

وتناول المؤتمر المفاهيم الخاطئة والمغالطات التي لا تزال قائمة حول الحقوق التي كفلها الإسلام للمرأة، محاولاً إبراز تهاافت تلك المفاهيم من خلال شرح القيم الإسلامية الحقة والتعريف بها.

وبدأ الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر بكلمة افتتاحية ألقاها السيد بيلال بوتو زرداري، وزير خارجية باكستان، رئيس الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء خارجية المنظمة، تلتها ملاحظات افتتاحية من شخصيات رفيعة المستوى وممثلين من الأمم المتحدة والدول الأعضاء بالمنظمة. وأدارت أعمال الجلسة وزيرة الدولة للشؤون الخارجية لجمهورية باكستان الإسلامية، السيدة هينا رباني خار.

وأشاد الأمين العام للمنظمة في كلمته بجهود جمهورية باكستان الإسلامية، رئيسة الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، لما تبذله من جهود جديدة

في اليوم العالمي للمرأة

حسين طه: ضرورة دعم إنجازاتها التقنية والابتكارية

الخارجية للشؤون الثقافية، وعضو اللجنة الاستشارية للمرأة من مصر، بتقديم التعازي باسم اللجنة الاستشارية للمرأة إلى شعبي سوريا وتركيا في ضحايا حادث الزلزال المدمر الذي ضرب أجزاء من البلاد في أوائل الشهر الجاري وأسفر عن آلاف الضحايا، كما قدمت تمنياتها بالشفاء العاجل للمصابين. وأشارت إلى أن موضوع تمكين المرأة يحظى باهتمام كبير لدى القيادة السياسية في مصر وأكدت استعداد مصر في ظل رئاستها للمؤتمر لبذل المزيد من الجهود في تعزيز وحماية حقوق المرأة والنهوض بها في العالم الإسلامي. وفي كلمة الأمانة العامة للمنظمة التي ألقته الدكتورة أمينة الحجري، المدير العام للشؤون الثقافية والاجتماعية وشؤون الأسرة، أشادت بجهود مصر في رئاسة المؤتمر وفي استضافة مقر منظمة تنمية المرأة، ودعت لتكثيف الجهود من أجل المساهمة في مساعدة المرأة على مواجهة تلك التحديات، وأكدت التزام الأمانة العامة ببذل كل الجهود الممكنة لدعم نشاطات اللجنة الاستشارية للمرأة ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الوزاري للمرأة.

وشمولية وإنصافاً من أجل مواجهة العديد من الأزمات العالمية وخلق مستقبل أفضل، ليس فقط للنساء والفتيات، ولكن للبشرية جمعاء.

وفي اليوم العالمي للمرأة والفتاة في مجال العلوم الذي جرى الاحتفال به في ١١ فبراير، دعا الأمين العام، الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لتكثيف الجهود لضمان حقوق جميع النساء في العلوم والتكنولوجيا، ولتعزيز التعاون الدولي، وزيادة الوعي حول حقوق النساء والفتيات في العلوم والتكنولوجيا.

واعتمد المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة المعني بالمرأة الذي عقد في ديسمبر ٢٠١٨ في واغادوغو، بوركينا فاسو، قراراً يعزز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للنساء والفتيات.

على صعيد آخر، عقدت اللجنة الاستشارية للمرأة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي للمرأة، ١٤ فبراير الماضي، اجتماعها الثامن افتراضياً، برئاسة السفيرة نائلة جبر رئيسة اللجنة. واستهلته معالي الدكتورة مايا مرسى رئيسة المجلس القومي للمرأة في جمهورية مصر العربية، ورئيسة الدورة الحالية للمؤتمر الوزاري للمنظمة للمرأة، كلمتها التي ألقته نيابة عنها سعادة السفيرة ندا دراز، نائب مساعد وزير

بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمرأة في ٨ مارس من كل عام، أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه الاهتمام الكبير الذي توليه المنظمة لتعزيز دور المرأة في تنمية المجتمع وإبراز مساهماتها وتمكينها من مواجهة الصعوبات والتحديات وتحصيل حقوقها انطلاقاً من قناعة المنظمة بدور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة والاعتراف بإنجازاتها على مختلف الأصعدة وفي كافة المجالات، خاصة في مجالات الرقمنة والتكنولوجيا والابتكار.

وبهذه المناسبة العالمية والتي تعقد تحت شعار "الرقمنة للجميع: الابتكار والتكنولوجيا للمساواة بين الجنسين"، وجه الأمين العام رسالة تهنئة إلى المرأة في العالم الإسلامي والعالم كله، على كل ما حقته من إنجازات في المجالات كافة، وخاصة على إنجازاتها في مجال العالم الرقمي والتكنولوجيا والابتكار رغم كل الصعاب التي تواجهها.

وفي ظل اتساع الفجوة في المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في العديد من المجالات التنموية، دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود وتذليل العقبات بغية تحقيق مشاركة المرأة في المجالات كافة والوصول إلى عالم رقمي أكثر أماناً



"التعاون الإسلامي"

تحتفل باللغة العربية بمبادرة سعودية



ونوه الأمين العام بموافقة مجلس الوزراء السعودي بتسمية عام ٢٠٢٣ "عام الشعر العربي"، وما تعكسه هذه المبادرة من احتفاء بالقيمة المحورية للشعر في الثقافة العربية على امتداد تاريخ العرب، حيث كانت الجزيرة العربية وعلى امتداد التاريخ موطناً خصباً للشعر والشعراء ومورداً لا ينضب للروائع الأدبية، مشيراً إلى أن ذلك سيساهم في تقوية وتعزيز مكانة اللغة العربية كوعاء ثقافي وحضاري وابداعي متميز، متجدد ومستدام.

وألقى الدكتور عبد الله بن صالح الوشمي، الأمين العام المكلف لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية كلمة أعرب فيها عن سعادة المجمع الاحتفال بهذه المناسبة بالتعاون مع "التعاون الإسلامي"، التي تضم في عضويتها ٥٧ دولة، منها ٢٢ بلداً عربياً.

وقال إن هذا إدراك أممي عريق بأن اللغة العربية تمثل ركناً رئيساً في الثقافة الإسلامية، حيث تتصف بأنها من اللغات النادرة الغنية بالمفردات والصور الفنية والعمق الدلالي، كما أنها تعد الأصل لكثير من المفردات في بعض اللغات الغربية والآسيوية في مختلف المجالات، وعلى رأسها العلوم.

بين اللغات الأخرى.

وأضاف أن ما أنجز حتى الآن في خدمة اللغة العربية لا يتماشى مع الثورة الرقمية الحالية والتحديات التي رافقتها مما يستدعي بذل مجهودات أكبر تساهم في تعزيز حضور هذه اللغة الغنية والمبدعة في المحافل الدولية حتى تواكب بفضل غناها وتنوعها مستجدات العصر وتحدياته.

وأشار إلى أن منظمة التعاون الإسلامي؛ وحرصاً منها على إيلاء اللغة العربية ما تستحقه من اهتمام ورعاية، ويتعاون ومبادرة من المملكة العربية السعودية، رفعت مشروع قرار إلى المجلس الوزاري في جمهورية موريتانيا الإسلامية للاحتفاء باللغة العربية ودعم حضورها، وتعزيز وجودها واستخدامها في المحافل الإقليمية والدولية.

وبيّن السيد حسين طه بأن مبادرة الاحتفاء بيوم اللغة العربية العالمي بالشراكة مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية تعكس بجلاء انفتاح الأمانة العامة للمنظمة على كل الفاعلين في الدول الأعضاء، ممن تحذوهم الرغبة في المساهمة في إعطاء اللغة العربية المكانة التي تستحقها، والعمل سوياً بما يعزز الهوية الإسلامية للأمة، ويشد من عضدها.

أقامت منظمة التعاون الإسلامي، برعاية صاحب السمو، الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان، وزير الثقافة رئيس مجلس أمناء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالمملكة العربية السعودية، في ٢ فبراير الماضي، وبالتعاون مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، «ملتقى الاحتفاء باللغة العربية للشعوب الإسلامية»، وذلك في مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة.

وخطب معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، الملتقى مؤكداً أن إسهامات اللغة العربية في رفد الحضارة الإنسانية على مختلف مشاربها، إذ كانت حافزاً لإنتاج المعارف ونشرها، وساعدت على نقل المعارف العلمية والفلسفية إلى أوروبا في عصر النهضة، كما أتاحت إقامة الحوار بين الثقافات على طول المسالك والأزمدة.

وقال الأمين العام إن العربية لغة القرآن، وجزء لا يتجزأ من أداء العبادات والصلاة في الدين الإسلامي الحنيف، كما تعد من أقدم اللغات السامية وأكثرها تحدثاً وانتشاراً في العالم، حيث يستعملها أكثر من ٤٦٧ مليون نسمة، وهي من بين اللغات الأربع الأكثر استخداماً في الإنترنت، وكذلك الأكثر انتشاراً ونمواً

“التعاون الإسلامي”

توظيف اللغة العربية في البناء الحضاري الإسلامي والإنساني



قال الدكتور عبد الله بن صالح الوشمي، الأمين العام المكلف لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، إنه يُحسب لمنظمة التعاون الإسلامي دعمها للغة العربية، منذ إنشائها في العام ١٩٦٩، حيث تمثل لغة رسمية، من بين لغاتها الثلاث المعتمدة، في جميع أجهزتها والمؤسسات التابعة لها. ويندرج ذلك ضمن سياق إستراتيجية كبرى لتوظيف لغة القرآن الكريم في البناء الحضاري الإسلامي والإنساني، وفي ترسيخ الهوية الإسلامية ونشر قيم الوسطية وتفعيل آليات التعارف والتقارب بين الشعوب والحضارات والديانات. وأضاف أن إحدى مقومات النهوض بالأمة الإسلامية تقتضي المحافظة على الهوية، وهذا ما دفع النظام العالمي إلى الاعتراف مُبكرًا باللغة العربية حين قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها ٢٨ للعام ١٩٧٣م، أن تكون العربية لغة رسمية سادسة في الجمعية العامة والهيئات الفرعية التابعة لها وتتمتع بالامتيازات الممنوحة للغات الرسمية ولغات العمل الأخرى في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأوضح بأن الاحتفاء بواقع اللغة العربية، في أروقة المنظمة، يُحتم على الجميع بذل مزيد من الجهود المؤسسية لتعزيز حضور لغتنا العربية؛ مشيرًا إلى أنه لهذا السبب يسعى مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية إلى ربط اللغة بالثقافة وفهم اللغة العربية في سياقها الجمالي الكبير، وهو سياق يؤكد ارتباطها بالأدب والغناء والموسيقى وجماليات الخط العربي، والأزياء والنقوش، وما يكتب على الجدران، وعلى الجبال، وعلى الأيدي، وغير ذلك.

كما ألقى كل من الدكتور صالح السحبياني المندوب السعودي الدائم لدى المنظمة، والسفير ضياء الدين بامخرمة، السفير الجيبوتي لدى الرياض، وعميد السلك الدبلوماسي المعتمد لديها، والمندوب الدائم لدى المنظمة، كلمتين أمام الملتقى الذي تخلله عرض مرئي تعريفى عن دعم اللغة العربية في المنظمات الدولية، كما تضمن استعراضا للجهود التي قامت بها منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الرسمية في خدمة اللغة العربية، بما فيها منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية “إرسيكا”، فضلا

حسين طه يستقبل الدكتور الوشمي، والوفد المرافق له في مكتبه بمقر المنظمة

العربية“، استعرض خلالها أبرز إسهامات المنظمة للنهوض باللغة العربية وخدمتها في جميع الميادين، وتعزيز حضورها على جميع الأصعدة المحلية والدولية. وأكد أنه من منطلق رؤية الإيسيسكو الجديدة ووعيتها بأهمية اللغة العربية، تحرص المنظمة على مواصلة العمل وتبني تقنيات وبرمجيات وطرق وأساليب حديثة وإمكانات مادية وطاقات بشرية، من أجل نشر لغة الضاد في جميع أنحاء العالم. وعلى هامش الملتقى استقبل السيد حسين إبراهيم طه سعادة الدكتور الوشمي، والوفد المرافق له، وسعادة الأستاذ الدكتور صالح بن حمد السحبياني.

وتباحث الجانبان حول سبل تعزيز التعاون فيما بين المنظمة والمجمع، والعمل المشترك مع مختلف الفاعلين والشركاء في مجال تعزيز ودعم حضور اللغة العربية في المحافل الدولية كافة، والعمل سوياً بما يعزز هوية الأمة الإسلامية وتضامنها، فاللغة العربية هي لغة القرآن، ومكون أساسي من مكونات الثقافة العربية الإسلامية. واتفق الجانبان على مواصلة الجهود من أجل بلورة رؤية لإنجاز برامج وأنشطة تساهم في تحقيق أهدافهما المشتركة.

عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. في سياق ذلك، شاركت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، في ملتقى الاحتفاء باللغة العربية. ومثل الإيسيسكو في الملتقى عبر تقنية الاتصال المرئي، الدكتور مجدي حاج إبراهيم، رئيس مركز اللغة العربية للناطقين بغيرها، حيث ألقى مداخلة بعنوان: “جهود الإيسيسكو في تعزيز الحضور الدولي للغة



وفد "التعاون الإسلامي" يحضر قمة داكار لتمويل البنية التحتية الإفريقية

الاقتصادي لأفريقيا. وتتألف خطة العمل ذات الأولوية الثانية، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٢١، من ٦٩ مشروعاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه والطاقة والنقل التي يجب تسريع تنفيذها.

وسيشهد مشروع تطوير ممر الطريق السريع أبيدجان - لاغوس السريع طريقاً بطول ١,٠٨١ كيلومتراً يربط أبيدجان بلاغوس عبر أكرا ولومي وكوتونو عند اكتماله. ويمثل هذا الامتداد الساحلي لغرب أفريقيا ما يقرب من ٧٥٪ من النشاط التجاري الإقليمي. وبلغت قيمة مشروع الشراكة التحولية بين القطاعين العام والخاص ١٥,٦ مليار دولار، وتعد أكبر فرصة استثمارية عُرضت في مجالس الإدارة الافتراضية للمنتدى الاستثمار الأفريقي الذي عُقد في مارس من العام الماضي.

ويدعم البنك إنشاء سوق الكهرباء الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لجمع الطاقة لغرب أفريقيا. وسيدفع المشروع تكامل قطاع الكهرباء في المنطقة في سوق موحد، مما يوفر إمكانية الحصول على كهرباء منتظمة وموثوقة وبأسعار معقولة للمساكن والشركات في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويقوم البنك تحت هذه المظلة، بتمويل العديد من عناصر المشاريع.

بين المنظمين. وعلى وجه الخصوص، اهتم الوفد بمشاريع البنية التحتية التي تشمل أو تعزز مشروع سكة حديد داكار - بورتسودان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. كما أكد الوفد التزام المنظمة بدعم جهود تطوير البنية التحتية لدولها الأعضاء.

وقدم البنك الأفريقي للتنمية أكثر من ٥٠٪ من التمويل المضمون بمشاريع البنية التحتية في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، مما يجعله الممول الرئيسي لهذه المبادرة الاستراتيجية لعموم أفريقيا.

وتم عرض أكثر من ١٧ مشروعاً رائداً للبنية التحتية في قمة داكار الثانية للتمويل. ويدعم البنك بشكل أساسي في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، مشاريع الطاقة والنقل.

ويتمشى كلا القطاعين بشكل وثيق مع الأهداف التشغيلية الخمسة العليا المتمثلة في إضاءة أفريقيا وإمدادها بالطاقة، وإطعام أفريقيا، وتصنيع أفريقيا، وتحسين تكامل أفريقيا، وتحسين جودة حياة الناس في أفريقيا. ويعمل قطاعي الطاقة والكهرباء أيضاً على تعزيز الأهداف المحددة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في أول يناير ٢٠٢١.

وأعد برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا مخططاً لتطوير البنية التحتية لزيادة القدرة التنافسية والتكامل

شارك وفد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة معالي د. الدكتور أحمد كويسا سينجندو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالمنظمة بدعوة من وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي - نيباد (الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي) في قمة داكار الثانية لتمويل البنية التحتية لأفريقيا تحت شعار: "الحفاظ على الزخم نحو بنية تحتية عالمية المستوى في إفريقيا"، والتي اشتركت في تنظيمها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي وحكومة السنغال في داكار، السنغال، في يومي ٢ و٣ فبراير الماضي.

وسلّطت القمة الضوء على الحاجة إلى زيادة تعبئة أفريقيا للأموال من كل من القطاعين الخاص والعام من أجل مشاريع البنية التحتية الإقليمية ذات الأولوية. كما أتاحت منصة جيدة لإشراك القادة الأفارقة ومنظمي الأعمال التجارية وصانعي السياسات في التصدي للتحديات وفرص مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

وأجرى وفد المنظمة، في إطار مشاركته في القمة، مناقشات بناءة مع كبار المسؤولين في مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي حول المجالات المحتملة للتعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي من أجل تطوير البنية التحتية المناسبة، لا سيما في قطاع النقل، في الدول الأعضاء المشتركة



بنغلاديش

ثاني أكبر منتج للمنسوجات في العالم

نفسى في عداد الأموات، منذ اليوم الذي انهار فيه المبنى فوق رأسي، حيث لم يعد في مقدوري مواصلة العمل، وبالتالي صرت أعيش حياة صعبة“.

ولم تعد الأمور مثلاً كانت من قبل بالنسبة لنيلوفا بيجوم، وبالرجوع إلى ذلك اليوم المشؤوم، ظلت راقدة تحت الأنقاض لمدة تسع ساعات كاملة، واليوم أصبحت تعاني كثيراً. ولم تستطع معظم العاملات المصابات في الحادث، والبالغ عددهن ٢٥٠٠ عاملة، العودة للعمل أو ممارسة حياتهن الطبيعية، ولا زلن يناضلن من أجل الحصول على التعويض المناسب.

وطالبت الناجيات من حادثة مجمع مصانع الملابس الجاهزة تقديم دعم مدى الحياة للعاملات المصابات، يشمل العلاج الطبي، وتعويض عن معاناتهن بسبب الحادث. ودعت شيلا الشركات الغربية التي تشتري الملابس الجاهزة، تقديم كفالة تقديم تعويض للضحايا، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته العلامات التجارية الغربية في أعقاب المأساة. وطالبت المشاركون بتقديم تعويض مناسب يستمر مدى الحياة، لأولئك الذين فقدوا قدرتهم على العمل.

الحد من الخسائر البشرية في حوادث المصانع، حسبما يقول الباحث تيم أحمد من مركز حوار السياسات الفكري بدكا. وقد تحسنت معايير العمل لتضيق تكاليف أكبر على شركات النسيج والملابس بزيادة نسبتها بين ٥-١٠٪ لكل منتج.

ويقول أمين الحق أمين، رئيس الاتحاد الوطني للعاملين بقطاع الملابس إنه منذ عام ٢٠١٨، كان الحد الأدنى للأجور الشهرية في بنغلاديش، يبلغ ٨٠٠٠ تاكا (٧٥ دولاراً)، مشيراً إلى أن هذا المبلغ هو ما يحصل عليه كثير من العاملين في قطاع الملابس، البالغ عددهم أكثر من أربعة ملايين، ومعظمهم من النساء.

ويطالب أمين وعدد آخر من النقابيين، بزيادة الحد الأدنى للأجور ليصبح ٢٣ ألف تاكا (٢١٦ دولاراً)، في ضوء معدل التضخم المرتفع حالياً، بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. ومن ناحية أخرى تريد بنغلاديش زيادة حجم صادراتها من المنسوجات، التي تعد مصدراً مهماً للدخل، ومنذ انهيار مبنى رانا بلازا، تضاعف حجم صادرات قطاع المنسوجات، ليصل إلى أكثر من ٤٢ مليار دولار سنوياً، وفقاً لأحدث البيانات. وتقول عاملة من الناجيات تدعى شيلا بيجوم، ”اعتبرت

دكا أن صوفي جالي ونصر الإسلام (د ب أ): ينطبع في ذاكرة جمهورية بنغلاديش الشعبية انهيار مجمع مصانع الملابس الجاهزة، المكون من ثمانية طوابق بكامله. وقد نجا من الحادث نحو ٢٥٠٠ من العاملات الأخريات اللواتي يشتغلن في قطاع حياكة الملابس الجاهزة، ولكنهن تعرضن لإصابات، وماتت أكثر من ١١٠ عاملة، في الكارثة التي وقعت في مصنع رانا بلازا لإنتاج الملابس، الكائن على مشارف دكا العاصمة البنغالية. وفي ٢٤ أبريل ٢٠١٣، انتشرت صور البنى المنهار في مختلف أنحاء العالم.

يذكر أن بنغلاديش تعد ثاني أكبر منتج للمنسوجات في العالم بعد الصين.

وبعد انهيار مجمع المصنع، وقعت قرابة ٢٠٠ شركة للأزياء اتفاقاً، حول حماية العاملين من الحرائق وانهيار المباني، فيما يعرف باسم اتفاق بنغلاديش. ونتيجة للاتفاق قام المفتشون بزيارة مئات المصانع وأدخلوا تحسينات، مما أدى إلى تحسين إجراءات السلامة للعاملين، في حالات نشوب حرائق على سبيل المثال، وفتا لما تقوله جيزيلا بيركهارت رئيسة منظمة ”فيمنت“ لحقوق المرأة. وأدى الاتفاق إلى

أوزباكستان

تضمن تطوير نظام تعليم مستدام

في المقابل، تتمتع مؤسسات التعليم العالي بالحق في الحرية الأكاديمية، والإدارة الذاتية، وحرية البحث والتدريس ضمن الحدود التي ينص عليها القانون. وتحدد الصياغة المقترحة في النسخة الجديدة من الدستور بشكل واضح ومميز دور الدولة فيما يتعلق بالحصول على التعليم العالي على أساس تنافسي. وعلى مدى السنوات الست الماضية، حدثت تغييرات كبيرة في مجال التعليم العالي في أوزباكستان. وتضرب تورسونوفا مثالا من خلال زيادة حصص القيد، بحيث وصلت التغطية الإجمالية إلى ٢٨٪ فيما كان المؤشر ٩٪ فقط قبل خمس سنوات مع زيادة على عدد المنح الحكومية.



وتوضح تورسونوفا بأنه وللسنة الثانية على التوالي، يتم منح ألفي مكان في الجامعات للفتيات ومن أبناء الأسر المحتاجة. علاوة على ذلك، تتوفر فرص لدى الطلبة الالتحاق بقائمة من خمس جامعات يمكنهم الاختيار من بينها، حيث يتم الإعلان عن النتائج على الفور. إلى جانب ذلك، أصبح من الممكن الآن تقديم المستندات إلى إحدى الجامعات عبر الإنترنت، وكذلك إجراء اختبار القبول في جامعات طشقند أثناء الإقامة في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، تلقت تورسونوفا إلى أنه يمكن النظر في التحول إلى شكل هجين من التعليم (بدوام كامل أو جزئي عبر دراسة مسائية وعن بعد) وزيادة عدد الجامعات العاملة في الدولة، بما في ذلك الجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية.

وتشير تورسونوفا إلى أنه في مجال التعليم، يجب إفساح مجال للابتكارات ضمن المجتمع الأوزبكي، إذ توضح تورسونوفا بأن هناك الكثير من الشباب في البلاد يعانون من إعاقات معينة، ويريدون، رغم كل شيء، التعلم والعمل وأن يكونوا مفيدون للدولة والمجتمع. ويقترح تعديل النسخة الجديدة من الدستور توفير التعليم والتربية الشاملة للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المؤسسات التعليمية.

في قطاع المدارس في أوزباكستان يجري بشكل حاليا مكثف، فعلى مدى السنوات الست الماضية، تم تحديث الإطار القانوني لتحسين نظام التعليم العام، واعتماد طبعة منقحة من قانون «التعليم»، ومفهوم تطوير التعليم العام في جمهورية أوزباكستان حتى عام ٢٠٣٠. وتم بالفعل اتخاذ عدد من التدابير الهامة في «عام الرعاية الإنسانية والتعليم الجيد» بما في ذلك تقديم وجبات مجانية لأطفال المدارس الابتدائية في جميع المدارس.

وتؤكد تورسونوفا أنه وفقًا لبرنامج الدولة ٢٠٢٣، سيكون هناك مقدمات تدريجية لتعليم الطلبة لغتين أجنبيتين ومهنة واحدة في إحدى مدارس كل منطقة أو مدينة، ضمن برامج تعليمية تهدف إلى تنشئة الطلبة على الروح الإنسانية والقيم والوطنية منذ العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

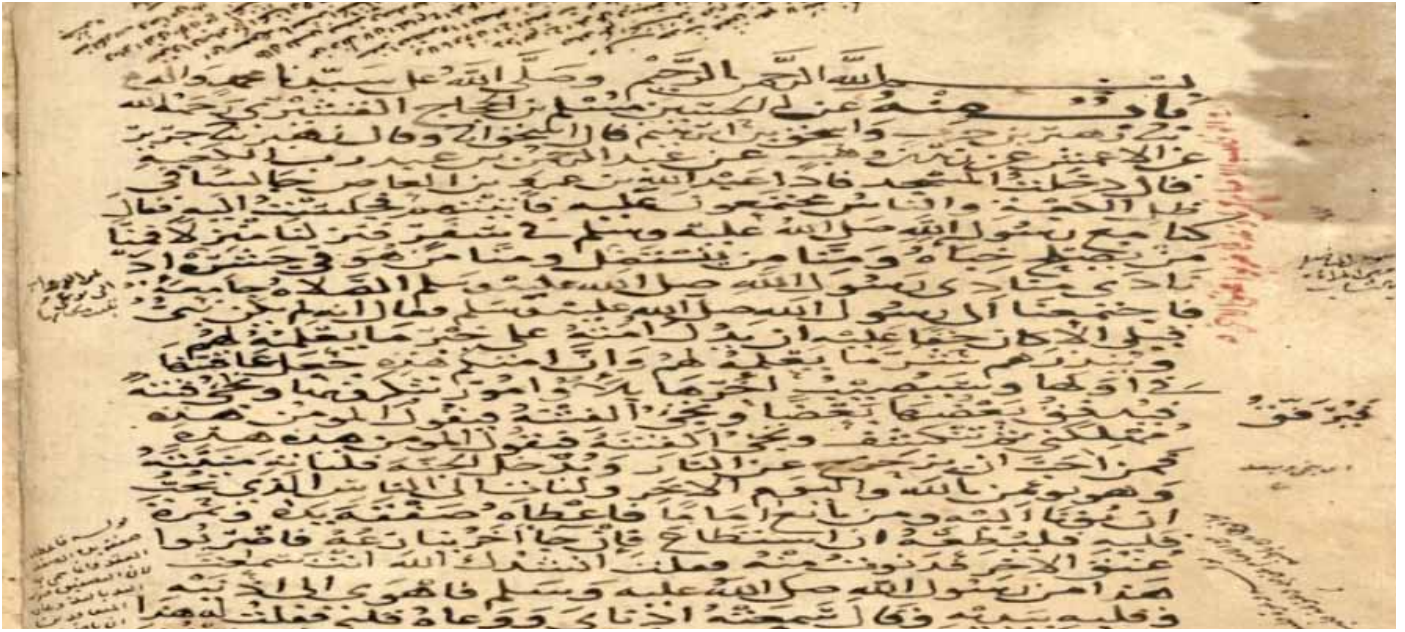
وبالتالي، فإن تعزيز مكانة الدولة كضامن للتعليم الثانوي العام المجاني والتعليم المهني الابتدائي للجيل الأصغر، فضلاً عن التعليم الثانوي العام الإلزامي، سيكون بمثابة الأساس الدستوري لإصلاح جذري للتعليم المدرسي.

وتوضح تورسونوفا بأن التعديل التالي ينص على حق المواطنين في الحصول على التعليم العالي في مؤسسات الدولة التعليمية على أساس تنافسي وعلى نفقة الدولة.

تُعنى جمهورية أوزباكستان كثيرا في الاستثمار في رأس المال البشري، وتقول الدكتورة رانوخون تورسونوفا، الأستاذ المشارك بقسم العلوم السياسية في جامعة الاقتصاد العالمي والدبلوماسية إنه «لا يمكن تحقيق النجاح في التنمية في القرن الحادي والعشرين، إلا من قبل تلك البلدان التي اختارت إعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري حيث أصبحت المعرفة والمعلومات المتراكمة الآن موارد استراتيجية». ويعد نظام التعليم المستدام في أوزباكستان بمختلف مجالاته متطورا بشكل جيد في البلاد. ومع ذلك، فمن الضروري الإشارة إلى خصوصية النموذج الذي تتيحه أوزباكستان، والذي يتضمن عملية تعلم دائمة، حيث يكون لدى الشخص فرصة لاكتساب المعرفة لفترة طويلة بل وتحسينها.

وتضيف الدكتورة تورسونوفا أما بالنسبة للتعليم قبل المدرسي، فلم يتم تنظيم النظام من الناحية الدستورية والقانونية حتى الآن، لافتة إلى أنه يعد ملائماً وفي الوقت المناسب تقديم طبعة جديدة من الدستور لتمكين الدولة من خلق ظروف مواتية لتطوير التعليم والتربية في مرحلة ما قبل المدرسة، وكذلك التعليم الثانوي العام تحت إشراف الدولة.

وقد تم تشكيل هذا المشروع في سياق عملية دراسة التجربة الدولية، ودساتير الدول الأجنبية، وكذلك على أساس مقترحات ومبادرات المواطنين في أوزباكستان. ومنذ عام ٢٠١٧، تعمل الحكومة الأوزبكية بشكل مكثف لتطوير التعليم قبل المدرسي. وفي هذا الصدد، تم إنشاء وزارة متخصصة للتعليم قبل المدرسي، وتم اعتماد مفهوم تطوير التعليم قبل المدرسي في جمهورية أوزباكستان حتى عام ٢٠٣٠، والذي يعد بمثابة الأساس القانوني لتنفيذ الإصلاحات في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، تشير تورسونوفا إلى أنه من المتوقع أن تولي الحكومة اهتماماً خاصاً لتحفيز مشاركة القطاع الخاص عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال بغية زيادة نسبة الأطفال في التعليم قبل المدرسي إلى ٨٠,٨٪ بنهاية العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ولتصل إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وتجدر الإشارة إلى أن العمل على إحداث تحول جذري



كتابات ب (الحرف العجمي): مخطوطات إفريقية بالخط العربي

المخطوطات المكتوبة بالملغاشية ذات الحرف العربي في المكتبة الأكاديمية بالنرويج، منها مخطوط تاريخي يحكي مرحلة من تاريخ مالاغاش يعود للقرن الـ١٩. واللغة الثانية التي أبرزها الكتاب هي "السواحلية" نسبة للساحل الشرقي لأفريقيا، والتي تنتشر في تنزانيا وكينيا وأوغندا والصومال وجزر القمر، وغيرها.

ومن أبرز المخطوطات التي كتبت بالحرف العربي السواحلي قصيدة "الانكشاف" التي تتضمن ٧٩ بيتا مكتوبة بطريقة الرباعيات العربية الشهيرة، واتخذت نمط البكاء على الأطلال إثر تدمير الرعاة لسلطنة "باتي" الأفريقية العربية على ساحل المحيط الهندي لشرق أفريقيا.

وكذلك «الهوسا» التي تعد وفق الكتاب من أبرز اللغات الأفريقية التي كتبت بالحرف العربي، وتصدر انتشارها بالحرف العربي بين القرنين الـ١٢ والـ١٦ الميلاديين، وتعدد مواقع مخطوطات لغة الهوسا بشكل لا يكاد يتوفر لثراث أي لغة أخرى، خاصة أن كتابتها بالحرف العربي الأساس في ثباتها حتى الآن.

وطرح الإصدار فقرات محكية بالهوسا تم توثيقها في بداية القرن العشرين عن جذور الناطقين بها، ويعتبر بحسب خبراء نسا ذا أهمية تاريخية في الأبحاث التاريخية والاجتماعية.

ومن أهم المصادر التي عملت على المخطوطات، كتاب الأستاذ حلمي الشعراوي؛ رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية؛ "تراث مخطوطات اللغات الأفريقية بالحرف العربي"، والذي أوجز أهمية تلك المخطوطات. وجاء موضوع الإصدار بعد العثور على مخطوطات أفريقية متنوعة أدبية وشعرية وفقهية ونثرية، بل وزراعية وتاريخية وأخرى تتناول سير ذاتية كلها مكتوبة بالعربية، تم توثيقها بجهد تواصل مدة اثني عشر عاما.

وقد صدر المؤلف ضمن مجلدين ليثي عن كنوز أفريقية خُطت بالعربية، حيث يجيء في متن المجلد الأول مخطوطات لثمان لغات كالتالي: الملغاشية، والسواحلية، والهوسا، والفولانية، والولوف، والماندنغ، والسونغاي، والتماشقية، في حين يشتمل المجلد الثاني على مخطوطات اللغات: الأمازيغية، والسوننكية، والسيريرية، والكانورية، ولغة اليوروبا، واللغة النيوبيية، ولغة العفر، ولغة الأفريكاز.

وقد كشف الكتاب، مخطوطات الملغاشية التي انتشرت في مدغشقر، والتي كانت معروفة باسم "مالاغاش" حتى جاء الفرنسيون وفرضوا اسم "مدغشقر" في عام ١٨١٩.

ووفق الكتاب فإن الملغاشية لغة خليط من اللغات الآسيوية والأفريقية والعربية، وانتشرت كتابتها بالحرف العربي، حتى إنه يوجد ٧ آلاف صفحة من

تلعب منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) دورا رئيسا في توضيح أهمية اللهجات واللغات الإفريقية المكتوبة بالحرف العربي، وتعمل في ذلك جنبا إلى جنب مع معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، ومكتبة الإسكندرية، ومركز البحوث العربية والأفريقية، وهيئة المخطوطات الإسلامية، والمعهد الثقافي الأفريقي العربي في باماكو بمالي، ومؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ببريطانيا.

وتتميز المخطوطات الإفريقية التي دُوّنت بالخط العربي بوصفها تراثا مهما يعيد تقديم إفريقيا من قبل الاستعمار الأوروبي وكيفية تصوير الأوضاع الاجتماعية والثقافية المتداخلة مع بعدها العربي بعد دخول الإسلام إلى تلك الدول مصطلحا معه اللغة العربية. وقد حازت هذه المخطوطات التي تكتب اللغات الإفريقية بخط عربي واضح تمت تسميته (الحرف العجمي) برعاية شديدة في الحقب الأخيرة خاصة من قبل دارسين في دول عربية مجاورة.

وتؤكد الأبحاث أهمية رعاية المخطوطات بشكلها العربي من أجل ترسيخ الروابط الثقافية التاريخية بين العرب والأفارقة، ولإعادة بعث التراث المكتوب بالحرف العربي، وتدوين هذا التراث الذي تم تناقله بالتواتر من خلال إطلاق دورية للغات الإفريقية تتم كتابتها بالحرف العربي.

”أوسبو“ يفتح أكاديمية تدريب إعلامي بمقره في جدة



افتتح اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي، (أوسبو) أكاديمية التدريب التابعة له في حفل أقيم في 15 فبراير الماضي في مقر الاتحاد بجدة، وبمشاركة الأمانة العامة للمنظمة. وحضر الحفل سعادة الدكتور خالد عبد القادر الغامدي، وكيل وزارة الإعلام والعلاقات الإعلامية الدولية بالملكة العربية السعودية، وسعادة الدكتور عمرو الليثي، رئيس الاتحاد، والسيد وجدي علي سندي مدير إدارة الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة للمنظمة.

وألقى السيد سندي كلمة الأمانة العامة والتي ثمن فيها توجه الاتحاد وسعيه لتطوير هويته المؤسسية البصرية، وحضوره الدائم في برامج وأنشطة المنظمة ودولها، وشكر مدير إدارة الإعلام في كلمته وبمزيد من العرفان المملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعباً على احتضانها لمقر الاتحاد ودعمها له ولغيره من المؤسسات الأخرى التي تعمل في إطار المنظمة. وقال إنه ما من شك في أن الاتحاد، كمؤسسة إعلامية أضحت أكثر نشاطاً وفعالية، لاسيما بعد تغيير مسمّاها وتوسع نشاطاتها، مشيراً إلى أنه سوف تسهم في تعزيز التضامن الإسلامي في مختلف مجالات البث الإذاعي والتلفزيوني من خلال عمل هذه الأكاديمية التي أطلقها الاتحاد، راجياً كل التوفيق للاتحاد ورئاسته وموظفيه في سعيهم نحو تطوير عمل الاتحاد لمواكبة مستوي التطورات التي يشهدها الفضاء الإعلامي محلياً ودولياً.

وأضاف مدير إدارة الإعلام بالمنظمة بأن افتتاح الأكاديمية الجديدة داخل مقر الاتحاد يعدّ خطوة مهمة ضمن خطة تطوير عمل الاتحاد، وهي مبادرة طيبة تُشكر عليها رئاسة الاتحاد، لما لهذه الأكاديمية من دور فاعل في تطوير المهارات المعرفية والفنية للإعلاميين في المجال الإذاعي والتلفزيوني وانعكاسه على أدائهم داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مؤكداً بأن المنظمة تثمن هذه الخطوة التي تأتي ضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير الاتحاد التي تم اعتمادها سابقاً خلال اجتماعي المجلس التنفيذي والجمعية العامة لاتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بهدف توفير بيئة عمل محفزة للإبداع في العمل الإعلامي.

وقال السيد وجدي سندي إن منظمة التعاون الإسلامي، في إطار شراكاتها مع اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول المنظمة، لتأمل من خلال أكاديمية الاتحاد للتدريب،

وأنشطة منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء، وذلك ما يستدعي منه تطلعه نحو رفع مستوى التغطية الإعلامية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ومواكبة إنجازاتها ومشاريعها الكبرى، علاوة على الفعاليات المختلفة سواء تلك التي تقام داخل دولة مقر الاتحاد أو خارجها. كما أعرب السيد سندي عن تقديره العالي للشراكات الاستراتيجية التي تبرم بين الاتحاد والمؤسسات التلفزيونية وكليات الإعلام وغيرها من المؤسسات من أجل تبادل الخبرات والتدريب وتعزيز العمل الإعلامي المشترك خدمة لأهداف منظمة التعاون الإسلامي.

وقال مدير إدارة الشؤون الإعلامية إن هذه الإنجازات التي تحققت للاتحاد خلال الفترة الماضية على الرغم من أهميتها، لتلقي في الوقت نفسه مزيداً من المسؤولية على الاتحاد لمضاعفة جهوده للقيام بمبادرات مدروسة ومفيدة وذات أولوية تسهم في تعزيز الظهور الإعلامي لعمل ونشاطات وبرامج منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ودولها.

في غضون ذلك، نظم اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي، ومن خلال أكاديمية التدريب حديثة التكوين وفي يوم الافتتاح، دورة تدريبية حول الإعلام الإلكتروني الجديد شارك فيها عدد من الإعلاميين من دول أعضاء بالمنظمة واستمرت الدورة يومين تم خلالها استعراض أوجه الإعلام الإلكتروني والسبلات ونقاط القوة التي يمتاز بها هذا الإعلام الجديد.

التي تضمّ قاعات دراسية وأستوديو تلفزيوني وآخر إذاعي، بأن يتمكن الاتحاد، من خلال الخدمات المتخصصة التي تقدمها هذه المرافق الإعلامية، من تكثيف شراكات التعاون الإعلامي مع الدول الأعضاء ومؤسساتها الإعلامية، ولاسيما تلك الدول التي هي أقل نمواً، والمساهمة في تأهيل الإعلاميين وتطوير مهاراتهم الإذاعية والتلفزيونية والصحفية، وتعزيز الإنتاج

وجدي سندي يثمن توجه اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي في سعيه لتطوير هويته المؤسسية البصرية

الفني والبرامجي للاتحاد وتنوع أنشطة البث الإذاعي والتلفزيوني بالشراكة مع مؤسسات الإذاعة والتلفزيون في الدول الأعضاء.

وثمن السيد سندي توجه اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي في سعيه لتطوير هويته المؤسسية البصرية، وحضوره الدائم في برامج

مدير إدارة الإعلام: نسعى إلى المساهمة بربط المنظمة مع شركائها الدوليين

من التاريخ إلى خطوات عملية في الحاضر والمستقبل . وأوضح المدير العام المكلف لاتحاد وكالات أنباء دول المنظمة، سعادة السيد محمد بن عبدربه اليامي أن المنتدى مثل فرصة لمناقشة التحديات والقضايا الإعلامية الحالية من منظور دولي، وتطوير العلاقات وتبادل المعلومات بين وكالات الأنباء، وتعزيز التعاون للنهوض بقيم السلام والتسامح في المجال الإعلامي. وأشار اليامي إلى أن تنظيم الاتحاد للمنتدى جاء في إطار سعيه للاضطلاع بدور فعال في تطوير المؤسسات الإعلامية في الدول الإسلامية من خلال توظيف الخبرات العالمية، ورفع مستوى التنسيق بين وكالات الأنباء الأعضاء على نحو يسهم بشكل كبير في تعزيز حضورها ومشاركتها في الأحداث الدولية.

وأضاف السيد سندي أن إدارة الإعلام في المنظمة تسعى بشكل دؤوب إلى المساهمة في ربط المنظمة مع شركائها الدوليين، وإبراز القواسم المشتركة مع غيرها من المنظمات والدول الفاعلة، من أجل تهيئة الظروف نحو المزيد من التعاون، خدمة لأهداف التنمية العالمية. وقدم مدير إدارة الإعلام شكره لوكالة الجمهورية للصحافة والاتصال "Tat Media"، واتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا"، ومجموعة الرؤية الاستراتيجية "روسيا - العالم الإسلامي" على تنظيم المؤتمر الذي شهد جلسة عمل بعنوان: "الإعلام كقوة دافعة للتنمية المستدامة والشراكة الاقتصادية بين الدول"، وجلسة أخرى بعنوان: "العالم الروسي الإسلامي من خلال منظور الشراكة المعلوماتية:

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر الإعلامي الدولي (روسيا والعالم الإسلامي: التعاون الإعلامي من أجل التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي) والذي أقيم 18 مايو الماضي في مدينة كازان، على هامش انعقاد المنتدى الاقتصادي الدولي الرابع عشر "روسيا - العالم الإسلامي: منتدى كازان 2023". وأكد مدير إدارة الإعلام في المنظمة، السيد وجدي علي سندي في كلمته أثناء مشاركته افتراضيا في المؤتمر، العمل الإعلامي في المنظمة يهدف إلى المساهمة في تفعيل التعاون بين الدول الأعضاء، وعكس ذلك في محتوى حري في يصل إلى شريحة واسعة من شعوب العالم الإسلامي والعالم.

اتحاد الوكالات يعقد ورشة عمل المصطلحات الإعلامية للقضية الفلسطينية



عقد اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا"، ورشة عمل افتراضية بعنوان "التداول الإعلامي لمصطلحات القضية الفلسطينية"؛ بمشاركة الأمانة العامة للمنظمة، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، ووكالة بيت مال القدس، إضافة إلى وكالات الأنباء الأعضاء في الاتحاد، وعدد من الدبلوماسيين والإعلاميين.

وأكد معالي أمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه في كلمته الافتتاحية لأعمال الورشة: الدور المهم الذي تضطلع به وكالات الأنباء ووسائل الإعلام في دولنا المنظمة في إبقاء قضية فلسطين والقدس الشريف دائماً في صدارة المشهد السياسي والإعلامي، وتشكيل الوعي الجماعي بالرواية الفلسطينية عن حقيقة ما يواجهه الشعب الفلسطيني من عدوان على أرضه ومقدساته.

وشدد الأمين العام في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس السفير سمير بكر ذياب، على أن المنظمة تتابع بقلق بالغ تصاعد وتيرة الحرب الإعلامية التي يديرها الاحتلال الإسرائيلي سواء من خلال الاعتداءات المنهجية ضد وسائل الإعلام والعاملين فيها تارة، أو من خلال ترويج مصطلحات ورواية إسرائيلية مزيفة تنكر وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

وأوضح الأمين العام أن الصراع القائم هو صراع سياسي يتمثل في الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير الشرعي للأرض الفلسطينية، داعياً إلى التأكيد على مصطلحات لغوية مثل الاحتلال، والعنصرية، والتطهير العرقي، والنكبة، والاستيطان الاستعماري؛ داعياً إلى النظر في وضع دليل مرجعي أو جملة من السياسات الإعلامية العامة والناظمة للتناول الإعلامي المتعلق بقضية فلسطين والقدس الشريف، بما يسهم في توحيد المصطلحات المستخدمة والجهود المبذولة لتعزيز الرواية الصحيحة حول القضية الفلسطينية وتوحيد وتأطير الخطاب الإعلامي للدول الأعضاء.

من جانبه، أكد المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي السفير

ماهر الكركي على الدور المهم للإعلام في تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة؛ مشيراً إلى تفعيل دور الإعلام في التصدي للرواية الإسرائيلية، ومواجهة التضليل والتلاعب في المصطلحات الإعلامية من خلال اعتماد المصطلحات الدقيقة وتبني إستراتيجية محدّدة لتعزيز حضور هذه المصطلحات الصحيحة في الفضاء الإعلامي.

وشدد المدير العام المكلف لاتحاد وكالات أنباء دول المنظمة محمد بن عبدربه اليامي في كلمته أن دعم القضية الفلسطينية يبدأ من العرض الصحيح والمنصف لهذه القضية العادلة، وهذا لا يتم إلا باستخدام المصطلحات الصحيحة والدقيقة في توصيف ما يجري في فلسطين؛ مبرزاً ما تضطلع به وسائل الإعلام في دول منظمة التعاون الإسلامي عبر التاريخ بجهود كبيرة في مناصرة القضية الفلسطينية، ونشر المصطلحات الصحيحة المستمدة من قرارات الشرعية الدولية والمؤسسات الرسمية في دولة فلسطين.



ندوة تبادل مشتركة في "التعاون الإسلامي" حول التمويل الأصغر

للدورة 48 لمجلس وزراء خارجية "التعاون الإسلامي" التي عقدت في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية، في مارس 2022.

من جهته، أشار المدير العام المكلف للممارسات العالمية والشراكات في البنك الإسلامي للتنمية، السيد أمير بوكفيتش خلال كلمته الافتتاحية إلى أن النهج التقليدي يتعرض لفرط المديونية، خاصة في أوقات الأزمات المتعددة الحالية، وذلك في حال لم يتم تقديم خدمات غير مالية مناسبة أيضاً. مشيراً إلى أنه من الضروري أن تكون الخدمات المالية مصحوبة بفرص مشاريع مربحة، وبنية تحتية داعمة ميسورة التكلفة، فضلاً عن بناء القدرات المناسبة، والوصول إلى الأسواق الجذابة ذات الصلة، والحلول التكنولوجية المناسبة.

وأوضح بوكفيتش أن الوقت مناسب جداً الآن لاعتماد نهج التمكين الاقتصادي للبنك وزيادة تسريع الأعمال السائدة للتمويل الأصغر في الدول الأعضاء في المنظمة. وشارك في الندوة كذلك خبراء من البنك: د. نبيل غالب، ومحمد يسري يوسف، ومحمد دودين، ولجسان واتارا، ومحمد مازن الداخلي، حيث أثروا الندوة بتجاربههم القيمة المبنية على نهجهم في التمكين الاقتصادي لمجموعات مختلفة من الأفراد في دول المنظمة.

وترأس الندوة سعادة السفير فؤاد شير، الممثل الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية، بصفته رئيس الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، وحضرها مشاركون من الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة.

العديد من دول المنظمة، منوها بـ "أخوة للتمويل الأصغر الإسلامي" (AIM) في جمهورية باكستان الإسلامية التي تأسست منذ عام 2001، وتعمل بهدف توفير التمويل الأصغر بدون فوائد لأفراد المجتمع المهمشين لتحسين مستوياتهم المعيشية وتمكينهم من تحسين سبل

**د. سينجيندو يؤكد
أن التغلب على الفقر
يعتمد على العمل الحر
عبر المشاريع الصغيرة،
والمنظمة ومؤسساتها
أطلقت العديد من برامج
التمويل الأصغر والتنمية
الاقتصادية**

معيشتهم. وأعرب الأمين العام المساعد عن تقديره لـ (AIM) التي عرضت مشاركة تجربتها مع دول المنظمة. وأثنى كذلك على "الإسلامي للتنمية" لمساهماته القيمة في تنظيم الندوة التي عقدت انسجاماً مع القرار ذي الصلة

نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة أخوة ندوة حول نموذج أعمال أخوة للتدخل في التمويل الأصغر والتمكين الاقتصادي في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك في مقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة اليوم الخميس 9 مارس 2023.

وفي الجلسة الافتتاحية المشتركة، قال الأمين العام المساعد للمنظمة للشؤون الاقتصادية في المنظمة، الدكتور أحمد كويسا سينجندو، في كلمته إن الندوة تهدف لإعطاء فرصة للمشاركين لتبادل خبراتهم ووجهات نظرهم حول التحديات الحالية للقطاع والفرص، بالإضافة إلى التوقعات والتنبؤات حول الاتجاهات المستقبلية في التمويل الأصغر والتمكين الاقتصادي.

وأوضح أن الفقر لا يزال أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية لغالبية الدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. وأضاف د. سينجندو أن معدل البطالة، وخاصة بين الشباب، يصل إلى 38 في المائة في بعض دول المنظمة، حيث يعيش الملايين في فقر مدقع ويفتقرون إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وشدد د. سينجندو على أن التغلب على الفقر، بالنسبة للعديد من الفقراء في الدول الأعضاء، يعتمد بشكل أساسي على العمل الحر عبر المشاريع الصغيرة، موضحاً أن المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة قد أطلقت العديد من برامج التمويل الأصغر والتنمية الاقتصادية.

ومن أجل تلبية طلب الفقراء على الخدمات المالية، أشار د. سينجندو إلى وجود مؤسسات التمويل الأصغر في



محمد علي
الخمليشي

إدارة الشؤون الإنسانية
منظمة التعاون
الإسلامي

المراكز البحثية تعد
اتجاها حديثا في
العلاقات الدولية
تعنى بدراسة
مواضيع مختلفة
كالديمقراطية،
والبيئة، والعولمة،
وتتفاعل مع قضايا
السياسة

دور مراكز البحث والتفكير في صنع القرار السياسي الدولي

أثبتت أحداث التاريخ السياسي القديم كما المعاصر أهمية الأفكار في توجيه القرار السياسي الدولي حيث ظهر هذا المعطى جليا خلال الحرب الباردة، وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكذلك إبان أزمة جائحة كورونا، وحاليا في الحرب الروسية- الأوكرانية، وذلك للكيفية التي سلكتها مراكز البحث، لاسيما الغربية، في توصيف هذه الأحداث والتبريرات التي أعطتها لها، والمقترحات التي قدمتها للتعامل معها سياسيا، وأمنيا، وصحيا، واقتصاديا، كما تكفلت بتوجيه المجتمع الدولي والرأي العام العالمي خلال هذه الأزمات بتقديم خبراتها ودراساتها، والتعريف بالمصالح الاستراتيجية لدولها، وتقديم النصح وصياغة السياسات واقتراح الحلول.

ولا غرو أن العالم شهد، ومنذ بداية القرن العشرين، نقلة نوعية في عملية صنع القرار وصياغة السياسات ومواجهة الأزمات والكوارث، بالنظر للأدوار المحورية التي أسندت لمراكز الأبحاث، حيث يعزى تبوأها لهذه المكانة إلى قدرتها على إجراء الدراسات المعمقة للإشكالات المطروحة على الساسة ورجالات الدولة، وإلى كفاءتها في التحليل وفق مرجعيات صارمة. لقد غدت هذه المؤسسات رائدة في التخطيط الاستراتيجي بإعدادها للخرائط بأنواعها، وبوضعها للبرامج وتحديدها للأولويات لقضايا متعددة بما يمد صنع القرار بالحلول الواقعية. وإذا كانت صناعة القرار السياسي مسلسل في غاية التعقيد، فإن طبيعة النظام الدولي قد سمحت بأدوار كبيرة لهذه المراكز من خلال مبادراتها المؤثرة في رسم السياسات الخارجية للدول بميزانيات هائلة، مما يشرعن التساؤل حول كنه هذه المراكز؟

أصبحت ظاهرة "خزانات الفكر" كترجمة لـ "Think Tanks"، منجزا ثقافيا ومعرفيا متميزا وممارسة واعية وبوصلة للتقدم تجسد طموح الأمم في صون تراثها والسمو بمعرفتها. وتعددت التعاريف التي تصدت للمفهوم، حيث تتأى معظمها عن التعريف بنفسها في مواقعها الإلكترونية وتقدم شخصها المعنوي كمنظمات غير ربحية، وبمسميات متعددة، كمؤسسة القرن الأفريقي، أو كمعهد انتربرايز، أو كوقفية كارنيغي. ويعرفها قاموس بنغوين للعلاقات الدولية بأنها "معهد للبحث يتم تمويله بشكل مستقل ويهتم بدراسة قضايا السياسة الخارجية". وعرفها ستروب تلبوت بأنها "منظمة تجري أبحاثا حول السياسات العمومية وتقدم نتائجها خلاصاتها إلى صناع القرار والمواطنين في تخصصات متعددة، وتشترك في المبادئ الأساسية كالجودة العالية لمنتجاتها الفكري، والاستقلالية والمساهمة في الحكامة الجيدة وإنتاج قيادات ذات مستوى عالمي". وجملة القول، أنها اتجاه حديث في العلاقات الدولية تعنى بدراسة مواضيع مختلفة كالديمقراطية، والبيئة، والعولمة، وتتفاعل مع قضايا السياسة، كجسر بين المعرفة والسلطة. تاريخيا، استعملت عبارة "ثك تانك" أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى للإشارة إلى غرفة عمليات للعسكريين لمناقشة القضايا الاستراتيجية، وتطور مدلولها ليتم إسقاطه على ما يفوق 11000 مركز بحثي في العالم. من خلال هذا المسح الایتمولوجي والسيماي للمصطلح، تبرز لنا خصائصها كمؤسسات غير ربحية، وغير حزبية تلتزم الحياد ولا تجاهر بدعم أي حزب سياسي وتركز على البحث والتحليل وتزود المؤسسات الحكومية بالكفاءات، وصناع القرار بالدراسات، وتؤثر في الرأي العام بصياغة السياسات وطرح البدائل للقضايا المستجدة.

إن الرابط بين صانع الأفكار، والسياسات، وصانع القرار هو ما يجعل فكرة "الباب الدوار" أسلوبا أمريكيا لبلورة الأفكار في مختبرات الفكر حيث يحرص الباحثون على المساهمة في دورة صنع العملية السياسية من خلال الاشتغال في مناصب حكومية، ثم العودة بعد نهاية مدة خدمتهم إلى مراكز الفكر كمستشارين. وتتفاعل مراكز التفكير مع صناع القرار وتمارس نفوذها عبر عدة استراتيجيات من قبيل تشجيع باحثيها على تقديم محاضرات في الجامعات، وتكثيف الظهور في وسائل الإعلام الدولية، وكتابة مقالات في الصحف العالمية ونشر الأبحاث في المواقع الإلكترونية، ودعوة صانعي القرار للمشاركة في الندوات وتزويدهم بدراسات حول السياسة الخارجية. ويمكن حصر تطور مراكز الأبحاث في أربع موجات تتمثل في مؤسسات أبحاث حول السياسة أو جامعات بلا طلاب مثل معهد كارنيغي (1910)، ومؤسسة هوفر التي أنشأها الرئيس الأمريكي "هاربرت هوفر"، ثم مجلس العلاقات الخارجية (1921)، بالإضافة إلى المتعاقدين مع الحكومة وذلك بنهاية الحرب العالمية الثانية حين أصبحت الدراسات المستقلة ضرورة لصانع القرار الأمريكي لمواجهة تحديات الأمنية ولسد النقص في أبحاث السياسة الخارجية فتم إنشاء مؤسسة راند (1948)، وتم التعاقد مع مؤسسات ممولة من الحكومة كمعهد هيدسون (1961) ومعهد أبريان (1968). وتتمثل الموجة الثالثة في مؤسسات القضايا العامة التي جمعت بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق المتطورة كمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (1962) ومؤسسة التراث (1973) ومعهد كاتو (1977). أما الموجة الرابعة والأخيرة فيمكن التعبير عنها من خلال المراكز الميراثية التي أنشأها قادة سابقون لتخليد آثارهم مثل معهد كارتر، ومركز نيكسون للسلام، ومعهد جيمس بيكر.

ختاما، يثير التساؤل بجديّة عن وضع ودور مراكز التفكير في نهضة العالم الإسلامي؟ فحسب دراسة برنامج المراكز والمجتمعات المدنية التابع لمعهد لودر بجامعة بنسلفانيا عام 2021، فإنه يلاحظ نمو مطرد في عدد المؤسسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ووصل مجموع هذه المراكز في 48 دولة عضو في المنظمة إلى 1049 مركزا، وفي الدول غير الأعضاء يوجد 2203 مركزا في الولايات المتحدة الأمريكية، و1413 مركزا في الصين، و612 مركزا في الهند و515 مركزا في بريطانيا.

الأمين العام يدعو دول "التعاون الإسلامي" مواصلة دعم صندوق التضامن



من المشاريع الصحية والتعليمية بما يعزز من صمود الشعب الفلسطيني وخاصة في القدس لمواجهة الهجمة الشرسة من قوات الاحتلال، بالإضافة إلى استمرار دعمه للجامعات الإسلامية في إطار المنظمة وخاصة في النيجر وأوغندا بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الأكاديمية للطلاب لخدمة المجتمعات التي تتواجد فيها هذه الجامعات.

وتوجه الأمين العام بالشكر والتقدير للدول التي تبرعت للصندوق راجيا أن يستمر دعمها له بما يعينه على تنويع مصادر دخله والاطلاع بمسؤولياته، كما أعرب عن تقديره العميق لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان وللحكومة السعودية، على الدعم المستمر للمنظمة ومؤسساتها بما في ذلك الصندوق الذي يتخذ من جدة مقرا له، وتقديم كافة التسهيلات لتنفيذ المهام الموكلة له.

الماتحة في المساعدة من تخفيف هذه الأزمات والتي قال إنها لا شك لن تتوقف خلال العام القادم بل ربما ستتضاعف بسبب مشاكل تغير المناخ بجانب الأوضاع في فلسطين وفي منطقة الساحل ودول حوض بحيرة تشاد والصومال وغيرها من المناطق. وأكد أن ذلك يتطلب توسيع مصادر دخل الصندوق وتوفير المزيد من الموارد خاصة تلك المتعلقة بحالات الطوارئ بهدف تمكينه من تقديم الدعم لمساعدة المنكوبين في الدول الأعضاء وتخفيف معاناتهم وتلبية احتياجات المسلمين في كل مكان.

ووجه الأمين العام نداء لجميع الدول الأعضاء لتقديم الدعم المالي للصندوق بهدف تطبيق مبدأ التضامن الإسلامي والذي قال إنه يجب أن يكون واجب الجميع بلا استثناء لاسيما وأن الصندوق من أهم مؤسسات المنظمة الإسلامية الخيرية القائمة ولا زال ينتظره الكثير من المهمات الإنسانية النبيلة التي أسس من أجلها.

وأعرب الأمين العام عن أمله بأن يتواصل عطاء الصندوق في فلسطين وخاصة المشاريع المقدسية وتنفيذ المزيد

خاطب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، الدورة 66 للمجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي، التي انعقدت في 4 يناير الماضي، في مقر المنظمة بجدة، والتي ترأسها سعادة السفير ناصر عبد الله بن حمدان الزعابي، رئيس المجلس الدائم للصندوق.

وقال الأمين العام إن المجلس انعقد في ظل التقدم الذي تحرزه المنظمة في العديد من الملفات خدمة لقضايا الإسلام والمسلمين، لافتا إلى أن الصندوق يضطلع بدور هام في تحقيق هذا التقدم وذلك عبر المشاريع الإنسانية في الدول الأعضاء وخاصة في تلك الأقل نموا والبلدان التي تقطن فيها المجموعات والأقليات المسلمة في كافة قطاعات نشاطاته التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والدينية وغيرها من المجالات.

وأضاف السيد حسين طه بأن العالم الإسلامي شهد خلال العام المنصرم أزمات إنسانية كبيرة بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، مشيرا إلى أن الصندوق بذل جهودا مقدرة في إطار الموارد المالية

«التعاون الإسلامي» تشارك في دورة اللجنة الإسلامية للهلل الدولي في بغداد

الأمانة العامة بإنشاء مركز بناء السلام الاجتماعي حيث أن من شأنه أن يساعد المجتمعات في معالجة النزاعات الاجتماعية. جدير بالذكر أن الفعالية نظمت بالاشتراك بين اللجنة الإسلامية للهلل الدولي وجمعية الهلال الأحمر العراقي

التعاون الإسلامي، الدكتور ياسمي أدريانسيا، في افتتاح الدورة السادسة والثلاثين للجنة الإسلامية للهلل الدولي والمنتدى التعريفي الأول بمركز بناء السلام الاجتماعي الذي عقد في العاصمة العراقية، بغداد. وشدد ممثل الأمانة العامة على أهمية حشد المزيد من الدعم المالي للجهود الإنسانية للمركز. كما أشادت

أعربت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن امتنانها وتقديرها للجنة الإسلامية للهلل الدولي على الدور الفعال الذي اضطلعت به في دعم المتضررين من الكوارث والنزاعات في العالم الإسلامي، وأشادت بتدشين مركز بناء السلم الاجتماعي في العراق. جاء ذلك في كلمت ألفاه ممثل الأمانة العامة لمنظمة

اختتام أنشطة احتفالية "القاهرة وياوندي" عاصمتا الثقافة في العالم الإسلامي



فبراير الماضي، بمقر اللجنة الوطنية الكاميرونية في ياوندي مع السيد عبد العزيز يوبا، الأمين العام للجنة الوطنية الكاميرونية لليونسكو، والسيدة استادجيم ساوودي، مديرة المهرجانات والصناعات الإبداعية في وزارة الفنون والثقافة بجمهورية الكاميرون رئيسة اللجنة العليا لاحتفالية ياوندي عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي لعام 2022.

واستعرض الاجتماع أبرز الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها على مدار عام 2022، في إطار احتفالية ياوندي عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي، تحت رعاية فخامة الرئيس بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون. وأكد الجانبان أن الاحتفالية ساهمت في إشعاع مدينة ياوندي السياحي، وإبراز مواقعها التراثية والطبيعية، وتعزيز سمعتها إقليمياً ودولياً، وجلب الاستثمارات في المجال الثقافي، وتعزيز التعايش والتسامح.

وفي ختام الاجتماع، تمت مناقشة اعتماد شعار الإيسيسكو في مسمى ومهام اللجنة الوطنية الكاميرونية لليونسكو، والمشاريع التي يمكن تضمينها في اتفاقية التعاون المزمع توقيعها بين الإيسيسكو وجمهورية الكاميرون. وضم وفد الإيسيسكو كلا من السيد نجيب الغياتي، المستشار الثقافي للمدير العام، والدكتور محمد أبا عصمان، خبير بقطاع الثقافة والاتصال.

الإسلامي هو تنويع لمكانتها الفريدة كملتقى للثقافات عبر الحقب الزمنية المتعاقبة، ومركز مهم للثقافة والإبداع، ونقطة تلاقي ثقافي بين الشرق والغرب.

واستهل الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، كلمته بتقديم الشكر لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، الذي يمنح الثقافة من جهده ما تتجلى مظاهره المتألقة، مؤكداً أنه تم تنفيذ 159 نشاطاً خلال احتفالية القاهرة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي.

وأشار إلى أن الإيسيسكو لم تتوان عن مساندة أحلام مدينة القاهرة في تطلعها صوب المستقبل، ونفذت عدداً من البرامج في هذا الإطار، في مقدمتها دورات تدريبية على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحفاظ على كنوز التاريخ، وتوفير المنح العليا في الجامعات لصون الآثار، وبرنامج تأهيل وتكوين المعلمين من خلال مشروع الشهادات الدولية المهنية في التدريس.

وأكد أن الرسالة التي حملتها القاهرة هذا العام تجلت في استعادة دورها التاريخي في التأثير، وتأكيد سطوعها الثقافي، وتجديدها لأروقة الفعل الثقافي. وقدم الشكر لكل من ساهم في إنجاح الاحتفالية. واختتم كلمته بإلقاء قصيدة: "عاصمة العواصم"، التي نظمها بهذه المناسبة على صعيد آخر، عقد وفد الإيسيسكو اجتماعاً في 4

اختتمت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية، رسمياً أنشطة احتفالية القاهرة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي، بمركز الهناجر للفنون في دار الأوبرا المصرية، بتسليم جوائز القسم الأول من مسابقة تراثي للتصوير الفوتوغرافي، وافتتاح المعرض الذي يضم الأعمال المشاركة في المسابقة.

وانطلق الحفل في 10 مارس الماضي، الذي شهد حضوراً رفيع المستوى من مسؤولين وسفراء وشخصيات عامة وكتاب ومفكرين وفنانين، بالسلام الوطني لجمهورية مصر العربية، أعقبه عرض فيلم تسجيلي بعنوان: القاهرة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي، يوثق الأنشطة التي تم تنظيمها في إطار الاحتفالية على مدار عام 2022.

وفي كلمتها، وجهت الدكتورة نيفين الكيلاني، الشكر لمنظمة الإيسيسكو على دعمها الكبير لأنشطة الاحتفالية، مؤكدة أنها شهدت على مدى عام كامل العديد من الأنشطة المتفرقة في أنواع الفنون المختلفة، وكانت فرصة لتعبر القاهرة عن مكانتها بين عواصم الثقافة وتعرف بتاريخها وعراقتها واحترامها للحضارات والثقافات المختلفة.

وأضافت أن اختيار القاهرة عاصمة للثقافة في العالم

تأهيل أطفال الشوارع من خلال كرة القدم في ماليزيا

حفل الإطلاق، ونوهت بالجهود التي تبذلها المنظمة لدعم دولها الأعضاء. وعقب ذلك أعطى الدكتور محمد فريد راي بن عبد الله، رئيس الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور، الانطلاقة الرسمية للبرنامج بمشاركة أربع فرق من الأطفال.

وشهد البرنامج تنظيم مجموعة من الأنشطة الرياضية لفائدة المشاركين، تدريبوا خلالها على تقنيات التحكم في الكرة وتقنيات المراوغة وقواعد لعبة كرة القدم، وعقد جلسة استشارات نفسية، بهدف تعزيز الثقة بالنفس واحترام الذات لدى الأطفال المستفيدين، وتدريبهم على مهارات القيادة، والتواصل، كما تم عقد جلسة مع السيد روبن ثاياباران كاثيريبيلاي، لاعب المنتخب الوطني الماليزي لكرة القدم، شارك خلالها تجاربه والتحديات التي واجهها ليصبح لاعبا محترفا.

وزار المشاركون المجلس الوطني للرياضة، والمعهد الوطني للرياضة، بمدينة كوالالمبور في ماليزيا، حيث أتيحت لهم فرصة خوض التدريبات مع مدربين متخصصين، والمشاركة في مباريات ودية، واجتياز اختبارات اختيار المواهب.



مساحات آمنة لأطفال الشوارع الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٧ عاما.

وشهد حفل اختتام البرنامج تنظيم مباراة في كرة القدم بين فريقين من الأطفال المشاركين، وتم اختيار أفضل لاعب وأفضل مشارك في البرنامج، الذي تهدف الإيسيسكو من خلاله إلى تأهيل أطفال الشوارع من خلال الرياضة، وخصوصا كرة القدم، من أجل المساهمة في ضمان مستقبل أكثر إشراقا لهم.

وكانت السيدة ليم هوي ينغ، نائبة وزير التعليم الماليزي، وجهت الشكر إلى منظمة الإيسيسكو، في كلمتها خلال

اختتم برنامج منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) لتأهيل أطفال الشوارع من خلال كرة القدم مرحلته الأولى في ماليزيا، في ٢٧ يناير الماضي، بشراكة مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الشباب والرياضة ووزارة المرأة وتنمية الأسرة والمجتمع والكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور ومركز الإيسيسكو التعليمي في ماليزيا، والذي يهدف إلى استخدام الرياضة لتعزيز حماية الأطفال وتوفير فرص التعليم لهم، وتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي ومكافحة العنف وخلق

أكثر من نصف مليون زائر لمعرض السيرة النبوية بمقر الإيسيسكو



الشريفة، وباستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وعبر الكثير من الزائرين عن إعجابهم الشديد بالمعرض، لما يتضمنه من محاكاة تفصيلية لحياة النبي، باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا، وتقنيات الواقع المعزز، مشيرين إلى أن الزيارة تعد رحلة روحية افتراضية عبر الزمن لاكتشاف معالم السيرة بطريقة مبسطة.

والمتحف الدولي للسيرة النبوية والحضارة الإسلامية، تتوجها للشراكة الاستراتيجية بين المنظمة ورابطة العالم الإسلامي والرابطة المحمدية للعلماء بالملكة المغربية، ويعد الأول من نوعه خارج المملكة العربية السعودية، في إطار رسالتها الساعية لإظهار الجوانب الحضارية في السيرة النبوية، ووسطية الإسلام، ومعاربة الفكر المتطرف، اعتمادا على القرآن الكريم والسنة النبوية

ضمن تقرير تم إعداده في ٢١ يناير الماضي، أكدت إيسيسكو أن عدد زوار المعرض والمتحف الدولي للسيرة النبوية والحضارة الإسلامية، الذي أقيم بمقر منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، في العاصمة المغربية الرباط، تجاوزت النصف مليون زائر خلال شهرين فقط منذ افتتاحه أمام الجمهور العام في ٢٨ من نوفمبر عام ٢٠٢٢.

وشهد المعرض، الذي حظى بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، إقبالا متزايدا، حيث تزدهم أروقته بزوار من جميع الفئات العمرية من المدن المغربية المختلفة، ومن المقيمين وضيوف المملكة المغربية، بعد أن أصبح وجهة للمتعمقين إلى التعمق في معرفة تفاصيل أكثر حول السيرة النبوية الشريفة، عبر أجنحة وأقسام المعرض المختلفة، والتي تقدم السيرة باستخدام أحدث وسائل العرض، التي تنقل الزائر افتراضيا إلى زمن النبي، وتغاطب العقل والوجدان من خلال معلومات موسوعية موثقة ومحقة عن خير الأنام. وتأتي استضافة مقر منظمة الإيسيسكو للمعرض

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي تطلق برنامجا في أفغانستان



وصل سعادة البروفيسور يرلان بايدوليت، المدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، إلى العاصمة الأفغانية كابول، في ١٥ أبريل الماضي، لبدء التنفيذ الميداني للمساعدات الغذائية الإنسانية التي تقدمها المنظمة بالشراكة مع جمعية الهلال الأحمر الأفغاني.

وفي سياق تنفيذ المنظمة لمهمتها بشأن برنامج الأمن الغذائي لأفغانستان، التي كلفتها بها الدورة الاستثنائية الـ ١٧ لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي حول الوضع في أفغانستان، المعقودة في ١٩ ديسمبر ٢٠٢١ في إسلام آباد، باكستان، واستنادا إلى الدعم السخي من جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان. تألفت أول قافلة غذائية إنسانية إلى أفغانستان من ٢٨٠ طنا من القمح، وإمدادات الرضع، تم تسليمها إلى العائلات الأكثر احتياجا في هرات وكابول. وخلال زيارة العمل إلى كابول، التقى وفد المنظمة أيضا مع سعادة السيد محمد سعيد العياش، المدير العام لبعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول، لمناقشة التعاون القيم لتنفيذ البرنامج بنجاح.

بالإضافة إلى ذلك، تمت زيارة مقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان للمباحثات الثنائية مع رئيسة البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، سعادة السيدة روزا أوتونباييفا. وتميز

مشاركة وفقا لذلك.

وقال بيان صادر عن المنظمة إن الدعم الجماعي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في جغرافية منظمة التعاون الإسلامي أمر بالغ الأهمية لسكان أفغانستان، بالنظر إلى الأزمة الإنسانية الحالية والوضع السياسي والاقتصادي الصعب في البلاد. وتؤمن المنظمة إيمانا راسخا بأن وجود أفغانستان آمنة ومستقرة أمر حتمي لتحقيق السلام والازدهار في العالم.

وتشجع المنظمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمأنحين الدوليين وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى على المساهمة بسخاء في برنامج الأمن الغذائي في أفغانستان. دعمكم يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في حياة المحتاجين.

الاجتماع بتوقيع اتفاق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقوم فيه المنظمة بتوفير قافلة غذائية إنسانية مؤلفة من ٦٨ طنا من دقيق القمح تبرعت بها أمانة المنظمة وعدد من شركات القطاع الخاص في كازاخستان، بما في ذلك مجموعة عمار وكونديز، للنساء والأطفال المتواجدين مراكز مختارة لعلاج مدمني المخدرات في كابول بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي باستكشاف سبل أخرى للتعاون في سياق توفير المحاصيل المناسبة لتحل محل محاصيل المخدرات في أفغانستان، ومن المقرر إنشاء فريق عمل

انطلاق مؤتمر مدينة السلام الدولي في إسبانيا بمشاركة الإيسيسكو



شاركت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) في مؤتمر ومعرض مدينة السلام الدولي لعام ٢٠٢٣، بمدينة سلامانكا الإسبانية، والذان تنظمهما مؤسسة "مدينة السلام العالمية"، من أجل تعزيز أهمية بناء مدن ذكية ومزنة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف المجالات.

ومثل الإيسيسكو في افتتاح المؤتمر، في ٢٣ يناير الماضي، الدكتور محمد شريف، مستشار في قطاع العلوم والتقنية بالمنظمة، حيث أبرز ضرورة تكاتف الجهود ما بين المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص في مجال تطوير المدن الذكية، للمساهمة في التنمية الاقتصادية وابتكار حلول جديدة لحماية البيئة.

واستعرض ممثل الإيسيسكو جهود المنظمة في تعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة ومواجهة تحديات التغيرات المناخية، عبر برامج ومشاريع عملية تستشرف المستقبل في مجال المدن الذكية.

الأمين العام يخاطب الدورة ١٧ لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بالمنظمة

مؤخرا عناصر من اليمين المتطرف في أوروبا من إساءة الى المصحف الشريف بوصفها ممارسات متطرفة واستفزازية ومثالا للكرهية ومظهرا من مظاهر ظاهرة الاسلاموفوبيا. وأشار السيد حسين طه إلى مطالبة المنظمة لحكومات الدول المعنية باتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لهذه الممارسات. وأكد أن الأمانة العامة للمنظمة ما فتئت تشجع على الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات وترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي ونبذ الكراهية والتطرف ومكافحة الإرهاب لتحقيق السلم والوثام في العالم.

كما أشار السيد حسين إبراهيم طه إلى التحديات التي يمثلها الأمن الغذائي والآثار السلبية لجائحة كورونا والتغيرات المناخية، مذكرا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للمنظمة لتعزيز التبادل النشط للمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار والتجارة وذلك بهدف ضمان تحقيق الأهداف الواردة في برنامج العمل لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥.

وتجدر الإشارة إلى أن وفدا رفيع المستوى من الأمانة العامة للمنظمة شارك في الدورة السابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في المنظمة. واندرجت هذه المشاركة في إطار الالتزام بتعزيز العمل الإسلامي المشترك ودعم التعاون بين مجالس الدول الأعضاء.



ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. كما جدد الأمين العام، التأكيد على دعم المنظمة لحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير وحقوق مسلمي الروهنغيا في ميانمار وكافة الأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وأكد دعم المنظمة للسلم والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وأفغانستان وليبيا والصومال والعراق واليمن وسوريا والسودان، داعيا إلى الاحتكام إلى الحكمة والحوار في معالجة الخلافات والنزاعات والأزمات. وعبر الأمين العام عن عميق القلق من تصاعد العنصرية وخطاب الكراهية والاسلاموفوبيا في العديد من مناطق العالم، مجددا استنكار المنظمة لما قامت به

توجه معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه بكلمة الى الدورة ١٧ لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في المنظمة التي عقدت أعمالها في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي ٢٩-٣٠ يناير الماضي، أشاد فيها بما توليه الجمهورية الجزائرية وما يوليه فخامة الرئيس عبد المجيد تبون من دعم للعمل الإسلامي المشترك ولقضايا العالم الإسلامي.

كما ثمن معالي الأمين العام استضافة البرلمان الجزائري بغرفتيه، مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني لهذه الدورة التي تتعقد في ظروف إقليمية ودولية بالغة الدقة تتطلب من الدول الأعضاء في المنظمة تعزيز العلاقات والتضامن وتكثيف التنسيق.

وأكد السيد حسين طه على موقف المنظمة الداعم للقضية الفلسطينية، التي تعتبر قضية المسلمين المركزية، والتي تشهد تطورات خطيرة تستدعي توحيد المواقف ومضاعفة الجهود بغية استنهاض مسؤولية المجتمع الدولي تجاه وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للقدس ورعاية عملية سياسية متعددة الأطراف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق رؤية حل الدولتين، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة

«الإسلامي للتنمية» يقر تمويل مشاريع بقيمة ٤٠٣ ملايين دولار

الكربون سنوياً. كما وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تمويل إضافي بقيمة ١٣ مليون دولار أمريكي لمشروع نقل وتجارة الكهرباء بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا في جمهورية قيرغيزستان. وتبلغ مساهمة البنك الأصلية التي تمت الموافقة عليها لهذا المشروع ٥٠ مليون دولار أمريكي. ويهدف المشروع إلى تلبية الطلب على الكهرباء في أفغانستان وباكستان من خلال إقامة تبادل للطاقة عبر الحدود فيما بين أربعة بلدان أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في إطار استراتيجية التكامل الاقتصادي الإقليمي للبنك. وبمجرد تشغيله، سيستخدم المشروع موارد الطاقة الكهرومائية المحلية الفعالة والصدقية للبيئة في قيرغيزستان وطاجيكستان، مما يهيئ ظروفًا لتجارة الكهرباء المستدامة بين وسط وجنوب آسيا.

للتنمية ملتزمة بدعم البلدان الأعضاء في سعيها لتحقيق الازدهار والقدرة على الصمود، لا سيما خلال هذه الأوقات الصعبة». ويأتي في مقدمة المشاريع التي تمت الموافقة عليها، المساهمة في المرحلة الأولى من مشروع القطر الكهربائي السريع في جمهورية مصر العربية بقيمة ٣١٨ مليون يورو (٣٤٤,٥ مليون دولار أمريكي). ويهدف المشروع الى توفير الوصول إلى نظام نقل آمن وبأسعار معقولة ومستدام للجميع. وسيحقق ذلك بتطوير نظام سكك حديدية كهربائي سريع مستدام وأخضر وقادر على الصمود أمام تغير المناخ بطول ٦٦٠ كلم. ومن المتوقع أن يستفيد من هذا المشروع ٢٥ مليون شخص سنوياً ويخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو ٢٥٠ ألف طن من ثاني أكسيد

وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه الدوري رقم ٣٥٠، في مقره الرئيس بجدة، برئاسة معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر رئيس مجموعة البنك الإسلامي على تمويل ٣ مشاريع بقيمة ٤٠٣ مليون دولار لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الاستدامة في البلدان الأعضاء في قطاعات رئيسة مثل الطاقة، والتعليم، والنقل.

وأكد الدكتور الجاسر، في تصريح، على أهمية المشاريع المعتمدة، قائلاً: «سيكون لمشاريع التحول التي تمت الموافقة عليها في هذا الاجتماع أثر كبير في تحسين أنظمة النقل والتعليم والطاقة، فضلاً عن تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعامل مع حالات الطوارئ»، مضيفاً «تظل مجموعة البنك الإسلامي

بنالي جدة يحتفي بالإرث التاريخي للحضارة الإسلامية



وجمعها وحفظها وتدرسيها. وقال البروفسور جولياني رابي، المدير الفخري للمتحف الوطني للفن الآسيوي، التابع لـ «مؤسسة سميثسونيان» في واشنطن العاصمة، إن هناك قسمين أساسيين في سرد «أول بيت»، الأول هو ضمن القاعات المشيدة حديثاً، ويحمل عنوان «القبلة»، وهو معرض منظم بدقة شديدة، والثاني يتموضع تحت الخيام العملاقة في صالة الحجاج، ويحمل عنوان «الهجرة». وبدأ رابي بالحديث عن قسم «القبلة»، قائلاً إنه رغم حجمه الصغير نسبياً فإنه يضم مجموعة ضخمة من المعروضات، مضيفاً: «في الأساس هو يعتمد على إثارة الأحاسيس أكثر من الحقائق».

وفي قاعة العرض الأولى «القبلة» اسمها وموضوعها وخاتمها. يقول الدليل: «نبدأ بغرفة خافتة الإضاءة نرى فيها عرض فيديو للمسجد الحرام بمكة، ولكن الصوت هو الأساس هنا، حيث نسمع ترددات للأذان من مختلف أنحاء العالم الإسلامي». وتقضي الغرفة لعدد من الغرف المتتالية، تتناول كل منها شعيرة بعينها مثل الوضوء والصلاة ثم الصلاة الجامعة والموت لتنتهي عبر ممر طويل خافت الإضاءة لغرفة الكعبة. ويستكمل الوصف: «في غرفة بيضاء ساطع ضوءها يحتلها باب ذهبي للكعبة، وهو الباب الذي أمر الملك عبد العزيز بصنعه عام ١٩٤٠». ويشير إلى أن العرض يضم باباً آخر للكعبة من عهد السلطان مراد الرابع، يعود لعام ١٦٢٠، «ظل في مكانه باباً للكعبة لمدة أكثر من ٣٠٠ عام، قبل أن يتم استبداله بباب الملك عبد العزيز، وأيضاً لدينا ميزاب الكعبة وكثير من المنسوجات».

من الفنانين والمتقنين من المملكة العربية السعودية ومن حول العالم. وأقيم بينالي الفنون الإسلامية ٢٠٢٣، في صالة الحجاج الغربية بمطار الملك عبدالعزيز الدولي، على مساحة ١١٨ ألف متر مربع، وتضمن أعمالاً فنية لنحو ٤٠ فناناً من حول العالم، بالإضافة إلى حوالي ٢٨٠ قطعة أثرية معارة من مؤسسات محلية ودولية.

جدول البينالي اشتمل تنظيم مجموعة من الأنشطة والرحلات وورش العمل واللقاءات مع الفنانين والجلسات النقاشية والمحاضرات والندوات والعروض الفنية والسينمائية

واشتمل جدول البينالي تنظيم مجموعة من الأنشطة والرحلات وورش العمل واللقاءات مع الفنانين والجلسات النقاشية والمحاضرات والندوات والعروض الفنية والسينمائية، وركز على عدد من الموضوعات، أبرزها إرث تراث العالم الإسلامي وإضافته الثقافية للمجتمع المعاصر، وتنظيم فنون العالم الإسلامي

شارك الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، في حفل افتتاح الدورة الأولى من بينالي الفنون الإسلامية، تحت شعار «أول بيت»، الذي تنظمه مؤسسة بينالي الدرعية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، خلال الفترة من ٢٣ يناير إلى ٢٣ أبريل الماضي، ويعد الأول من نوعه على مستوى العالم، حيث يحتفي بالإرث التاريخي للحضارة الإسلامية، بصيغة فنية تجمع ما بين الفن المعاصر ونوادير المقتنيات والمخطوطات والقطع الفريدة.

وعقب حفل الافتتاح، الذي حضره كذلك الدكتور عبد الإله بنعرفة، نائب المدير العام للإيسيسكو، أشاد الدكتور المالك بجهود وزارة الثقافة السعودية ومؤسسة بينالي الدرعية، في تنظيم هذا الحدث الفريد من نوعه، الذي نجح في الموازنة بين الإرث الثقافي لحضارة العالم الإسلامي وبين الفنون المعاصرة، ويقدم صورة ناصعة عن الفنون الإسلامية بكل تنوعاتها إلى العالم.

وأوضح المدير العام للإيسيسكو إلى أن مشاركة المنظمة في افتتاح البينالي تأتي في إطار رؤيتها وتوجهاتها الاستراتيجية لحفظ واثمين تراث العالم الإسلامي، عبر تسجيله على قوائم الإيسيسكو للتراث في العالم الإسلامي، والعديد من البرامج والمشاريع والدورات التدريبية التي تعقدها المنظمة، لتعزيز الاقتصاد الثقافي، واستثمار إمكانات تطبيقات التكنولوجيا الحديثة لتحقيق هذه الأهداف.

وشهد حفل افتتاح بينالي الفنون الإسلامية حضوراً رفيع المستوى من مسؤولين سعوديين وعرب، وعدد كبير

كتالوج اللوحات الفائزة بجائزة الخط بإرسیکا



أصدر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا) ألبوم صور اللوحات الفائزة بالجوائز الثلاث الأولى وبالمكافآت في كل نوع من أنواع الخط. وهو عبارة عن ألبوم قيم وذكري عن المسابقة، حيث يمكن طلب كتالوج المسابقة الحالية أو كتالوجات المسابقات السابقة من إرسیکا.

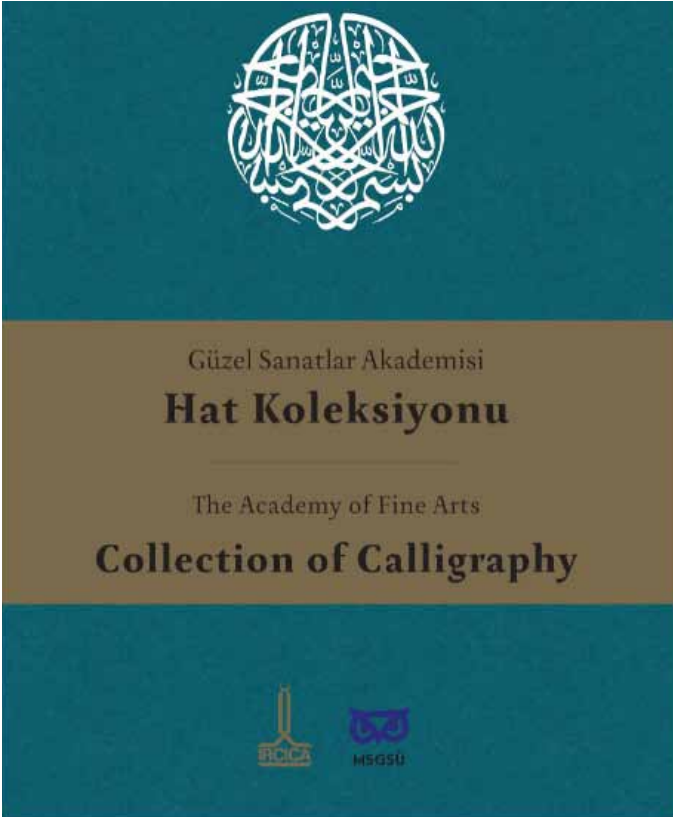
وقد جرى استلام ٦٩٧ لوحة ضمن مسابقة إرسیکا الدولية الـ ١٢ لفن الخط التي أقيمت في عام ٢٠٢٢. حيث قدّمها (٥٣٥) خطّاطاً من (٣١) بلداً. ومن هذا المجموع، فازت بجوائز (٦١) لوحة، من إنجاز (٤٩) خطّاطاً من (١٠) بلدان. ونُظمت المسابقة في أنواع الخط العشرة المعروفة وهي: الثلث الجلي، والثلث، والنسخ، والمحقق، والثلث والنسخ، والتعليق الجلي، والتعليق، والديواني الجلي، والديواني، والكوفي. وأعلن عن نتائجها في ٢١ مايو ٢٠٢٢. وأشادت لجنة التحكيم المتكوّنة من خبراء من مصر والعراق وإيران والمغرب وسوريا وتركيا بالجودة الفنية للوحات الفائزة.

وخصّصت المسابقة الثانية عشرة للخطاط مصطفى راقم (١٧٥٨-١٨٢٦م) الذي كان له فضل كبير في النهوض بهذا الفن حيث أبدع فيه إبداعاً رائعاً، ولاسيما في الثلث الجلي وكتابة الطغراء. وكان مصطفى راقم أيضاً رسّاماً واطّلع السلطان سليم الثالث على رسومه فأعجب بها فدعاه لرسم صورته. وحصل على لقب المدرّس وكلف أيضاً بتصميم العملات المعدنية وكتابة الطغراء. وعلم راقم خط الثلث والثلث الجلي للسلطان محمود الثاني. وله أيضاً كتابات شريطية في الثلث الجلي على أبواب ضريح نقش ديل سلطان الموجود في حيّ الفاتح بإسطنبول.

ألبوم لوحات الخط الأصلية لجامعة معمار

بصدور هذا الألبوم، أصبحت مجموعة رائعة من لوحات الخط الأصلية المملوكة لجامعة معمار سنان للفنون الجميلة متاحة للجمهور بشكل دائم لأول مرة، خاصة بعد إقامة معرض عنها في أبريل من عام ٢٠٠٢ الماضي في إسطنبول بالجمهورية التركية. وتتكون المجموعة، التي تحمل اسم «مجموعة من لوحات الخط لأكاديمية الفنون الجميلة»، بحكم كون الجامعة سابقاً أكاديمية، من أعمال لمجموعة من الفنانين المشهورين الذين درّسوا في قسم الفنون الزخرفية التركية خلال الثلث الثاني من القرن العشرين.

وقد أنشأ القسم في عام ١٩٣٦، عندما ألحقت المدرسة السابقة للخطاطين، التي أسست في عام ١٩١٥ وأعيد تسميتها فيما بعد بمدرسة الفنون الزخرفية الشرقية، بالأكاديمية بنفس الكلية. ومع الوقت، وصل بعض المعلمين في القسم إلى سنّ التقاعد الإلزامي ولم يخوّل لهم حق الاستفادة من معاش تقاعدي بسبب توظيفهم كمعلمين مساعدين؛ ومن أجل مساعدتهم على تغطية نفقاتهم، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بأن تدفع لهم أجور مقابل إنجاز لوحة خط كلّ شهر. ونتيجة لذلك، ظهرت مجموعة نفيسة من لوحات الخط برعاية الأكاديمية. وهي تضم أساتذة ماهرين في فن الخط والتذهيب، وهم: كامل آق ديق (ت ١٩٤١)، ونوري قورمان (ت ١٩٥١)، ونجم الدين أوق ياي (ت. ١٩٧٦)، وإسماعيل حقي ألتون بزر (ت ١٩٤٦)، وماجد أيرال (ت ١٩٦١)، ومصطفى حليم أوزيازيجي (ت ١٩٦٤)، وأمين بارين (ت. ١٩٨٧)، ورقت كونت (ت. ١٩٨٦)، ومحسن دمير أونات (ت. ١٩٨٣)، الذين درّسوا هناك أو كان يشمّلهم هذا النظام.





مليكه كاديرخانوفا
رئيس لجنة مجلس
الشيوخ
المجلس الأعلى للمرأة
والمساواة بين الجنسين

منذ سبتمبر ٢٠٢٢، تم
تحديد مخصصات
الحمل والولادة
في المؤسسات
والمنظمات الخاصة
ضمن موازنة الدولة

المرأة تساهم في تطوير أوزبكستان الجديدة

تستمر الإصلاحات في جمهورية أوزبكستان لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة وتقديم الدعم الاجتماعي للنساء المحتاجات وضمان المساواة بين الجنسين بشكل منظم. لهذا تم اعتماد استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين في أوزبكستان حتى عام ٢٠٢٠ بغية الارتقاء بهذه الأمور إلى مستوى جديد.

وتم تحديد سن الزواج للرجال والنساء بـ ١٨ عاماً، وألغيت قائمة الوظائف ذات ظروف العمل غير المواتية والتي يُحظر فيها عمل المرأة كلياً أو جزئياً.

ووفقاً لمرسوم رئيس الجمهورية في ٧ مارس العام الماضي "بشأن تدابير زيادة تسريع العمل على الدعم المنهجي للأسرة والمرأة"، تمت الموافقة على البرنامج الوطني لزيادة نشاط المرأة في جميع قطاعات اقتصاد البلاد، وكذلك الحياة السياسية والاجتماعية في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦. كما تم تحديد عدد من التدابير الهادفة لضمان حقوق المرأة بموجب هذا البرنامج الذي يتم تنفيذه. وتم تخصيص حصة بنسبة ٤٪ للفتيات البالغات من الأسر التي تحتاج إلى حماية اجتماعية للدراسة في مؤسسة للتعليم العالي. واعتباراً من ٩ فبراير ٢٠٢٢، تم زيادة مدة خدمة المرأة، والتي تشمل فترة إجازة الأمومة، من ٣ سنوات إلى ٦ سنوات، كما تم تمديد فترة الخبرة العملية للأطفال ذوي الإعاقة منذ الطفولة من ١٦ إلى ١٨ سنة.

ومنذ سبتمبر ٢٠٢٢، تم تحديد مخصصات الحمل والولادة في المؤسسات والمنظمات الخاصة ضمن موازنة الدولة. ومنحت قروض التعليم بدون فوائد للنساء اللائي يدرسن في مؤسسات التعليم العالي والمدارس والكليات الفنية، وتم وضع الإجراء الخاص بسداد الدولة لرسوم العقود لجميع النساء اللائي يدرسن على مستوى الماجستير.

وتم إدخال الإجراء الخاص بتغطية العقود التعليمية لأفراد الأسرة ذوي الدخل المنخفض أو الأيتام أو الطالبات المحرومات من رعاية الوالدين دون شرط السداد على حساب موارد إضافية من الميزانية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوق النفقة. ولا تزال الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة دور المرأة بشكل جذري في الحياة الاجتماعية والسياسية ومجال الأعمال مستمرة في أوزبكستان، لهذا أنشئ نظام فريد لإعداد النساء الناشطات اجتماعياً للمناصب القيادية والتدريب وتحسين مؤهلاتهن. وفي نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة القيادات النسائية من ٧٪ في عام ٢٠١٦، إلى ١٢٪ لعام ٢٠٢٠، واضطردت الزيادة كذلك لتصل إلى ٢٧٪ في عام ٢٠٢٢، و٢٥٪ بين رواد الأعمال.

وتم إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للمرشحات الواعدات العاملات في هيئات ومؤسسات الدولة، كما تم إنشاء قائمة احتياطية لأكثر من ٢٥٠٠٠ امرأة للقيادة. في عام ٢٠٢٢، تم تطوير برنامج لزيادة نشاط المرأة في الإدارة العامة بمشاركة الوزارات والهيئات، وتوجيهه نحو التنفيذ.

وتعمل اليوم نحو ١٤٠٠ امرأة في منظومة المؤسسات الحكومية والعامة في مناصب قيادية على مستوى الجمهوريات والأقاليم، وأكثر من ٤٣ ألف امرأة على مستوى المقاطعات والمدن. كما تشغل النساء ما نسبته من ٢٢-٤٨٪ من مقاعد البرلمان الذي يضم ١٥٠ نائباً منتخباً. وأبالغ بالتأكيد على أن هذه النتائج قد تحققت بسبب ظروف تم توفيرها للمرأة في مجال السياسة والإدارة، خدمة لمصالح الدولة.

ووضعت أكاديمية الإدارة العامة ولجنة الدولة للأسرة والمرأة برنامج "مدرسة للقيادات النسائية" مدته ٥٥٢ ساعة لتدريب القيادات النسائية كجزء من البرنامج، حيث تم تدريب ١٠٠ امرأة ناشطة، كما تم تجميع بيانات ١٤٢ خريجة من الأكاديمية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢١ وإدراجها في قاعدة بيانات احتياطي الموظفين الوطنيين. وفي الوقت نفسه، تم إنشاء نظام معلومات واحد لتسجيل النساء ضحايا التحرش والعنف.

وتساهم النساء مساهمة جديدة في تطوير أوزبكستان جديدة، باعتبار أن ذلك كله كان نتاجاً للإصلاحات التي تم تنفيذها لتقوية تأثير المرأة وحماية حقوقها ومصالحها في مختلف الجوانب.

ومؤخراً، تم بذل جهود كبيرة لزيادة تعزيز الأساس القانوني لضمان المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، فضلاً عن اتخاذ تدابير مهمة لتعزيز الأساس التشريعي والمؤسسي لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد أكثر من ٢٠ وثيقة قانونية معيارية تهدف لزيادة تحسين نظام الدعم الشامل للمرأة وحماية حقوقها ومصالحها القانونية.

وجرى إدخال مفهوم "الخبرة الجنسانية" و "التدقيق الجنساني" في التشريعات الوطنية، كما تم اعتماد قانون بشأن تبسيط الأساس القانوني لإجراءات التبني ليتم السماح لمن ارتكب جريمة بسيطة وقضى عقوبتها بتبني طفلاً وفقاً لهذه الوثيقة.

وبناءً على توصية الأمم المتحدة، تم تحسين قانون "حماية المرأة من التحرش والاعتداء" والوثائق القانونية الأخرى ذات الصلة، وأدرج مفهوم "العنف المنزلي" في القانون، وتم تحديد المسؤولية عن العنف المنزلي باعتباره جريمة منفصلة.



العاصمة: طرابلس
المساحة: ١,٨ مليون كيلومتر مربع
اللغة الرسمية: العربية
العملة: الدينار الليبي

ليبيا



ذلك المناطق الشمالية التي تتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل، حيث يتسم بالاعتدال في الربيع والخريف ويكون الصيف حارا والشتاء باردا نسبيا، وهو متنوع يغلب عليه مناخ البحر المتوسط وشبه الصحراوي في الشمال الأوسط، والمناخ الصحراوي في الجنوب أي بارد شتاء وحار صيفا ونادر الأمطار، بينما لا تتعدى درجة الحرارة ٣٠ درجة مئوية في الجبل الأخضر في فصل الصيف فيما قد تصل الحرارة إلى درجة التجمد في الشتاء مما ينتج على ذلك سقوط الثلوج في بعض المدن. وتغطي الثلوج في فصل الشتاء مدينة البيضاء شأنها كبعض المناطق الجبلية في شمال البلاد.

وتعتبر طرابلس المركز التجاري للبلاد حيث تستقطب ليبيا شركات عالمية للاستثمار في مختلف القطاعات. ومن موارد الدولة الطبيعية الجبس والنفط والغاز الطبيعي اللذين يعتبران مصدرا الدخل الرئيسيين في البلاد، حيث تبلغ احتياطات النفط في ليبيا ٤١,٥ مليار برميل مما يجعلها تصدر الدول الأفريقية في هذا المجال.

وفي القرن السادس عشر، قامت الإمبراطورية الإسبانية باحتلال مدينة طرابلس، تلاها فترة حكم العثمانيين في ١٥٥١. وانخرطت ليبيا في حروب الساحل البربري تحت الحكم المستقل للأسرة القرمانلية ليحكمها العثمانيون لاحقا وينتهي بتوقيع اتفاقية مع إيطاليا وتبدأ بالتالي فترة الاحتلال الإيطالي فتصبح ليبيا بذلك مستعمرة إيطالية من ١٩١١ إلى ١٩٤٣. وكانت ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية موقعا هاما في حملة شمال أفريقيا. وأصبحت ليبيا مملكة مستقلة في عام ١٩٥١، لتحصل بعد ذلك على الاستقلال سنة ١٩٥١ ويصبح اسمها المملكة الليبية المتحدة، قبل أن يتغير إلى المملكة الليبية سنة ١٩٦٣.

وتمتد ليبيا على مساحة ١,٧٥٩,٥٤٠ كيلومتر مربع. وهي أصغر نوعا ما من إندونيسيا في مساحة الأرض، وتعادل تقريبا مساحة ولاية ألاسكا الأمريكية. ويعد الساحل الليبي الأطول لأي بلد أفريقي مطل على البحر الأبيض المتوسط، إذا يبلغ طوله ١,٧٧٠ كيلومتر (١,١٠٠ ميل). ويسمى جزء من البحر الأبيض المتوسط في شمال ليبيا بالبحر الليبي. ويعد المناخ الغالب في أغلب مساحات البلاد جاف بين الصحراوي وشبه الصحراوي، فيما تستثنى من

ليبيا أو (رسمياً: دَوْلَةُ لِيْبِيَا)، هي دولة عربية تقع في شمال أفريقيا يحدها البحر المتوسط من الشمال، وجمهورية مصر العربية شرقا وجمهورية السودان إلى الجنوب الشرقي وجمهورية تشاد وجمهورية النيجر في الجنوب، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية التونسية إلى الغرب. وتبلغ مساحتها ما يقرب من ١,٨ مليون كيلومتر مربع (٧٠٠,٠٠٠ ميل مربع)، وتعد رابع أكبر دولة مساحة في أفريقيا، وتحتل الرقم ١٧ كأكبر بلدان العالم مساحة، كما تحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطات نفطية مؤكدة لبلد في العالم.

وتعد طرابلس - غربا - عاصمة الدولة، وأكبر مدنها، ويسكنها أكثر من مليون نسمة من إجمالي عدد سكان البلاد الذي يتخطى ٦ ملايين نسمة. أما ثاني أكبر مدينة فهي بنغازي، وتقع في شرقا بعدد سكان يصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ نسمة.

وتعد ليبيا عضوا في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية من بينها منظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الدول المصدرة للنفط وكوميسا. وقد دخل الإسلام إلى ليبيا في القرن السابع الميلادي.



الجمهورية الإسلامية الموريتانية
تستضيف الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية
لمنظمة التعاون الإسلامي
نواكشوط - ٢٠٢٣



مسجد شنقيط في مدينة شنقيط الموريتانية التي كانت فيما سبق مركز
تعلم و عبادة تاريخي حيث بني خلال القرن الثالث أو الرابع عشر في واحة
شنقيط في ولاية أدرار في موريتانيا.



الدفاع عن القضية الفلسطينية • تعزيز الثقافة الإسلامية
 تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان • تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
 تعزيز حقوق الإنسان • حماية حقوق الأقليات المسلمة • مكافحة الإرهاب
 تعزيز حقوق الفقراء • الحفاظ على التراث الإسلامي
 تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية • العلوم والتكنولوجيا



منظمة التعاون الإسلامي
 OIC - OCI

